بابُ أيٍّ المضافِ إلى الموصولِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في أيٍّ المضافِ إلى الموصولِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في أيٍّ المضافِ إلى موصولٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُضافَ إلى موصولٍ إلا على تقديرِ الضَّميرِ في : أيّهم ؟[٣] .

[وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ[٤] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه بمنزلةِ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟ وأيُّ القومِ أَفْضَلُ ؟][٥] .

وماحُكْمُ : أيُّ الذين رأيتَ أَفْضَلُ[٦] ؟ وهل يجوزُ : أيُّ الذي[٧] رأيتَ أَفْضَلُ ؟ على طريقِ الجِنْسِ ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ أيٍّ مضافاً إلى مالا يكمل اسماً إلا بصلةٍ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب صور إضافة (أي) إلى الاسم الموصول ، وبيَّن أحكامها ، ثم تحدَّث عن تذكير أيٍّ وتأنيثها .

(٣) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « فكأنَّك قلت : أيُّ القومِ أفضلُ . وأيُّهم أَفْضَلُ »، وقوله : « فكأنَّك قلت أيضاً : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أَفَضَلُ » وقوله : « فكأنَّك قلت : أيُّ القومِ نُكرمُه ؟ وأيُّهم نُكرمُه ؟» وقوله : «فإن جعلت الكلامَ خبراً فهو محالٌ ؛ لأنَّه لايحسُن أنْ تقول في الخبر : أيُّهم نُكرمُه » . الكتاب ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (هارون) .
وقد ردد سيبويه هذا الضابط بعد كلِّ مثالٍ .

(٤) في الكتاب المطبوع : اضربْ أيَّ مَنْ رأيتَ أفضلُ . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) . وما أثبته الشارح موافق لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : اضربْ أيَّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ ، فمَنْ كمل اسماً برأيْتَ ، فصار بمنزلة القومِ ، فكأنَّك قلت : أيُّ القومِ أَفْضَلُ ، وأيُّهم أَفْضَلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ . وهذه العبارة لم ترد في طبعة بولاق.

(٧) ب : الذين .

وماحُكْمُ : أيُّ الذين رأيتَ في الدَّارِ أَفْضَلُ ؟ وهل يجوزُ ذلك على الاستفهامِ والصِّلةِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم في الدَّارِ أَفْضَلُ ؛ أيْ : الذينَ في الدَّارِ أَفْضَلُ ؟[١] .

وماحُكْمُ : أيَّ مَنْ في الدّارِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ ومامَوْضِعُ : في الدّارِ ، هنا ؟ وما العاملُ فيه ؟ وهل تقديرُه : أيَّهم رأيتَ أَفْضَلَ ؟[٢] .

وهل يجوزُ فيها : أيُّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلُ ؟ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟[٣] .

وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِهِ نُكْرِمُه[٤] ؟ ولِمَ كانَ تقديرُه : أيُّهم نُكْرِمُه ؟[٤] .

[وهل يجوزُ : أيَّ مَنْ إنْ يَأْتنا نُعْطِهِ نُكْرِمُ ؟ ولِمَ كانَ تقديرُه : أيُّهم نُكْرِمُ ؟][٥] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تكونَ أيٌّ في هذا بمعنى : الذي ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ ناقصٌ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّ الذين رأيتَ في الدّار أَفْضَلُ ؟ لأنّ رأيتَ من صلة الذين ، و(فيها) مُتَّصلةٌ برأيتَ ؛ لأنّك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنّك قلتَ أيضاً : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّ (فيها) لم تغيِّر الكلامَ عن حاله ، كما أنَّك إذا قلتَ : أيُّ مَنْ رأيتَ قومَه أَفْضَلُ ؟ كان بمنزلة قولك : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ ؟ فالصِّلة مُعملةٌ وغيرَ مُعملةٍ في القومِ سواءٌ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (هارون) .
والكلام في بولاق ١ / ٤٠٠ مختلفٌ اختلافاً كبيراً .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلَ ؟ وذاك لأنَّك جعلتَ في الدّار صلةً فتمَّ المضافُ إليه أيٌّ اسماً ، ثمّ ذكرت رأيْتَ ، فكأنَّك قلتَ : أيَّ القومِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ ولم تجعل في الدّار هاهنا موضعاً للرؤية» . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّ مَنْ في الدّار رأيتَ أفضلُ ؟ كأنك قلت : أيُّ مَنْ رأيتَ في الدّار أَفْضَلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٤) ب : تكرم .
والسؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ في شيءٍ منه آخر : أيُّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه نُكرمُه ؛ فهذا إنْ جعلتَه استفهاماً فإعرابُه الرّفع ، وهو كلامٌ صحيحٌ ؛ من قِبَل أنّ : إنْ يأتنا نُعْطه ، صلةٌ لَمَنْ فكمل اسماً ؛ ألا ترى أنَّك تقولُ : مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه بنو فلان ، كأنّك قلتَ : القومُ بنو فلان ، ثُمّ أضفتَ أيّاً إليه ، فكأنّك قلت : أيُّ القومِ نُكْرِمُه ، وأيُّهم نُكْرِمه ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

(٥) ساقط من : ب .
والسؤال عن قول سيبويه : « فإنْ لم تُدخل الهاء في : نُكرمُ ، نصبتَ ، كأنّك قلت : أيَّهم نكرمُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون) .

بمنزلةِ : الذي نُكْرِمُه ؟ [١].

وماحُكْمُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِهِ نُكْرِمُ تُهينُ ؟ ولِمَ كانَ بمنزلةِ : الذي نُكْرِمُ تُهينُ ؟ [٢].

وماحُكْمُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِهِ نُكْرِمْ تُهِنْ ؟ ولِمَ كانَ بمنزلةِ : أيُّهم نُكْرِمْ تُهِنْ ، في الجزاءِ ؟ [٣].

وماحُكْمُ : [أيُّ][٤] مَنْ يأتينا يُريدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثُه ؟ ولِمَ جازَ إذا كانَ (يُرِيْدُ) في مَوْضِعِ الخَبَرِ ، ولَمْ يَجُزْ إذا كانَ في مَوْضِعِ الحالِ ؟ فمِنْ أَيْنَ استحالَ إذا كان على هذا الوجه ؟ ولِمَ صارَ فيه بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثُه ؟ وهل ذلك لأنَّ الحالَ في صِلَةِ (مَنْ) ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ (يَأْتينا) يَعْمَلُ فيه ؟ [٥].

/ ٨٠أ ولِمَ لايجـــوزُ : أيُّ مَنْ يأتينا فَنُحَدِّثُه ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثُه ؟ ولِمَ جازَ بإسقاطِ الفاءِ في الاستفهامِ ، ولَمْ يَجُزْ في الخَبَرِ ؟[٦].

وماحُكْمُ : أيُّ مَنْ إنْ يأتِه مَنْ إنْ يأْتنا نُعْطِه يُعْطِه تأتِه يُكْرِمْكَ ؟ ولِمَ كان بمنزلةِ :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ جعلتَ الكلامَ خبراً فهو محالٌ ؛ لأنَّه لايحسُن أنْ تقولَ في الخبر : " أيُّهم نكرمه » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ (هارون).

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكنّك إنْ قلتَ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه نُكرمُ تُهينُ ، كان في الخبر كلاماً ؛ لأنَّ أيَّهم بمنزلة (الّذي) في الخبر ، فصار نُكرمُ صلةً ، وأعملت تُهينُ ، كأنَّك قلت : الذي نُكرمُ تُهينُ » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ (هارون) .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه نُكْرِمْ تُهِنْ ، كـأنَّك قلت : أيُّهم نُكْرِمْ تُهِنْ ». الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّ مَنْ يأتينا يُريدُ صلتنَا فنحدِّثُه ، فيستحيلُ في وجهٍ ويجوز في وجهٍ .... » إلى قوله : « كأنَّك قلت : أيُّهم يُريدُ صلتَنا فَنُحدِّثَه ، وفنحدِّثُه ، إنْ أردت الخبر » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .
وأشير إلى أنّ في الطبعتين : « .... فنُحَدِّثُه ، وفَنُحَدِّثَه إنْ أردت الخبر » برفع الأول ونصب الثاني والصواب العكس ؛ لأنّ وجه النصب وقوع الفعل في جواب الاستفهام ، ووجه الرفع العطف على الخبر : يُريد صلتَنا .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا أيُّ مَنْ يأتينا فنُحدِّثَه ، فهو محالٌ ؛ لأنَّ : أيُّهم فنحدِّثَه ، محالٌ ، فإن أخرجتَ الفاءَ فقُلْتَ : أيُّ مَنْ يأتيني نُحدِّثُه ، فهو كلامٌ في الاستفهام ، محالٌ في الإخبار » . الكتاب ١ / ٤٠٠ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون).

أيُّهم تأتِ يُكْرِمْك ، وبمنزلة : أيَّ مَنْ إنْ يأته زيدٌ يُعْطِه تأْتِ يُكْرِمْك ؟ [١] .

ولِمَ جازَ : أيُّهنَّ فُلانةُ ؟ بالتَّذكيرِ مع وقوعه على المؤنَّثِ الحقيقيِّ ؟ وهل ذلك لأنَّه مُبْهَمٌ يُحْمَلُ على التَّأويلِ ، مع شَبَهِهِ حروفَ الاستفهامِ ؟ ولِمَ جازَ مثلُ ذلك في قولك : كُلُّهُنَّ ؟ وهل ذلك لإخلاصِه بالعُمومِ كما يَخْلُصُ (بَعْضٌ) للخُصوصِ في قولِكَ : بَعْضُهُنَّ ؟ [٢] .

وما وَجْهُ قولِ بعضِ العرب : أَيَّتُهُنَّ فُلانةُ ، وكُلَّتُهُنَّ هناك ؟ [٣] وهل هذا على التَّأنيثِ بعلامةٍ ، والأوَّلُ على التَّأنيثِ بغيرِ علامةٍ ، فالذي بغيرِ علامةٍ مَحْمولٌ على اللَّفْظِ ، والذي بعلامةٍ مَحْمُولٌ على المعنى ، كالقراءة في : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [٤] ، فهذا على اللَّفْظِ ، و ﴿ مَنْ تَقْنُتْ ﴾ بالتَّاءِ على المعنى ؟ [٥] .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيَّ مَنْ إنْ يأته مَنْ إنْ يأتنا نُعْطه يُعْطه تأت يُكرمْك ، وذلك أنَّ مَنْ الثانية صلتُها : إنْ يأتنا نُعطه ، فصار بمنزلة زيدٍ ، فكأنك قلتَ : أيَّ مَنْ إنْ يأته زيدٌ يُعطه تأتِ يكرمْك ، فصار : إنْ يأته زيدٌ يعطه ، صلةً لَمَنْ الأولى ، فكأنك قلت : أيُّهم تأتِ يكرمْك » . الكتاب ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ - رحمه اللَّهُ - عن قولهم : أيُّهنَّ فلانة ؟ وأيَّتُهنَّ فلانة ؟ فقال : إذا قلت : أيّ ، فهو بمنزلة كلٍّ ؛ لأنَّ كُلاً مذكّرٌ يقعُ للمذكّر والمؤنّث ، وهو - أيضاً - بمنزلة بَعْضٍ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قُلتَ : أيَّتهنَّ ، فإنَّك أردت أنْ تؤنِّث الاسمَ ، كما أنَّ بعضَ العرب - فيما زعم الخليلُ - رحمه الله - يقول : كُلَّتُهنَّ منطلقةٌ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٤) تمامها : ﴿ .... وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ الأحزاب : ٣١ .

(٥) قرأ بالتاء روحٌ وزيدٌ عن يعقوب ، ورويت عن ابن عامر وأبي جعفر وشيبة ونافع .
قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٢ / ١٩٨ : « وإنَّما ذكرتُ هذا الحرفَ لأنَّ أبا حاتم السِّجستانيَّ روى في الشذوذ عن أبي جعفر وشيبة ونافع بالتاءِ ﴿ وَمَنْ تَقْنُتْ ﴾ وهو صوابٌ في العربية ، خطأٌ في الرواية » .
وانظر : مختصر ابن خالويه ١٢٠ ، المبسوط ٣٥٧ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٣ .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في (أيٍّ) الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ إجراؤه على الإعرابِ إذا أتى على التَّمامِ [٢] .

ولايجوزُ فيه - إذا كان على التَّمامِ ، لَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ - البناءُ ؛ لأنَّه ليس له بحقِّ الأَصْلِ ، ولا الشَّبَهِ ؛ إذْ أَصْلُه الإعرابُ [٣] ، ولَمْ يُحْذَفْ منه شيءٌ ، فيَصيرَ بمنزلةِ بعضِ الاسم .

وتقولُ : اضْرِبْ [أيَّهم] [٤] هو أَفْضَلُ ، فهذا لايجوزُ فيه البناءُ بإجماعٍ ، ولكنْ يُنْصَبُ على : اضْرِب الذي هو أَفْضَلُ ، ويجوزُ فيه الرَّفْعُ على الحكايةِ في مذهبِ الخليلِ [٥] ، ولايجوزُ على تعليقِ الفعْلِ في مذهب يونُسَ ؛ لأنَّه إنَّما شَذَّ مع الحَذْفِ [٦] .

وتقولُ : اضْرِبْ أيَّهم كانَ أَفْضَلَ ، واضْرِبْ أيَّهم أبوه زيدٌ ، فكُلُّ هذا على قياسٍ واحدٍ ؛ لأنَّه تَمامٌ ، لم يُحْذَفْ منه شيءٌ [٧] .

ويجوزُ : اضْرِبْ أيَّهم قائلٌ لك شيئاً ، بالنَّصْبِ [٨] على مذهبِ بعضِ العَرَبِ الذي يقولُ : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً .

---

(١) يعني باب أيٍّ الذي لايصلُحُ فيه البناءُ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ ، التعليقة ٢ / ١٠٦ ، المرتجل ٣٠٨ .

(٣) إنما أعربت أيٍّ حملاً على نقيضها ، وهو كُلّ . ولعل مراد الشارح أنّ الأصل في الأسماء الإعراب . انظر : الأغفال ٢ / ١٠٠٨ - ١٠١٠ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٠٨ .

(٦) يعني أنّ تعليق فعل غير قلبي - على مذهب يونس - خاصٌّ بحذف صدر الصِّلة . وانظر ماتقدم ص : ٧٠٩ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ .

(٨) هذا الضبط موافقٌ لما في : طبعة بولاق ١ / ٣٩٩ ، ومقتضاه أنَّ المقيس إعرابُ أيّهم ، والمقيس عليه حذف صدر الصلة مع الذي وكان سيبويه قد نصّ على أنّ ضابط إعراب أيهم هو حسن وقوعِ الذي موقعها . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٣ .

أما في طبعة هارون ٢ / ٤٠٤ ؛ فجاء المثال هكذا : اضْرِبْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً ، بضمّ أيّهم . ومقتضى هذا الضبط أن يكون حذف صدر الصلة مع الذي المقيسَ ، وحذفُه مع أيّهم المقيسَ عليه .

ولايَحْسُنُ على هذا : مـا أنا بالذي مُنْطَلِقٌ ؛ لأنَّ الكلامَ إذا طال فـهـو أَحْمَلُ لِلْحَذْفِ ؛ لأنَّه أَحَقُّ بالتَّخْفِيفِ ، / ٨٠ ب مع البيانِ الذي يَتَضَمَّنُه بِطُولِه[1] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، الشعر ٢ / ٤٠٢ ، شرح الجمل ١ / ١٨٣ .
وأشـيـر إلى أنّ حذف صدر صلة (الّذي) جاء في بعض القراءات الشاذة كقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق : ﴿ تماماً على الذي أَحْسَنُ ﴾ الأنعام : ١٥٤ . انظر : البحر المحيط ٤ / ٦٩٤ .
وانظر : الأغفال ١ / ٥٤٨ ، المحتسب ١ / ٦٤ ، التبصرة ١ / ٥٢٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٥٢ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في (أيٍّ) المضافِ إلى موصولٍ إجراؤه على تقديرِ : أيّهم [٢] ، ولايجوزُ أنْ تَختَلطَ الصِّلاتُ ، فتُجْعَلَ صِلَةُ الأوَّلِ أوّلَ الصِّلاتِ ، وصِلَةُ الثّاني ثانيَ الصِّلاتِ ، بل تُجْعَلُ صِلَةُ الثّاني أوّلَ الصِّلاتِ ، وصِلَةُ الأوَّلِ ثاني الصِّلاتِ ، فتأمَّلْ هذا ، فإنَّ عليه مَدارَ الأمْرِ .

وإذا اجْتَمَعَ موصولانِ أو أكثرُ بُدِئَ بالموصولِ الأخيرِ ، فقُدِّرَ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، ثُمّ الذي يليه ممّا قَبْلَه ؛ لأنَّ الكلامَ يَصِحُّ بذلك ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه مع صلتِه في مَوْضِعِ الاسمِ المُفْرَدِ ، فإذا رُفِعَ مع صِلَتِه ، وجُعِلَ في مَوْضِعِه الاسمُ المفردُ ؛ اتَّضَحَ المعنى ، وبانَ عِلَلُ الإعرابِ على هذا التَّرتيبِ [٣] .

وتقولُ : أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ ؟ ، وتقديرُه : أيُّهم أَفْضَلُ ؟ [٤] .

وتقولُ : أيُّ الذين رأيت أفضلُ ؟ [٥] ، ويجوزُ : أيُّ الذي [٦] رأيتَ أَفْضَلُ ؟ إذا كانَ (الذي)على طريقِ الجِنْسِ ، ولايجوزُ إذا كانَ على جِهَةِ العَهْدِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ : أيُّ زيدٍ أَفْضَلُ ؟ [٧] .

وتقولُ : أيُّ الذين رأيتَ في الدّارِ أَفْضَلُ ؟ ، فأيٌّ - هاهنا - تَصْلُحُ أنْ تكونَ

---

(١) يعني باب أيٍّ المضاف إلى الموصول .

(٢) ليس هذا التقدير بلازمٍ ، بل يجوز أن يقعَ موقع الضمير اسمٌ تصلح إضافة أيٍّ إليه ، وهو مادلَّ على تعدُّدٍ . قال سيبويه : « فكأنَّك قلت : أيُّ القومِ أفضلُ ، وأيُّهم أفضلُ » . الكتاب ٢ / ٤٠٤ .
وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب ، المسائل المنثورة ١٢٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٢٩٦ ، ٣ / ١٣٠ ، الأصول ٢ / ٣١٨ .

(٤) أيٌّ في هذا المثال استفهامية ، وأَفْضَلُ خبرُها ، ولايصحّ أنْ تكونَ موصولة ، لأنّ الكلام يكون ناقصاً ، ذلك أن أَفْضَلَ إنْ جُعل خبراً لأيٍّ خلا الكلامُ من الصِّلة ، وإنْ جُعل خبراً لمبتدأ محذوف والجملة صلةً خلا الكلام من خبر أيٍّ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٥) أيٌّ في هذا المثال - أيضاً - استفهامية ، ولايصح أن تكون موصولة ؛ لما سبق في المثال السابق .

(٦) ب : الذين .

(٧) إنّما امتنع هذا ؛ لأنَّ أيّاً لاتضاف إلى المفرد . انظر : الأغفال ١ / ٢٢٨ .

استفهاماً إذا كانَ : في الدّارِ، ظَرفاً للرُّؤية[١] فإنْ لم يَكُنْ ظرفاً للرُّؤيةِ ؛ كانت موصولةً، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم في الدَّارِ أَفْضَلُ ، بمنزلة الذين في الدّار أَفْضَلُ [٢].

وتقولُ : أيَّ مَنْ في الدّارِ رأيتَ أَفْضَلَ ؟ كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم رأيتَ أَفْضَلَ [٣] ؟ فإنْ جَعَلْتَ : في الدّارِ ، ظرفاً للرُّؤية [٤] رَفَعْتَ ، فَقُلْتَ : أيُّ مَنْ في الدّار رأيتَ أَفْضَلُ ؟ كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم أَفْضَلُ ؟ [٥]، وفي أحدِ الوَجْهَيْنِ [٦] يكونُ العاملُ في الظَّرفِ : رَأَيْتَ، وفي الوَجْهِ الآخَرِ [٧] يَعْمَلُ فيه الاستقرارُ .

وتقولُ : أيُّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نُكْرِمُه ؟ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم نُكْرِمُه ؟ [٨].

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نُكْرِمُ ؟ كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمُ ؟ [٩]، ولايجوزُ في هذا أنْ يكونَ بمعنى : الذي ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ بمنزلةِ : الذي نُكْرِمُ .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نُكْرِمُ تُهِنْ ، كأنَّك قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمُ / ٨١ أ تُهِنْ ؛ أيْ : الذي نُكْرِمُ تُهِنْ [١٠] .

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه نُكْرِمْ تُهِنْ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم نُكْرِمْ تُهِنْ ، فهذا

---

(١) إذا كان في الدار ظرفاً للرؤية لم يصلح أن تكون أيٌّ موصولة ؛ لأنّ الكلام يكون فيه النقص المتقدم في المثالين السابقين . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٢) يكون - حينئذٍ - في الدار صلةَ أيٍّ ، وأفضلُ خبرها .

(٣) إذا نصبت أيٌّ مفعولاً به لرأيت فهي استفهامية ، وأفضل حالٌ أو مفعول ثانٍ ، ولايصح أن تكون موصولةً ؛ لأنَّ الصِّلةَ لاتعمل في الموصول . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ب .

(٤) أ ، ب : مروية .

(٥) إنما امتنع النصب مع جعل في الدار ظرفاً للرؤية ؛ لأنَّ رأيت تصبح صلة مَنْ ، والصلة والموصول بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وأيٌّ مضافة إلى مَنْ ، فلم يعمل فيها بعض ما أضيفت إليه .
وعلى هذا الوجه تكون أيٌّ استفهامية ، وهي مبتدأٌ ، والخبر أفضل .
انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب .

(٦) وهو رفع أيّ .

(٧) هو نصب أيّ .

(٨) أيٌّ في هذا المثال لاتكون إلا استفهامية . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ ب - ١٧٣ أ ، المسائل المنثورة ١٢٤-١٢٥.

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣أ .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ .

جزاءٌ [١].

وتقولُ : أيُّ مَنْ يأتينا يُريدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثَهُ ، فهذا يجوزُ في الاستفهامِ إذا كان (يُرِيْدُ) في مَوْضِعِ الخَبَرِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم يُرِيدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثَهُ ؟.

ولايجوزُ إذا كانَ (يُرِيدُ) في مَوْضِعِ الحالِ ؛ لأنَّه يصيرُ بمنزلةِ : أيُّهم فَنُحَدِّثَهُ وهذا لايجوزُ على وجهٍ من الوجوه [٢].

ولايجوزُ : أيُّ مَنْ يأتينا فَنُحَدِّثَهُ ؟ ؛ لأنَّ الكلامَ ناقصٌ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم فَنُحَدِّثَهُ ؟ [٣] ، [فإنْ أَسْقَطْتَ الفاءَ ؛ جازَ في الاستفهامِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّهم نُحَدِّثُه ؟] [٤].

وتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأته مَنْ إنْ يأتنا نُعْطِه يُعْطِه تَأْتِ يُكْرِمْك ، ففي الكلامِ موصولان ، تَبْدأُ بالأخيرِ فَتَرْفَعُه من الكلامِ ، وتَضَعُ موضعَه زيداً ، فتقولُ : أيَّ مَنْ إنْ يأته زيدٌ يُعْطِه تَأْتِ يُكْرِمْك ، فَتَنْصِبُ أيّاً بـ : تَأْتِ ، وهو جَزْمٌ على الجزاءِ ، ويُكْرِمْكَ جوابُه ، وكلا الفعلَيْنِ من مُعَلَّقِ أيٍّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيَّهم تَأْتِ يُكْرِمْك ، إذا رَفَعْتَ (مَنْ) الأولى مع صِلَتِها ، فمُنْتهى صِلَتِها : يُعْطِهِ ، ومُنْتهى صِلَةِ (مَنْ) الثَّانيةِ : نُعْطِهِ ، فعلى هذا التقديرِ يصحُّ الكلام [٥].

وتقولُ : أيُّهُنَّ فُلانَةُ ؟ بالتَّذكيرِ على اللَّفْظِ ، وأيَّتُهُنَّ فُلانَةُ ؟ بالتَّأْنيثِ على المعنى ، كما قُرِئَ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ على لفظِ : مَنْ ، و ﴿ مَن تَقْنُتْ ﴾ بالتَّاءِ على المعنى .

وإنَّما احْتَمَلَ اللَّفْظُ التَّذكيرَ ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ يَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ ، كما احْتَمَلَ ذلك : مَنْ.

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ - ب ، المسائل المنثورة ١٢٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ .

(٤) ساقط من : ب . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ أ - ب ، التعليقة ٢ / ١١٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ ب ، المسائل المنثورة ١٢٦ .

فأمَّا قولُهم : كُلُّهُنَّ ؛ فلإخلاصه لِلْعُمومِ على طريقةٍ واحدةٍ كإخلاصِ بَعْضٍ لِلْخُصوصِ ، فتقولُ : بعضُهم ، وبعضُهُنَّ ، فكذلك : كُلُّهم ، وكُلُّهُنَّ .

ومن العرب مَنْ يقولُ : كُلَّتُهُنَّ ، فَيُؤَنِّثُ على تأنيثِ المعنى ، والتَّذكيرُ فيه أكْثَرُ لِما بيَّنا [1] .

---

(١) انظر الحديث عن تذكير أيٍّ وكُلٍّ وتأنيثهما في : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٣ ب - ١٧٤ أ ، التعليقة ٢ / ١١٠ ، المسائل المنثورة ١٢٦ - ١٢٧ ، البسيط ١ / ٢٨٨ .

بابُ أيٍّ [في][1] الاستفهامِ عن نكرةٍ مذكورةٍ [2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في أيٍّ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ ممّا لايجوزُ [3] .

مسائلُ هذا البابِ :

/ ٨١ب ما الذي يجوزُ في أيٍّ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرة مذكورةٍ ؟ وما[4] الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لاتجوزُ فيها الحكايةُ إلا إذا اسْتُفْهِمَ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ ؟ وهل ذلك للإيذانِ بأنَّه قد ذُكِرَتْ نكرةٌ يُحتاج إلى عملِها ، وهي أَحَقُّ بالحكايةِ من المعرفةِ ؛ لأنَّ المعرفةَ تُنبئ عن الشَّيءِ بعينه ، وليس كذلك النَّكِرةُ ، فهي[5] يُحتاجُ فيها إلى الإشعارِ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه هو الذي ذُكِر لاغيرُه ؛ إذْ كان الاشتراكُ فيها واقعاً ؟.

وما الاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ رجلاً ؟ ولِمَ جاز فيه : أيّاً ؟ وفي التَّثنيةِ إذا قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلتَ : أَيَّيْنِ ؟ ، وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ رجالاً ؛ قلتَ : أيِّيْنَ ؟ [6] .

ولِمَ إذا أَلْحَقْتَ : يافتى ، فهي على حالِها في الحكايةِ والزِّيادةِ ؟ وهل ذلك لأنَّها مُعربةٌ تقتضي من البيانِ بها مالا يقتضيه المبنيُّ ؟ [7] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ أيٍّ إذا كُنْتَ مُسْتَفْهِماً بها عن نكرة . انظر : الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الحكاية بأيٍّ إذا كانت استفهاماً عن نكرة أو معرفة .

(٤) ب : وأما .

(٥) أ ، ب : فهو .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك أنَّ رجلاً لو قال : رأيتُ رجلاً ؛ قُلتَ : أيّاً ؟ فإنْ قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلْتَ : أيَّيْنِ ؟ وإنْ قال : رأيتُ رجالاً ؛ قُلتَ : أيِّينَ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ ألحقتَ : يافتى ، في هذا الموضعِ فهي على حالها قَبْلَ أنْ تُلْحِقَ : يافتى » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون) .

وما الاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ امرأةً ؟ ولِمَ جاز فيه : أيةً يافتى ؟ وفي التَّثْنيةِ إذا قال : رأيتُ امرأتَيْنِ ؛ قلتَ : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ نِسوةً ؛ قلتَ : أيَّاتٍ يافتى[1] ؟ فَلِمَ وَجَبَ أنْ يَتْبَعَ في إعرابه النَّكِرَةَ المذكورةَ ، وفي تثنيتِه وجَمْعِه ؟ وهل ذلك لأنَّه على الحكايةِ ، ولو استأنفَ الاستفهامَ لم يَجُزْ ذلك ؟

وما الاستفهامُ بأيٍّ إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّهِ ، أو قال : مَرَرْتُ بعبدِ اللَّهِ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه الرَّفْعُ ، كقولك : أيٌّ عبدُاللَّهِ ؟ وهل ذلك لأنَّ المعرفةَ مُكْتفيةٌ بالبيانِ الذي فيها عن الحكايةِ ، فيُسْتَأْنَفُ الاستفهامُ على أَصْلِه ، لأنَّه ليس فيه إبهامُ أنَّ المُسْتَفْهَم عنه غيرُ المذكور ، وعلى هذا القياسِ إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّهِ ؛ قُلتَ : مَنْ عبدُاللَّهِ ؟ ، ولَمْ تَقُلْ : مَنَا ؟[2].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ امرأةً ؛ قُلْتَ : أيَّةً يافتى ؟ فإنْ قال : رأيتُ امرأتين ؛ قُلتَ : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ فإنْ قال : رأيتُ نسوةً ؛ قلتَ : أيّاتٍ يافتى ؟ فإنْ تكلَّمَ بجميع ماذكرنا مجروراً جررتَ أيّاً ، وإنْ تكلَّمَ به مرفوعاً رفعتَ أيّاً ؛ لأنَّك إنَّما تستفهم على ماوَضَعَ المتكلِّمُ عليه كلامَه » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ (هارون).

(٢) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « قلتُ : فإن قال : رأيتُ عبدَاللَّه ، أو مررتُ بعبدِ اللَّه ، قال : فإنّ الكلام أنْ لاتقولَ : أيّاً ؟ ولكن تقولُ : مَنْ عبدُاللَّه ؟ وأيٌّ عبدُاللَّه ؟ لايكونُ إذا جئتَ بأيٍّ إلاّ الرَّفعُ ، كما أنّه لايجوز إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّهِ ، أن تقولَ : مَنَا ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ (هارون).

بابُ مَنْ في الاستفهامِ عن نكرةٍ مذكورةٍ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاستفهامِ [بِمَنْ][٢] عن نكرةٍ مذكورةٍ ممّا لايجوزُ [٣] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاستفهامِ [بِمَنْ][٢] عن نكرةٍ مذكورةٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الاستفهامُ (بِمَنْ) عن المعرفةِ على / ٨٢ أ طريقةِ الاستفهامِ عن نكرةٍ في الزِّيادةِ ؟ [٤] .

ولِمَ كانت النَّكِرَةُ أحقَّ بالزِّيادةِ من المعرفةِ ؟ وهل ذلك لتُؤْذِنَ الزِّيادَةُ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه ذلك[٥] المذكورُ ، والمعرفةُ تكتفي ببيانِها عن الزِّيادةِ ، وإنْ كانَ قَدْ يَعْرِضُ فيها التَّنكيرُ الذي لايُعْتَدُّ به ؛ لأنَّه عارضٌ ؟ .

وما الاستفهامُ إذا قال القائلُ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؟ [ولِمَ جَازَ فيه][٦] : مَنَيْنِ ؟ . وفي أتاني رَجُلانِ : مَنانِ ؟ ، وفي رأيتُ رِجالاً : مَنِيْنَ ؟ ، وفي رأيتُ امرأةً : مَنَهْ ؟ ، وفي رأيتُ امرأتَيْنِ : مَنْتَيْنِ ؟ [٧] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مَنْ إذا كُنْتَ مستفهماً عن نكرة . انظر : الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : حكم الحكاية بمَنْ المستفهم بها عن النكرة في الوقف والوصل ، والفرق بينها وبين الحكاية بأيٍّ ، ومذهب يونس في الحكاية بمَنْ في الوصل .

(٤) هذه المسألة تحدث عنها سيبويه في الباب التالي .

(٥) ب : وذلك .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّك تُثَنِّي مَنْ إذا قلتَ : رأيتُ رَجُلَين ، كما تُثَنِّي أيّاً ، وذلك قولك : رأيتُ رَجُلَين ، فتقول : مَنَيْنِ ، كما تقول : أيَّيْنِ ، وأتاني رجلان ، فتقول : مَنَان ، وأتاني رجالٌ ، فتقول : مَنُونَ ، وإذا قال : رأيتُ رجالاً ، قلت : مَنَنَ ، كما تقول : أيِّينَ . وإن قال : رأيتُ امرأةً ؛ قلت : مَنَهْ ، كما تقول : أيَّةً .... وإن قال : رأيتُ امْرَأَتَيْنِ ؛ قلت : مَنْتَيْنِ ، كما قلت : أيَتَيْنِ ، إلا أنّ النون مجزومة » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ (هارون) .

ولِمَ سُكِّنَت النُّونُ في : مَنْتَيْنِ ؟ ومَنْتان ؟ في التَّثْنية ، وحُرِّكَتْ في الواحد من قولك : [مَنَه] [١] ؟ وهل ذلك للإيذان بأنَّ العلامةَ في الوَصْلِ تَسْقُطُ ، فجاءتْ علامةٌ في حَشْوِ الكلامِ لايَلْزَمُ سقوطُها كما يَلْزَمُ سُقوطُها من آخرِ الكلمة ؛ لتُنبِئَ [عن] [٢] التَّأنيث ، فبُنيتْ لهذه العِلَّة بناءَ بِنْتٍ ، وأُخْتٍ ، وخَرَجَتْ عن طريقة هاء التَّأْنيث ؟[٣] .

وما الاستفهامُ إذا قالَ : رأيتُ نساءً ؟ ولِمَ جاز : مَنَاتٍ ؟ [٤] .

وما الاستفهامُ بمَنْ إذا قال : أتاني رجلٌ ؟ ولِمَ جاز : مَنُو ؟ وفي رأيتُ رجلاً : منَا ؟ وفي مررتُ برَجُلٍ : مَني ؟ ولِمَ لَحِقَتْ[٥] هذه الزِّيادةُ [مَنْ][٦] ، ولِمَ تَلْحَقْ : أيّ [٧] ؟ وهل ذلك لأنَّ أيّاً تَسْتَغْني بالإعرابِ عن هذه الزِّيادةِ التي هي حروف المدِّ واللِّينِ ، وكان[٨] الوقفُ عليها كالوقفِ على : زيدٍ ، وعمرٍو ، (تقول : أيّاً [٩] ، في النصب)[١٠] ، وأيٌّ ، في الرَّفْعِ والجرِّ كما تقولُ : زيدٌ ؟ [١١] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق . والسؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قال : رأيتُ امرأةً ؛ قُلتَ : مَنَه ، كما تقول : أيَّةً .... وإنْ قال : رأيتُ امرأتَيْنِ ؛ قُلتَ : مَنْتَيْنِ ، كما قلت : أيَّتَيْنِ ، إلا أنَّ النُّونَ مجزومة » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٨- ٤٠٩ (هارون) .
وأشير إلى أنَّ منتين ضُبِطَ بتحريك النُّون الأولى وتسكين الثانية في الطبعتين ، وهو خطأٌ سببُه ظنُّ الضابطين أنّ مراد سيبويه بالنون المجزومة النُّونُ الثانية ، والحقُّ أنَّه يُريد الأولى . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٥ أ ، التعليقة ٢ / ١١٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) يعني : لم يفتح ماقبلها كما يفتح ماقبل تاء التأنيث .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قال : رأيتُ نساءً ؛ قُلت : مَنَاتٍ ، كما قلت : أيّاتٍ » . الكتاب ١ / ٤٠١ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٩ (هارون) .

(٥) ب : ألحقت .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) كذا في النسختين ، والوجه أن يقول : أيّاً .

(٨) ب : فكان .

(٩) ب : أي ما .

(١٠) معاد في : ب .

(١١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « إلاّ أنَّ الواحد يخالف أيّاً في موضع الجر والرفع ، وذلك قولك : أتاني رجلٌ ، فتقول : مَنُو ، وتقول : مررتُ برجلٍ ، فتقول : مَنى .... ، فأيٌّ في موضع الجرّ والرّفع إذا وقفتَ بمنزلة زيدٍ وعمرٍو ؛ وذلك لأنَّ التّنوين لايلحق مَنْ في الصِّلة ، وهو يلحقُ أيّاً فصارت بمنزلة : زيدٍ وعمرٍو ، وأمَّا مَنْ فلا يُنَوَّنُ في الصِّلة ، فجاء في الوقف مخالفاً » . الكتاب ١ / ٤٠١ - ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٩ (هارون) .

ولِمَ وَجَبَ إسقاطُ العلامةِ في (مَنْ) في الوَصْلِ ، فلا يَثْبُتُ شيءٌ من هذه الزِّياداتِ للإعرابِ ، ولا للتَّثْنيةِ والجمعِ ، ولا للتَّأْنيثِ ، ولكنْ تقولُ : مَنْ يافتى ؟ في جميعِ ذلك[1] ؟ وهل ذلك لأنّ الوَصْلَ قد أَخْرَجَهُ عن مَحْضِ الحكايةِ ، وصار بمنزلةِ الاستفهامِ المُسْتَأْنَفِ ، مع أنَّ [مَنْ][2] مَبْنِيَّةٌ لايَجِبُ لها مايَجِبُ لِلْمُتَمَكِّنِ[3] من التَّصَرُّفِ في وجوهِ البيانِ باختلافِ العلاماتِ كما يَجِبُ لأيٍّ في الوَصْلِ والوَقْفِ ؛ فلذلك قُلْتَ : أيَّةٌ يافتى ؟ وأيَّتانِ ؟ وأيَّاتٌ ؟ في الوَصْلِ ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في : مَنْ ؟ .

ولِمَ جازَ في مذهبِ بعضِ العَرَبِ : منَا ، ومَنِيْ ، ومَنُوْ ؟ في الواحدِ ، والاثنينِ ، والجميعِ[4] ؟ وهل ذلك للاجتزاءِ بعلامةِ الإعرابِ في الدِّلالةِ على الحكايةِ ؛ إذ كانَتْ (مَنْ) تَصْلُحُ[5] للواحدِ ، والاثْنَيْنِ ، والجميعِ على صيغةٍ واحدةٍ كما جاء في التَّنْزيلِ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[6] ، وفي موضعٍ آخر : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[7] ، فمرّةً تُحْمَلُ على اللَّفظِ ، ومَرَّةً على المعنى ، ومَنْ ثَنَّى وجَمَعَ ؛ كان مذهبُه أَحْسَنَ ؛ لأنَّه أَدَلُّ وأَشْكَلُ على أنَّ الاستفهامَ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم الخليلُ أنَّ : مَنَهْ ، ومَنْتَيْنِ ، ومَنَيْنِ ، ومَنَاتٍ ، ومَنِينَ ، كلَّ هذا في الصِّلة [مَنْ] مُسْكَنُ النّون ، وذلك أنَّك تقول إذا قال : رأيتُ رجالاً أو نساءً ، أو امرأةً أو امرأتين ، أو رجلاً أو رجُلين : مَنْ يافتى ؟ وزعم الخليل - رحمه الله - أنّ الدليل على ذلك أنَّك تقول : مَنُو ، في الوقف ، ثم تقول : مَنْ يافتى ؟ فيصير بمنزلة قولك : مَنْ قال ذاك ؟ فتقول : مَنْ يافتى ؟ إذا عنيت جميعاً ، كأنَّك تقول : مَنْ قال ذاك ؟ إذا عنيت جماعة » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٩ (هارون) . ومابين المعقوفين زيادة من شرح السيرافي ٣ / ١٧٥ أ ، ولايصح الكلام دونها .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) ب : للتمكن .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وحدّثنا يونس أنَّ ناساً يقولون أبداً : منَا ، ومني ، ومَنُو ، عنيت واحداً أو اثنين أو جمعياً في الوقف .... وإنَّما فعلوا ذلك بمَنْ ؛ لأنَّهم يقولون : مَنْ قال ذاك ؟ فيعنونَ ماشاؤوا من العدد » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٥) ب : لاتصلح .

(٦) الأنعام : ٢٥ .

(٧) تمامها : ﴿ .... أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ يونس : ٤٢ .

عن النَّكِرَةِ المذكورة ؟ .

وماقياسُ أيٍّ على هذا المذهبِ في تَرْكِ علامةِ التَّثْنيةِ والجمعِ [١] ؟ ولِمَ اسْتَوتْ حالُ : أيٍّ ومَنْ ، فيه ؟ وهل العِلَّةُ في ذلك واحدةٌ ، وهي الاجتزاءُ بعلامةِ الإعرابِ في الدَّليلِ على الحكايةِ ؟[٢] .

وماوَجْهُ مذهبِ يونُسَ في قولِه : مَنَةٌ يافتى ، ومَنَةً ، ومَنَةٍ ؟ . وهل ذلك لأنَّه قاسَهُ على أيٍّ ؟ ولِمَ اسْتَبْعَدَ هذا سيبويهِ ، ولَمْ يُجِزْه إلاّ في الضَّرورةِ ؟[٣] .

وما الشَّاهدُ في قول الشَّاعرِ[٤] :

/ ٨٢ب أَتَوا ناري فَقُلْتُ مَنُوْنَ أَنْتُمْ . . فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاما [٥] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فَمَنْ قال هذا قال : أيّاً ، وأيٌّ ، وأيٌّ ، إذا عنى واحداً أو جميعاً أو اثنين ، فإنْ وَصَل نوَّن أيّاً » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنّما فعلوا ذلك بَمَنْ لأنَّهم يقولون : مَنْ قال ذلك ؟ فيعنونَ ماشاؤوا من العدد ، وكذلك أيٌّ ، تقول : أيٌّ يقول ذاك ؟ فتعني بها جميعاً ، وإنْ شاء عنى اثنين » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما يونُس فإنَّه كانَ يقيسُ مَنَهْ على أيَّة ، فيقول : مَنَةٌ ، ومَنَةً ، ومَنَةٍ ، إذا قال : يافتى ، وكذلك ينبغي له أنْ يقول إذا أَثَر أنْ لايُغَيِّرها في الصِّلة . وهذا بعيدٌ ، وإنَّما يجوزُ هذا على قولِ شاعرٍ قاله مرَّةً في شعرٍ ، ثم لم يُسمع بَعْدُ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١٠ (هارون) .

(٤) مختلفٌ فيه على النحو التالي :

أ - قيل هو سُمير أو شُمير أو شِمْر أو سهم بن الحارث الضَّبي . انظر : نوادر أبي زيد ٣٨٠ ، الحيوان ٤ / ٤٨١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٣ ، الحماسة البصرية ٢ / ٢٤٦ .

ب - تأبط شراً ثابت بن جابر بن سفيان من بني فَهْم بن عمرو بن قيس عيلان ، انظر : ديوانه ٢٥٦ .

وانظر لترجمته : اللآلئ ١ / ١٥٨ - ١٥٩ ، الخزانة ١ / ١٣٧ - ١٣٩ .

على أنَّ الشاهد يُروى : عِمُوا صباحاً . معزواً إلى خَرِع أو جِذْع بن سنان الغسَّاني .

انظر : التنبيه والإيضاح ٢ / ١٨ ، الخزانة ٦ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٥) من أبيات من الوافر ، مطلعها :

ونارٍ قد حَضَأْتُ لها بليلٍ . . بدارٍ لاأريدُ بها مُقاما

حضأت : أشعلت . انظر : الخزانة ٦ / ١٧١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، الجمل ٣٣٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧أ ، التعليقة ٢ / ١١٣ ، الخصائص ١ / ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٢ ، الحلل ٣٩٠ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٣ أ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

وماوجهُ ماحكاه يونُسُ عن بعضِ العربِ : ضربَ مَنٌ مَناً ؟ ولِمَ أَنْكَرَ هذا سيبويه، وقال : لايَسْتَعْمِلُه أكثرُ العربِ ؟ [١] .

وهل يَلْزَمُ مَنْ قالَ هذا ألاّ يُجيزَ : مَنُوْ ، ومَنَا ، ومَنِي ، ولكنْ يَجْعَلُهُ كأيٍّ في الوَقْفِ ؟ [٢] .

وما الاستفهامُ إذا قال : رأيتُ امرأةً ورجلاً ؟ ولِمَ جاز : مَنْ ومنَا ، فإن قال : رأيتُ رجلاً وامرأةً ؛ قُلْتَ : مَنْ ومَنَهْ ؟ [٣] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم يونس أنّه سمع أعرابياً يقول : ضربَ مَنٌ مناً ؟ وهذا بعيدٌ لاتكلّمُ به العربُ ، ولايستعملُه منهم ناسٌ كثيرٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وينبغي لهذا أنْ لايقول : مَنُو ، في الوقف ، ولكن يجعله كأيٍّ » .الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ امرأةً ورجلاً ، فبدأتَ في المسألة بالمؤنّث قلت : مَنْ ومَنَا ؛ لأنّك تقول : مَنْ يافتى ؟ في الصِّلة في المؤنث ، وإنْ بدأت بالمذكّر قلت : مَنْ ومَنَهْ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٢ (بولاق) ، ٢ / ٤١١ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في [أيٍّ][٢] التي يُسْتَفْهَمُ بها عن نكرةٍ مذكورةٍ إعرابُها بإعرابِ تلك النَّكِرَةِ ؛ للإيذانِ بأنَّ الاستفهامَ عنها ، لاعَنْ مايُشارِكُها في اسمها .

ولاتجوزُ الحكايةُ إلاّ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ ؛ لاستحالةِ الحكايةِ لما لَمْ يُذْكَرْ ، مع الحاجةِ إلى الإيذانِ بأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه هو هذا المذكورُ ، دونَ مايشارِكُه في اسْمِه [٣] .

والاستفهامُ بأيٍّ لِمَنْ قال : رأيتُ رَجُلاً ، أنْ تقولَ : أيّاً ؟ ، وفي التَّثْنيةِ إذا قال : رأيتُ رَجُلَيْنِ ؛ قُلْتَ : أيَّيْنِ ؟ ، وفي الجمعِ إذا قال : رأيتُ رجالاً ؛ قلتَ : أيِّينَ ؟ [٤] .

وإنْ أَلْحَقْتَ : يافَتَى ؛ فهي على حالِها في طريقةِ الحكايةِ ؛ لأنَّها مُعْرَبَةٌ يَجِبُ فيها من البيانِ مالايَجِبُ في المبنيِّ [٥] .

والاستفهامُ لِمَنْ قال : رأيتُ امرأةً ، بأيٍّ أنْ تقولَ : أيّةً يافتى ؟ ، وفي التَّثْنيةِ لِمَنْ قال : رأيتُ امْرأَتَيْنِ ، قُلت : أيَّتَيْنِ يافتى ؟ وفي الجمعِ لمن قال : رأيتُ نِسْوَةً ؛ قُلْتَ : أيَّاتٍ يافتى ؟ [٦] .

فهذا كُلُّهُ على الحكايةِ لما ذُكِرَ .

---

(١) يعني باب أي في الاستفهام عن نكرة مذكورة .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٤ ب ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٠ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ - ٦٣ .
وذكر المبرِّد وجهاً آخر فقال : « وإنْ شئت قلت في جميع هذا ، ذكراً كان أو أنثى ، جمعاً كان أو واحداً ، أيٌّ يافتى ؟ إذا كان مرفوعاً ، وأيّاً ، وأيٍّ ، إذا كان منصوباً أو مخفوضاً ؛ لأنَّ أيّاً يجوز أن تقع للجماعة على لفظٍ واحدٍ ، وللمؤنَّث على لفظ المذكّر ، وكذلك التثنية .... » . المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، وسيأتي هذا الوجه في الباب الآتي ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٠ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ .
وإنّما نصّ سيبويه على هذا ؛ ليبيِّنَ أنّ الحكاية بأيٍّ في الوقف والوصل جائزةٌ ، بخلاف مَنْ فإنّ الحكايةَ بها لاتجوز في الوصل ، كما سيأتي في الباب التالي .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ ، شرح ابن الناظم ٢٩٢ .

ولو اسْتُؤْنِفَ الاستفهامُ لم يَجُزْ ذلك [١] ؛ لأنَّ (أيّاً) موحّدةٌ [٢] في غير هذا الموضعِ ، فلو قال : أيُّ القومِ جاء ؟ ، فقال المجيبُ : إخوتُك ، بالجمعِ ؛ لكان جواباً صحيحاً ، وإنْ كانت (أيٌّ) موحّدةً ؛ لأنَّها تجري مَجرى (مَنْ) في الإبْهامِ وتضمُّنِ حَرْفِ الاستفهامِ ، وإنْ كانت بما تقتضي من التَّفْصيل أَقَلَّ إبهاماً مِنْ : مَنْ ؛ وذلك أنَّ الإبهامَ يتعاظَمُ ، فأَشَدُّ الإبهامِ إبهامُ الحَرْفِ ، ثُمّ الاسمِ النَّاقصِ الذي لا / ٨٣ أ يقومُ بنفسِهِ دونَ صِلَتِه مِنْ غير اقتضاءِ تفصيلٍ في معناه كالَّذي ، ومَنْ الموصولةِ ، ثُمّ ما اقتضى تَفْصيلاً في معناه ، مع أنَّه موصولٌ ، وهو أيٌّ ، ففيها إبهامٌ إلاّ أنَّه أقلُّ ممّا في مَنْ ؛ لما بيَّنا .

والاستفهامُ بأيٍّ إذا قلتَ : رأيتُ عبدَاللَّهِ ، أو قال : مَرَرْتُ بعبدالله ، أنْ تقولَ : أيٌّ عبدُاللَّهِ ؟ ، فَتَسْتَأْنفُ الاستفهامَ ؛ لاستغناءِ المَعْرِفَةِ عن الحكايةِ ، مع أنَّ أيّاً مُعْربةٌ تقتضي الاسْتئنافَ وبِناءَ خَبَرِها عليها على طريقةِ سائرِ الأَخْبارِ فيما الثّاني فيه هو الأوَّلُ [٣] .

وعلى ذلك تقولُ : مَنْ عبدُ اللَّهِ ؟ ، ولايجوزُ : مَنَا ؛ لأنَّ هذه العلامةَ تدلُّ على النَّكِرَةِ [٤] .

---

(١) قال المبرِّد : « وإنْ شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت ، فرفعتَ على الابتداء والخبر ، فقلت : أيٌّ يافتى ؟ لأنَّك لو أظهرت الخبر لم تكن أيٌّ إلا مرفوعة ، نحو قولك : أيٌّ مَنْ ذكرت ؟ وأيٌّ هؤلاء ؟ » . المقتضب ٢ / ٣٠٢ ، وانظر : التعليقة ٢ / ١١١ .

(٢) أ موحّدٌ .
وذكر المبرد أنَّ أيّاً يجوز تثنيتها وجمعها في غير الحكاية . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٥أ ، التبصرة ١ / ٤٨٠ ، شرح المفصل ٤ / ٢٣ .

(٤) قال الفارسي : « هذا الموضعُ ممّا يخالفُ فيه أيٌّ مَنْ ، وذلك أنَّ الاسم العلم بعدَ مَنْ على ضربين : على الحكاية وعلى خبر المبتدأ ، وليس في العلم بعدَ أيٍّ إلا الرَّفعُ ، لايجوز إذا قال : رأيتُ زيداً . أنْ تقول : أيٌّ زيداً ؟ كما يجوز بعدَ مَنْ : مَنْ زيداً ؟ ، ومَنْ زيداً ؟ ، وإنَّما قبح الحكاية بعدَ أيٍّ ؛ لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في : مَنْ » . التعليقة ٢ / ١١١-١١٢ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١]:

الذي يجوزُ في الاسْتِفْهَامِ بِمَنْ عن نكرةٍ مذكورةٍ إلحاقُ علامةٍ تُؤْذِنُ بأنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ خاصّةً ، لاعن ماشَارَكها في اسْمِها ، فإذا ذُكِرَ مرفوعاً ؛ كانت علامتُه الواوَ ، وفي المنصوبِ الألفُ ، وفي المجرورِ الياءُ ؛ لِيُؤْذِنَ ذلك بالحكايةِ التي تَدُلُّ على أنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورةِ [٢].

وكانتْ حروفُ المدِّ واللِّينِ أولى من حركاتِ الإعرابِ ؛ لئلا يُوْهِمَ أنَّه لـ (مَنْ) بحقِّ الإعرابِ ، وإنَّما تَلْحَقُ العلامةُ ؛ للإيذانِ بالحكايةِ على مابيَّنا ، لاعلى حقِّ الإعرابِ[٣].

والاستفهامُ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ، أنْ تقولَ: مَنَيْنِ ؟ ، وفي أتاني رَجُلان : مَنَانِ ؟ ، وفي رأيتُ رِجالاً : مَنِيْنَ ؟[٤] ، وفي رأيتُ امرأةً : مَنَهْ ؟ [٥] ، وفي رأيتُ امْرَأَتَيْنِ : مَنْتَيْنِ [٦] ؟ بِسُكُونِ النُّونِ ؛ لئلا يخالفَ الأُصولَ في إثباتِ العلامةِ في الوَصْلِ ، مع الدَّليلِ على أنَّه للتَّأْنيثِ مِنْ جهةِ أنَّ المذكَّرَ : مَنَيْنِ ؟ ، والمؤنَّثَ : مَنْتَيْنِ ؟ كما تَدُلُّ (بِنْتٌ)على أنَّه للمُؤَنَّثِ باختصاصه به ؛ إذ المذكَّرُ : ابنٌ ، فَجَمَعَ البيانَ عن التَّأنيثِ والسَّلامةَ مِنْ مُخالفةِ الأُصُولِ بأنْ بُنِيَ بُنْيَةَ ماهو من نَفْسِ الكلمةِ، على

---

(١) يعني : باب مَنْ في الاستفهام عن نكرةٍ مذكورة .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ أ - ب ، التكملة ٢٠٩ ، التخمير ٢ / ٢١٢ ، شرح المفصل ٤ / ١٥ - ١٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٥) هذا ماذكره جمهور النحويين ، وأجاز صدر الأفاضل وابن يعيش أنْ يقال : مَنْت ، حملاً على : ابنَة وبنْت . انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، التعليقة ٢ / ١١٢ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، التخمير ٢ / ٢١٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٦) أ : منتين ، بتحريك النون الأولى . وانظر ماتقدم في ص : ٧٢٩ هـ ١ .

قياسِ : بِنْتٍ ، وأُخْتٍ [١] .

والاستفهامُ إذا قال : رأيتُ / ٨٣ب نساءً ، أنْ تقولَ : مَناتٍ ؟ [٢] ، فإنْ قال : أتاني رجلٌ ؛ قُلْتَ : مَنُوْ ؟ ، وإنْ [٣] قال : رأيت رجلاً ؛ قُلْتَ : مَنَا ؟ ، وإنْ قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ؛ قُلْتَ : مَنِيْ ؟ [٤] .

فإنْ وَصَلْتَ أَسْقَطْتَ العلامات ، فَقُلْتَ : مَنْ يافتى ؟ ؛ لما بيَّنا قَبْلُ [٥] .

وتقولُ : أيَّةٌ يافتى ؟ ، فلا تُسْقِطُ العلامةَ كما تُسْقِطُها مِنْ : مَنَهْ ؟ إذا قُلْتَ : مَنْ يافتى ؟ ؛ لأنَّ أيّاً مُعْرَبٌ يَسْتَحِقُّ البيانَ في الوَصْلِ والوَقْفِ على قياسِ المُعْرَبات ، وليس كذلك : مَنْ [٦] .

وبعضُ العربِ يقولُ : مَنَا ، ومَنِيْ ، ومَنُوْ ؟ في الواحِد ، والاثْنَيْنِ ، والجَمْعِ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي لَحِقَتْ إنَّما هي للإيذانِ بأنَّ الاستفهامَ عن النَّكِرَةِ المذكورة ، فإذا وافَقَتْها في وجهِ الإعرابِ ؛ دلَّتْ على ذلك ، واستُغْني عن زيادةٍ أخرى ، وأُجريت (مَنْ) في التَّثْنيةِ والجَمْعِ على قياسِ ماتُجرى عليه في سائر الكلام [٧] .

---

(١) يريد أنَّ التاء في : منْتين ، أجريت مجرى الحرف المُلْحق ؛ فلذا سكنت النون قبلها كما سكن ماقبل تاء بنْت وأخْت ، ولم تُحرّك كما حرّكت في : مَنَه ، وإنَّما أجريت ذلك المجرى لأنَّها وقعت في حشو الكلمة وهو بمنزلة الوصل . فلو أجريت مجرى مايلحق (مَنْ) من الزوائد ؛ لكانت مخالفةً لها بلحاقها في الوصل ، وتلك الزوائد لاتلحق إلا في الوقف .

وانظر : المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب ، التعليقة ٢ / ١١٢ ، التخمير ٢ / ٢١٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ ، شرح الكافية ٢ / ٦١ .

(٣) ب : إن ، من دون واو .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب - ١٧٧أ ، التكملة ٢٠٩ ، المسائل المنثورة ١٣٣- ١٣٤ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٤ / ١٤- ١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٩ ، المقتضب ٢ / ٣٠٦ ، المسائل المنثورة ١٣٣- ١٣٤ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ .

(٦) تقدَّم الحديث عن الاستثبات بأيٍّ في الباب السابق .

(٧) انظر هذه اللغة في : الكتاب ٢ / ٤١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٦ب ، التبصرة ١ / ٤٧٧ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٧ ، شرح الكافية ٢ / ٦٢ .

ومَنْ أَلْحَقَ علامةَ التَّثْنيةِ [١] والجمعِ فمذهبُه أَحْسَنُ ؛ لأنَّها أَدَلُّ على الحكايةِ بتَمامِ الموافقةِ في الوَجْهَيْنِ : من الإعرابِ ، وعلامةِ التَّثْنيةِ والجَمْعِ ، وهي - مع ذلك - أَشَدُّ مُشاكلةً لما قُصِدَ به الحكايةُ ، فكان ذلك أَحْسَنَ ؛ لهذه العِلَّةِ ، والمذهبُ الأَوَّلُ حَسَنٌ أيضاً ؛ لما بَيَّنا قبلُ [٢] .

وقياسُ (أيٍّ) في المذهبِ الأوَّلِ التَّسْويةُ بينها وبَيْنَ (مَنْ) في إسْقاطِ علامةِ التَّثْنيةِ والجَمْعِ ؛ لأنَّ المُوافقةَ في الإعرابِ تكفي في الدَّليلِ على الحكايةِ ، فالعِلَّةُ فيهما واحدة ؛ إذْ كان إنَّما هو مَبْنيٌّ على أَقَلِّ مايكونُ الدَّليلُ على الحكايةِ ، فعلى هذه العِلَّةِ لابُدَّ من إسْقاطِ علامةِ الجمعِ والتَّثْنيةِ [٣] .

ووجهُ مَذْهَبِ يونُسَ في قولِه : مَنَةٌ يافتى ؟ ومَنَةً ؟ ومَنَةٍ ؟ في الوَصْلِ ؛ قياسُه على أيٍّ [٤] .

وسيبويهِ يَسْتَبْعِدُ هذا القياسَ [٥] ؛ لما بيَّنا قَبْلُ من إعرابِ : أيٍّ ، وبناءِ : مَنْ ، ولكن يجوزُ في الضَّرورةِ كما قال الشَّاعرُ :

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ . . فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلاما [٦] .

فهذا في الضَّرورةِ ، ولو كانَ في الكلامِ / ٨٤ أ لَوَجَبَ : مَنْ أنتم ؟.

وحكى يونُسُ أنَّه سَمِعَ بعضَ العربِ يقولُ : ضَرَبَ مَنٌ مناً ؟ [٧] ، كأنَّه قالَ : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً ، فاسْتَفْهَمَه على هذه الجهةِ مَنْ طَلَبَ الحكايةَ ، فقال : ضَرَبَ ،

---

(١) ب : للتثنية .

(٢) انظر الموازنة بين المذهبين في : المقتضب ٢ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ . وانظر ماتقدم في ص : ٧٣٣ هـ ٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٠ .

(٦) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٣١ . وانظر الحديث عن الشاهد في : شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ ، التعليقة ٢ / ١١٤ ، الخصائص ١ / ١٢٩ - ١٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٥ ، الخصائص ١ / ١٣٠ ، شرح المفصل ٤ / ١٦ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٨ .

حاكياً لكلامه ، ثُمَّ أَعْرَبَ (مَنْ) على حكايةِ النَّكِرَةِ .

وأنْكَرَ سيبويه هذا المذهبَ ، وقال : لايَسْتَعْمِلُه أكثرُ العربِ [١] ، وهو ضعيفٌ في القياسِ على مابيَّنا قَبْلُ [٢] .

ويَلْزَمُ مَنْ أَعْرَبَ (مَنْ) في مثل هذا ألاّ يُجيزَ : مَنُوْ ؟ ولامَنَا ؟ ، ولامَنِيْ ؟ ، ولكنْ يَجْعَلُه كأيٍّ في الوَقْفِ والوَصْلِ [٣] .

والاستفهامُ إذا قال القائل : رأيتُ امرأةً ورجلاً ، أنْ تقولَ : مَنْ ومَنَا ؟ ، فإنْ قال : رأيتُ رجلاً وامرأةً : قُلْتَ : مَنْ ومَنَهْ ؛ لأنَّ الأوَّل موصولٌ ، والثَّانيَ موقوفٌ عليه [٤] .

---

(١) قال سيبويه : « وهذا بعيدٌ لاتكلّم به العرب ، ولايستعملُه منهم ناسٌ كثيرٌ ، وكان يونس إذا ذكرها يقول لايقبل هذا كلُّ أحد » . الكتاب ٢ / ٤١١ .

(٢) قال السيرافي : « واستبعد سيبويه ماحكاه ، وهو - لعمري - بعيدٌ جداً ؛ لأنّ قوله : ضَرَبَ منٌ مناً ، استفهامٌ عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قُدِّم الفعلُ على الاستفهامَيْنِ جميعاً ، والاسم المستفهم به يتضمّنُ حرفَ الاستفهام ولايكون إلا صَدْراً ، ولو رددناهما إلى ماتضمّناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضَرَبَ أزيدٌ أعمراً ؟ وهذا باطلٌ مُضْمَحِلٌّ » . شرح السيرافي ٣ / ١٧٧ أ - ب .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ ، التعليقة ٢ / ١١٦ ، التبصرة ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

بابُ مَنْ في لحاقِ الزِّيادةِ إذا استُفهم بها عن مَعْرفةٍ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) في لَحَاقِ الزِّيادةِ إذا اسْتُفْهِمَ بها عَنْ مَعْرِفَةٍ ممّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) في لَحاق الزِّيادةِ إذا اسْتُفْهِمَ بها عن مَعْرِفَةٍ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَلْحَقَها الزِّيادةُ في [٣] الاستفهامِ عَنْ مَعْرِفَةٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ الزيادةَ علامةُ النَّكرةِ ، وكانَتْ أحقَّ بها ؛ لأنَّها لاتقومُ بِنَفْسِها في البيانِ عن الشَّيءِ بعينِه ، فجاءت الزِّيادةُ تقتضي البيانَ عن النَّكرةِ المذكورةِ ؟.

ولِمَ امْتَنَعَ إذا قال قائلٌ : رأيتُ عبدَ اللَّهِ ، أنْ تقولَ : مَنَا ، ولَمْ يَمْتَنِعْ ، إذا قال : رأيتُ رجلاً ؛ أنْ تقولَ : مَنا ؟ [٤].

وماحكمُ السُّؤالِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُه ، أو رأيتُ الرجلَ ؟ ولِمَ وَجَبَ : مَنْ هو ، ومَنِ الرَّجُلُ ؟ [٥].

---

(١) أ ، ب : نكرة ، وهو سهو .
وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مالا تَحْسُنُ فيه (مَنْ) كما تحْسُنُ فيما قبله . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن الحكاية بمَنْ في الاستثبات إذا كان المستفهم عنه معرفةً ، وبيَّن علّةَ منعها ، كما نقل عن بعض العرب الجواز إذا كان المستفهم عنه ضميرَ مَنْ لايعرفه المستفهم المستثبت .

(٣) معادة في : ب .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنَّه لايجوزُ أنْ يقولَ الرجلُ : رأيتُ عبدَاللَّه ، فتقولَ : مَنَا ؟ لأنَّه إذا ذكر عبدَاللَّه فإنما يذكرُ رجلاً تعرفُه بعينه ، أو رجلاً أنت عنده ممّن يعرفُه بعينه ، فإنما تسألُه على أنَّك ممّن يعرفه بعينه ، إلا أنَّك لاتدري الطّويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيدٍ أم ابنُ عمرٍو ؟ فكرهوا أنْ يجري هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : رأيتُه ، ورأيتُ الرجلَ ، لايحسُنُ لك أنْ تقول فيهما إلا : مَنْ هو ؟ ومَن الرجلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

وماوجهُ قولِ بعضِ العَرَبِ : ذهب معهم ، فقال : مع مَنِيْنَ ، وقد رأيتُه ، فقال : مَنَا ، ورأيتَ مَنَا ؟ وهل ذلك لأنَّه نَزَّله تَنْزيلَ النَّكِرَةِ ، على أنَّ المُتَكَلِّمَ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ المعرفةِ ، وهو[1] في حقيقةِ المعنى نَكِرَةٌ ، فسألَه على ذلك ؟ [2].

---

(١) أ ، ب : أو .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد سمعنا من العرب مَنْ يُقالُ له : ذهبنا معهم ، فيقولُ : مع مَنِيْنَ ؟ وقد رأيتُه ، فيقولُ : مَنَا ، أو رأيتَ مَنَا ؟ وذلك أنَّه سأله على أنَّ الذين ذكر ليسوا عنده ممَّن يعرفُه بعينه ، وأنَّ الأمْرَ ليس على ماوضَعَه عليه المحدِّثُ ، فهو ينبغي له أنْ يسألَ في ذا الموضعِ كما سأل حين قال : رأيتُ رجلاً » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٢ (هارون) .

بابُ مَنْ التي يُستَفْهَمُ بها عن الاسْمِ / ٨٤ب العَلَم المذكورِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاسْتِفْهامِ بِمَنْ عن العَلَمِ المذكورِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاسْتفهامِ عن العَلَمِ المذكورِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ في كُلِّ معرفةٍ أنْ يَجريَ مَجرى العَلَمِ في هذا البابِ ؟ وهل ذلك لأنَّ العَلَمَ أعرفُ ، وأكْثرُ استعمالاً ، فاقتضى ذلك من المحافظة على سلامة لفظه ماليس لغيره كما اقتضى في جَمْعِ السَّلامةِ ، فَلَمْ يَجُزْ في الرَّجُلِ ، وإنْ كان ممَّا يَعْقِلُ - مايجوزُ في العَلَمِ وصفةِ العَلَمِ ؟[٣] .

وماحُكْمُ الاسْتفهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ، أو قال[٤] : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أو هذا زيدٌ ؟ وماوَجْهُ قولِ أَهْلِ الحجازِ : مَنْ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ، ومَنْ زيدٌ ؟ فَلِمَ حَكَوا في الاسْمِ العَلَمِ ؟ وماوَجْهُ قولِ بني تميم : مَنْ زيدٌ ، على كُلِّ على حالٍ ؟ ولِمَ كانَ قولُ بني تميم أقيسَ ، وقولُ أهلِ الحجازِ أَبْيَنَ ؟[٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن لغتي العرب في العلم المستفهم عنه بمَنْ ؛ الحكاية وهي لغة الحجازيين ، والرَّفع وهو لغة التَّميميِّين ، ثم فصَّل أحكام الحكاية في الباب ، ومنها : حكم الحكاية إذا كان المستفهم عنه مضافاً إلى العلم، وحكمها إذا أُتبع العلم ببدلٍ أو عطف بيانٍ أو وصف أو عطف نسق لم تُكَرَّر معه مَنْ ، ثم بيَّن الحكم إذا كُرِّرت . كما تحدَّث عن حكم الحكاية إذا وصف العلم بابن المركبة معه ، وعن حكمها بعد أيٍّ ، وختم الباب بحكم حكاية العلم إذا دخل على مَنْ عاطفٌ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنّه الأكثر في كلامهم ، وهو العَلَمُ الأوّلُ الذي به يتعارفونَ ، وإنَّما يُحتاج إلى الصِّفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٤) ب : وقال .

(٥) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ أهل الحجاز يقولون - إذا قال الرجلُ : رأيتُ زيداً - : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ؛ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبدُاللَّه ؛ قالوا : مَنْ عبدُاللَّه ؟ وأما بنو تميم فيرفعون /=

ولِمَ جازَ مَذْهبُ أَهْلِ الحجازِ في الحكايةِ مع استِغْناءِ الاسْمِ العَلَمِ بأنَّه واحدٌ بعينه، لايُحتاج فيه إلى علامةٍ تُنبئُ عن أنَّ الاسْتفهامَ إنَّما هو عن المذكورِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قَدْ يَعْرِضُ فيه التَّنكيرُ ، فيُحتاج إلى البيانِ عن أنَّه إنَّما وَقَعَ عن المذكورِ ؟ (١).

وما الفَرْقُ بينَ قولِهم : دَعْنا مِنْ تَمْرتانِ ، ولَيْسَ بِقُرَشِيّاً ، وبينَ قولِهم في الاستفهامِ : مَنْ زيداً ؟ وهل ذلك مِنْ جهةِ أنَّ الاسْتِفْهامَ عن المذكورِ أحقُّ بذلك ؛ لأنَّه يَقْتَضي البيانَ من المجيبِ عن ماذُكِرَ دونَ غيرِه ممّا شارَكَه في اسْمِه ؛ ولذلك اطَّرَدَ في الاسْتِفْهامِ وكَثُرَ ، ولَمْ يَكْثُرْ في : دَعْنا مِنْ تَمْرتَانِ ؟ (٢).

ولِمَ جازَ ، إذا قال : رأيتُ عبدَاللَّه ؛ أنْ تقولَ : مَنْ عبدَاللَّه ، ولَمْ يَجُزْ ، إذا قال : رأيتُ أخا زيدٍ ؛ أنْ تقولَ : مَنْ أخا زيدٍ ، إلاّ على مَذْهَبِ مَنْ قالَ : دَعْنا مِنْ تَمْرتَانِ ، ولَيْسَ بِقُرَشِيّاً ؟ (٣).

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وعمراً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه على مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ وغيرِهم في قولِ يونُسَ : مَنْ زيدٌ وعمرٌو ؟ وهل ذلك لأنَّه لَمّا طال الكلامُ بالعَطْفِ رُدَّ إلى / ٨٥ أ الأَصْلِ ؛ للاستغناءِ عن الحكايةِ ؟ (٤).

وماوَجْهُ إجازةِ بعضِ النَّحويينَ : مَنْ زيداً وعمراً ، على الحكايةِ ؟ وماوَجْهُ قياسِهم

/ = على كُلِّ حالٍ ، وهو أقيسُ الوجهين ، فأما أهلُ الحجاز فإنَّهم حملوا قولَهم على أنَّهم حَكَوا ماتكلَّم به المسؤولُ ، كما قال بعض العرب : دعنا مِنْ تمرتانِ ، على الحكاية لقوله : ماعنده تمر تان ، وسمعتُ عربياً مرّةً يقولُ لرَجُلٍ سألَه فقال : أليس قُرشيّاً ؟ فقال : ليس بقُرشيّاً ، حكايةً لقوله ، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(١) علَّل سيبويه الحكاية بتعليلٍ آخر فقال : « وإنَّما حكى مبادرةً للمسؤول ، أو توكيداً عليه أنَّه ليس يسألُه عن غير هذا الذي تكلَّمَ به » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النص المتقدم في الصفحة السابقة هـ ٥ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : رأيتُ أخا خالدٍ ؛ لم يَجُزْ : مَنْ أخا خالدٍ ، إلاّ على قولِ مَنْ قال : دَعْنا مِنْ تمرتانِ ، وليس بقرشيّاً ، والوجهُ الرَّفعُ ؛ لأنَّه ليس باسمٍ غالبٍ » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقال يونُس : إذا قال رجُلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه أو زيداً أخا عمرٍو ؛ فالرَّفعُ يردُّه إلى القياسِ والأصلِ إذا جاوز الواحدَ ، كما تُرَدُّ : مازيدٌ إلا منطلقٌ ، إلى الأصل » . الكتاب ١ / ٤٠٣ (بولاق) ، ٢ / ٤١٣-٤١٤ (هارون) .

إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وأخاه ؛ أنْ يقولَ : مَنْ زيداً وأخاه ، فإن قال : رأيتُ أخا زيدٍ وعمراً ، أنْ يقولَ : مَنْ أخو زيدٍ ، وعمرٌو ؟ وماوَجْهُ قولِ سيبويه فيه : « هذا حسنٌ » ؟ [(١)] وهل ذلك لِما يَقْتَضيهِ العَطْفُ من الإتباعِ ، حتى جازَ : رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ ، ولَمْ يَجُزْ : رُبَّ أخيهِ ؟ .

وماحُكْمُ قولِ السَّائِل ، إذا كَرَّرَ : مَنْ ، فقال : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ ؟ ولِمَ اخْتَلَفَ الحُكْمُ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد انْقَطَعَ الأَوَّلُ عن الشَّرِكَةِ ، واسْتُؤْنِفَ الثَّاني بالاسْتفهامِ ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم : تبّاً له وويلاً ، وتباً له وويلٌ له ، لّما صار الثَّاني مكتفياً بِنَفْسِهِ ؛ صار بمنزلةِ مالَمْ يَقَعْ فيه عَطْفٌ ؛ لأنَّه - حينئذٍ - عَطْفُ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ؟ [(٢)] .

وماحُكْمُ الاسْتفهامِ بِمَنْ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ ولِمَ جازَ : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ في قول يونُسَ وغيرِه ؟ [(٣)] .

وماحُكْمُه على مَذْهَبِ مَنْ قال : رأيتُ زيداً ابنَ عمرٍو ، فجعل (ابنَ) صفةً مُنْفَصِلةً ؟ وهل ذلك [على] [(٤)] قولِ يونُسَ : مَنْ زيدٌ ابنُ عمرٍو ، بالرَّفْعِ ؟ [(٥)] .

---

(١) هذه الأسئلة عن قول سيبويه : « وأمّا ناسٌ فإنَّهم قاسوه فقالوا : تقولُ : مَنْ أخو زيدٍ وعمرٌو ؟ ومَنْ عمراً وأخا زيدٍ ؟ تُتْبِعُ الكلامَ بعضَه بعضاً . وهذا حَسَنٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) . والعبارة في بولاق : وهذا أحسن .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا قالوا : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ ؟ رفعوا : أخا زيدٍ ؛ لأنَّه قد انقطع من الأوّلِ بِمَنْ الثاني الذي مع الأخ ، فكأنَّك قُلتَ : مَنْ أخو زيدٍ ؟ كما أنَّك تقولُ : تبّاً له وويلاً ، وتبّاً له وويلٌ له » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .
ولم يذكر الشارح في الجواب وجه التنظير بتبّاً له وويلاً ، وتبّاً له وويلٌ له ، وبيَّنه الفارسيّ فقال : « إذا ذكرتَ لَهُ بعد وَيْلٍ ؛ قطعتَه من الأول وهو تبّاً ، فرفعتَه ، وإنْ لم تذكُرْ : لَهُ ؛ أجريتَه على قولك : تبّاً ، فكذلك إذا ثنَّيتَ بِمَنْ في قولك : ومَنْ أخو زيدٍ ؟ قطعتَ به عن الاسم الأول كما قطعتَ وَيْل من تبّاً إذا ثنَّيت : لَهُ » . التعليقة ٢ / ١١٧ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسألتُ يونُسَ عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ، فقال : أقولُ : مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو ؟ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وهكذا ينبغي ، إذا كنتَ تقولُ : يازيدَ بنَ عمرٍو ، وهذا زيدُ بنُ عمرٍو ، فتُسْقِطُ التَّنوينَ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ نوَّنَ زيداً جعلَ ابنَ صفةً منفصلةً ، ورفَعَ في قولِ يونُسَ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بأيٍّ إذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أيٌّ زيدٌ ، بإجماعٍ ، ولَمْ تَجُز الحكايةُ ؟ وهل ذلك لأنَّ أيّاً مُعْرَبةٌ تقتضي إعرابَ المحمولِ عليها بإعرابِها ، إذا كانَ الثَّاني هو الأوَّلَ ؟ (١).

وماوَجْهُ اعتلالِه في (مَنْ) بأنَّها أكْثَرُ استعمالاً ، وهم يُغَيِّرونَ الأكْثَرَ في كلامِهم عن حالِ نظائِره ؟ وهل ذلك لأنَّ كَثْرَتَه تَمْنَعُ من الإخلالِ به في تغييرِه ؟ (٢).

وماحُكْمُ الاسْتِفْهامِ بِمَنْ إذا قلتَ : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه إلاّ الرَّفْعُ (٣) ؟ وهل ذلك للاسْتِغْناءِ عن الحكايةِ بحرفِ العَطْفِ الذي يَدُلُّ على أنَّ الاسْتِفهامَ عن المذكورِ ، وأنَّ الكلامَ مُتَّصِلٌ لم يُسْتَأْنَفْ فيه الثَّاني ، فأَغْنى ذلك عن الحكايةِ ؟.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا قال : رأيتُ زيداً ؛ قال : أيٌّ زيدٌ ؟ فليس فيه إلا الرَّفْعُ ، يجريه على القياسِ» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنَّما جازت الحكايةُ في مَنْ ؛ لأنَّهم لِمَنْ أكثرُ استعمالاً ، وهم ممّا يُغَيِّرونَ الأكثرَ في كلامهم عن حالِ نظائره » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإن أدخلتَ الواوَ والفاءَ في مَنْ فقُلْتَ : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؛ لم يكن فيما بعده إلاّ الرَّفْعُ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٤ (هارون) .

باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صِفَةِ المذكور / ٨٥ب على طريقِ النِّسْبَةِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفةِ المذكورِ على جِهَةِ النِّسْبَةِ ممّا لايجوزُ .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفةِ المذكورِ على طريقِ النِّسْبَةِ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ إلاّ حكايةُ الإعرابِ على جهَةِ مُطَابَقَةِ السُّؤالِ للجوابِ[٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه مُفْرَدٌ قد اعْتُمِدَ به على ذِكْرِ الاسمِ المُتَقَدِّمِ كما يقولُ القائلُ : مَنْ رأيتَ ؟ فيقولُ المجيبُ : زيداً ، ولو قال : زيدٌ ؛ أي : المرئيُّ زيدٌ ؛ لم يكُنْ على مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ ؟.

وماحُكْمُ قولِ القائلِ : رأيتُ زيداً ، في الاسْتِفْهَامِ على طريقِ النِّسْبَةِ ؟ ولِمَ جاز فيه : المَنِيَّ ، وفي رأيتُ زيداً وعمراً : المَنِيَّيْنِ ؟ ؛ فإنْ ذَكَرَ ثلاثةً ؛ قُلْتَ : المَنِيِّيْنَ ؟ وإنْ ذَكَرَ مجروراً في : مررت بزيد ؛ قُلْتَ : المَنِيِّ ؟ [٣].

وماتقديرُه مِنْ قولكَ: القُرَشيَّ أم الثَّقَفيَّ ؟ ، وكذلك في المجرورِ : القُرَشيِّ ؟[٤].

ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ إلاّ على قولِه : صالحٌ ، في : كيف كُنْتَ ؟ [٥].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مَنْ إذا أردتَ أنْ يضاف لك مَنْ تسأل عنه . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتحملُ الكلامَ على ماحَمَل عليه المسؤولُ إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : رأيتُ زيداً ، فتقول : المنيَّ ؟ فإذا قال : رأيتُ زيداً وعمراً ، قلتَ : المنيَّيْنِ ؟ فإذا ذكر ثلاثةً قلتَ : المنيِّيْنَ ؟ وتحمل الكلامَ على ماحَمَل عليه المسؤولُ إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً ». الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كأنَّك قلتَ : القرشيَّ أم الثَّقَفيَّ ؟ فإنْ قال : القرشيَّ ؛ نصب» . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شاء رفع على : هُوَ ، كما قال : صالحٌ ، في : كيف كنتَ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١]:

الذي يجـوزُ في (مَنْ) في لَحَاقِ الزِّيادةِ - إذا استُفْهِمَ بهـا عن مَعْرِفَةٍ - إبطالُ الزِّيادةِ ؛ لأنَّهـا علامـةٌ للنَّكِرَةِ التي هي أحقُّ بهـا ؛ من أَجْلِ أنَّهـا لاتقومُ بِنَفْسِهـا في البيانِ عن الشَّيءِ بِعَيْنِه .

ولايجوزُ أنْ تَلْحَقَ المعرفةَ ؛ لاستِغْنائها بالبيانِ الذي فيها .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ عبدَالله ؛ لم يَجُزْ فيه : منَا ؟ لأنَّه مَعْرِفَةٌ [٢] .

فإذا قال : رأيتُ رجلاً ؛ قُلْتَ : مَنَا ؟ [٣] .

وإنْ قالَ : رأيتُه ، أو رأيتُ الرَّجُلَ ؛ قُلْتَ : مَنْ هُوَ ؟ ومَنْ الرَّجُلُ ؟ [٤] .

فأمَّا بعضُ العربِ فَوَجْهُ قوله : مَنِيْنَ ؟ بَعْدَ ذِكْرِ القائلِ : ذَهَبَ مَعَهُم ؛ فإنَّما هو على أنَّه نَزَّلَهُ تنزيلَ النَّكِرَةِ ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ وَضَعَ المعرفـةَ على غيـر حـقِّهـا ، فـأجـراه مجرى النَّكِرَةِ .

وكذلك لَمّا قال : رَأَيْتُه ، فقال : مَنَا ؟ ورأيتَ مَنا ؟ إنَّما هو على أنَّه قَدَّرَه تَقْديرَ النَّكِرَةِ ، كأنَّه[٥] قال : رأيتُ رجلاً ، فَسَأَلَهُ عن ذلك الحدِّ [٦] .

---

(١) يعني باب مَنْ في لحاق الزِّيادة إذا استُفهم بها عن معرفة .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ ، المستوفى ٢ / ٢٥٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٠ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٧٣٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

(٥) معاد في : ب .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٨أ ، شرح ابن الناظم ٢٩٤ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

الجوابُ / ٨٦ أعن الباب الثاني [١]:

الذي يجوزُ في الاسْتِفْهَامِ عن العَلَمِ المذكورِ الحكايةُ على مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ ، والاستئنافُ بالرَّفْعِ على مَذْهَبِ بني تميم [٢] .

ولايجوزُ في كُلِّ معرفةٍ أنْ تجريَ مجرى العَلَمِ في الحكايةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ أَعْرَفُ وأكْثَرُ [٣] ، فاقتضى له ذلك سلامةَ لَفْظِه بما ليس لغيرِه ، كما اقْتَضى له جمعَ السَّلامةِ [٤] ، ولَمْ يَجُزْ ذلك في : الرَّجُلِ ، وإنْ كان ممّا يَعْقِلُ [٥] .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً ، أو قال : مَرَرْتُ بزيدٍ ، أو هذا زيدٌ ؛ قُلْتَ : مَنْ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ، ومَنْ زيدٌ ؟ على الحكايةِ في مَذْهَبِ أَهْلِ الحجازِ .

وأمّا بنو تميم فيقولونَ : مَنْ زيدٌ ؟ على كُلِّ حالٍ ، وهو أقيسُ معنى ، وأجرى في النَّظائرِ ؛ إذْ قياسُ الاسْتِفْهامِ أَنْ يُسْتَأْنَفَ الكلامُ به [٦] .

ومَذْهَبُ أَهْلِ الحجازِ أَبْيَنُ ؛ لأنَّه قد يَعْرِضُ فيه تَنْكيرٌ ، فيُحْتاجُ إلى علامةٍ تُنْبِئُ عن أنَّ الاسْتِفْهَامَ إنَّما هو عن المذكورِ ، لا عمّا شاركَه في اسْمِه [٧] ، فهذا قياسٌ مُطَّرِدٌ في الاسْتِفْهَامِ عن المذكورِ العَلَمِ .

---

(١) يعني باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن الاسم العلم المذكور .

(٢) انظر مذهب الحجازيين ومذهب التميميين في : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، الأصول ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ أ ، التعليقة ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، التكملة ٢١٠ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ - ٦٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ ب ، التبصرة ١ / ٤٧٥ .

(٤) ذكر الفارسي أنّ كثرة الاستعمال تدعو للتغيير ، والحكاية تغييرٌ عن الأصل ، حيث يقول : « فإنْ قال قائلٌ : لِمَ اختصَّ هذا الضَّربُ من الأسماء الأعلامَ دونَ غيرها ؟ قيل له : لأنّ الأسماء الأعلام قد كثرت في كلامهم فاستحبُّوا فيها التغيير ؛ لكثرتها في كلامهم ؛ ألا ترى أنَّهم قالوا : مَوْهَب ، وقالوا : رجاء بن حَيْوة ، وإنَّما غيَّروها لأنَّها أكثر استعمالاً ؛ لأنَّ النداء بها والحذف بها ، ألا ترى أنَّهم حذفوا منها التنوين في مثل قولهم : زيدُ بنُ عمرٍو ، فعُلم بهذا أنَّهم استخفُّوا فيها الحذف ، وإذا كان هذا هكذا غيَّروها في هذه المواضع » . المسائل المنثورة ١٢٧ ، وانظر : التكملة ٢١٠-٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩أ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، المستوفى ٢ / ٢٥٥ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٤ / ١٩ .
وذكر الفرخان أنّ الحجة لمذهب الحجازيين هي « أنَّه أدلُّ على المعنى المقصود ؛ إذ الأول قد يمكن أن يكون قد اختلف فيه جهتا الإخبار والاستخبار » . المستوفى ٢ / ٢٥٥ .

وليس بمنزلة : دَعْنا مِنْ تَمْرَتان ، ولَيْسَ بِقُرَشِيّاً ؛ لأنَّ السَّائلَ يقتضي بياناً من المجيبِ عن مَنْ ذُكِرَ ، لاعن غيرِهِ ممَّنْ شاركَهُ في اسْمِهِ ، فهو أَحْوَجُ إلى الحكايةِ ممّا لايقتضي جواباً .

وإذا قال : رأيتُ عبدَاللَّه ؛ قلتَ : مَنْ عبدَاللَّه ؟ ولايجوزُ مثلُ ذلك إذا قال : رأيتُ أخا زيدٍ ؛ لأن عبدَ اللَّه عَلَمٌ ، وأَخُو زَيْدٍ ليس بِعَلَمٍ [١] .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيداً وعمراً ، قُلْتَ : مَنْ زيْدٌ وعمرٌو ؟ على مَذْهَبِ يونُسَ بإجماعٍ من العَرَبِ في القياسِ ؛ لأنَّه لما عَطَفَ طال الكلامُ ، واسْتَغْنَى بما فيه من البيانِ عن الحكاية [٢] .

ومن النَّحويين مَنْ يجيزُ الحكايَة في العَطْفِ ، فيقولُ : مَنْ زيداً وعمراً ؟ [٣] ، فإذا قال : رأيتُ زيداً وأخاه ؛ قال : مَنْ زيداً وأخاه ؟ [٤] ، وإنْ قال : رأيتُ أخاه وزيداً ؛ قُلْتَ : مَنْ أَخُوه وزيدٌ ؟ [٥] فهذا حَسَنٌ ؛ لأنَّ العَطْفَ يقتضي الإتباعَ وحَمْلَ الثَّاني على الأوَّلِ بما لايجوزُ لو بناه على العاملِ [٦] .

فإذا قال : مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ ؟ فليس فيه إلا هذا ؛ لأنَّ الكلامَ الأوَّل قد انْقَطَعَ ، وخَرَجَ إلى عَطْفِ جُمْلةٍ على جُمْلَةٍ [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٥ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ .
وحكى المبرِّد عن يونُس إجراء الحكاية في جميع المعارف . انظر : المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ أ ، شرح المفصل ٤ / ١٩-٢٠ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٣ .

(٢) مذهب يونس منع الحكاية مع العطف . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٣-٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، الفصول في العربية ٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٣) هذا المذهب نقله سيبويه عن بعض النحويين ، وعلَّق عليه بقوله : « وهذا حَسَنٌ » الكتاب ٢ / ٤١٤ .
ولم يمنعه كما ذكرَ ابنُ عصفورٍ في : شرح الجمل ٢ / ٤٦٥ ، وانظر : الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المسائل المنثورة ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ .

(٥) إنما امتنعت الحكاية في هذا المثال ؛ لأن المعطوف عليه لايحكى . انظر : شرح الجمل ٢ / ٤٦٦ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤ . وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المسائل المنثورة ١٢٩ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .

(٦) انظر : التبصرة ١ / ٤٧٦ .

(٧) قال الرضي : « وأمَّا إنْ أعدت مَنْ في المعطوف نحو : مَنْ زيداً ؟ ومَنْ عمراً ؟ أو مَنْ زيداً ؟ ومَنْ أخوه ؟ أو مَنْ أخوه ؟ ومَنْ زيداً ؟ فإنَّه تجوز الحكاية في العلم دونَ ماليس بعلم ؛ وذلك لكون كلٍّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه استفهاماً مستقلاً ، فيكونُ لكلٍّ واحدٍ منها حكمُ نفسه كما لو انفرد » . شرح الكافية ٢ / ٦٤ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .

وإذا قال القائلُ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ؛ قُلْتَ : مَنْ زيدَ بنَ عَمْرٍو ؟ على قول يونُسَ وغيرِه [١].

فأمَّا من نوَّنَ ، فقالَ : رأيتُ زيداً ابنَ عمرٍو ؛ فإنَّه يقولُ : مَنْ زيدٌ ابنُ عمرٍو ؟ على [٢] قولِ يونُسَ ، ويَحْكي على مَذْهَبِ غيرِه [٣].

وإذا قال : رأيتُ زيداً ، فاسْتَفْهَمْتَ بأيٍّ ؛ قُلْتَ : أيٌّ زيدٌ ؟ ، ولم تَجُز الحكايةُ ؛ لأنَّ (أيّ) مُعْرَبَةٌ [٤] تقتضي أنْ يُعْرَبَ الثَّاني بإعرابِها إذا كان هو الأوَّلُ [٥].

واعتَلَّ سيبويه في هذا بكثرةِ استعمالِ : مَنْ ، ووَجْهُ ذلك أنَّ الكَثْرَةَ لايَخْتَلُّ بها الكلامُ إذا غيِّرَ ؛ لقُوَّةِ البيانِ بالكَثْرَةِ [٦].

وإذا قال : فَمَنْ ، أو ومَنْ ؛ فليس فيه إلاّ الرَّفْعُ ؛ للاسْتِغْناءِ عن الحكايةِ بحرفِ العَطْفِ الذي يَدُلُّ على اتِّصالِ الكلامِ وأنَّ الاسْتِفْهامَ عن المذكورِ [٧].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٩ب - ١٨٠أ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤.

(٢) ب : وعلى .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ .
ولم يذكر الرضيّ سوى ترك الحكاية . انظر : شرح الكافية ٢ / ٦٤.

(٤) أ ، ب : معرفة .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٠ أ ، التكملة ٢١١.

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤.

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٤ ، المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، الأصول ٢ / ٣٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٠أ ، التعليقة ٢ / ١١٧-١١٨ ، التكملة ٢١١ ، التبصرة ١ / ٤٧٦ ، شرح ابن الناظم ٢٩٣ ، شرح الكافية ٢ / ٦٤.

والجوابُ [١] عن البابِ الثالثِ [٢]:

الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يُسْتَفْهَمُ بها على طريقِ النِّسْبةِ الإتباعُ للاسْمِ الأوَّلِ في الإعرابِ [٣]؛ لأنَّه اسمٌ مُفْرَدٌ، اعتُمِد به على ماتَقَدَّمَ من الذِّكْرِ.

ولايجوزُ الرَّفْعُ على الاسْتِئْنافِ إلاّ على غيرِ مُطَابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ، كقولِ القائلِ: مَنْ رأيتَ؟، فيقولُ: زيداً، فهذا مُطابِقٌ، فإنْ قال: زيدٌ؛ لم يَكُنْ على حدِّ الجوابِ.

وإذا قال: رأيتُ زيداً؛ قلتَ: المنيَّ؟ فإنْ قال: مَرَرْتُ بزيدٍ؛ قُلْتَ: المنيِّ؟ وإنْ قال: هذا زيدٌ؛ قُلْتَ: المنيُّ؟ على الإتباعِ [٤]، لاعلى الاسْتِئْنافِ.

وكذلك إنْ قال: رأيتُ زيداً وعمراً؛ قُلْتَ: المنيَّيْنِ؟ وإنْ ذكر جماعةً؛ قُلْتَ: المنيِّينَ؟ وتقديره: القرشيَّ أم الثقفيَّ؟ [٥].

وإذا قال: مَرَرْتُ بزيدٍ؛ قُلْتَ: الثقفيِّ، ولم يَجُز الرَّفْعُ إلاّ على قولِه: صالحٌ، في: كيف أَصْبَحْتَ؟ [٦].

---

(١) ب: الجواب، دون الواو.

(٢) يعني باب مَنْ التي يُسْتَفْهَمُ بها عن صفة المذكور على طريقة النِّسبة.

(٣) يريد بالإتباع الحكاية، ويريد بالاسم الأوَّل الاسمَ المستفهم عنه ولايُشترط هنا لجواز الحكاية الوقفُ وإنَّما يشترط أن يكون المنسوب إليه عاقلاً.. انظر: شرح الكافية ٢/ ٦٥، وانظر المسألة في: الكتاب ٢/ ٤١٥، شرح السيرافي ٣/ ١٨٠ب، التخمير ٢/ ٢١٧، شرح المفصل ٤/ ٢٠.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٣٩٥، شرح السيرافي ٣/ ١٨٠ب، شرح المفصل ٤/ ٢٠، شرح الكافية ٢/ ٦٥.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٥، الأصول ٢/ ٣٩٥، شرح السيرافي ٣/ ١٨٠ب، شرح المفصل ٤/ ٢٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٥، المقتضب ٢/ ٣١٠، الأصول ٢/ ٣٩٥، شرح السيرافي ٣/ ١٨٠ب، شرح المفصل ٤/ ٢٠.

بابُ مَنْ التي يَصْلُحُ أنْ يعودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يَعُودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يَعُودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في نظيرِ (مَنْ) ماجازَ فيها مِنْ ضَميرِ الاثْنَيْنِ والجميعِ / ٨٧أ ، فيجري ذلك في كُلِّ اسمٍ منزلتُه كمنزلةِ (مَنْ) في أنَّه اسْمٌ ؟ وهل ذلك لأنَّ (مَنْ) اسمٌ مُبْهَمٌ يجوزُ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ ؛ لإبهامِه ، وليس كذلك المُوَضَّحُ ؛ لأنَّ إيضاحَه قد مَنَعَ أنْ يُحْمَلَ على التَّأويلِ .

ونظيرُ ذلك الشَّخْصُ الذي يُرى مِنْ بعيدٍ ، فَيَحْتَمِلُ أنْ يُجرى على حُكْمِ الأَسْودِ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يُجرى على [حُكْمِ][3] الأبيضِ ، فإذا قَرُبَ ، فبانَ أنَّه أسودُ ، لَمْ[4] يَحْسُنْ ذلك فيه .

وكذا الّذي يُظْهِرُ زِيَّ المسلمينَ والإقرارَ بما يُقِرُّونَ به ؛ يَحْسُنُ أنْ يُجرى حُكْمُه كَحُكْمِ المسلمينَ في الحقيقةِ على ظاهرِ الحالِ ، ولايجوزُ إذا ظَهَرَ أنَّه كافرٌ في باطِنِه ، فهذا نظيرُ المُبْهَمِ الذي يَحْتَمِلُ الوجوهَ ؟.

---

(١) ب : الجمع . وترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ إجرائهم صلةَ مَنْ وخبَرَه إذا عنيتَ اثنينَ كصلةِ اللَّذَيْنِ ، وإذا عنيتَ جميعاً كصلةِ الّذينَ . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن مراعاة معنى (مَنْ) إذا رُدَّ إليها الضمير .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : ولم .

ولِمَ جازَ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1] ، وفي موضعٍ آخر : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[1] ؟ وهل ذلك لأنَّ (مَنْ) مُبْهَمٌ لَفْظُه لَفْظُ الواحدِ ، فتارةً يُحْمَلُ على معناه ، وتارةً يُحْمَلُ على لفظِه ؟.

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكون (مَنْ) لفظُه لَفْظُ الواحدِ [2] ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على بناءِ الجميعِ ؛ من جمعِ سلامةٍ أو تكسيرٍ ، وإنما هو بمنزلة : يَدٍ ، ودَمٍ في البُنْيَةِ التي هي للواحدِ ؟ .

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكون لَفْظُه لَفْظَ المُذَكَّرِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لاعلامةَ فيه للتَّأْنيث ؟ .

وماقياسُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ في : مَنْ كانَتْ أمَّك[3] ؟ ولِمَ كانَ قياسُه في هذا تَأْنيثَ كانَتْ ، وقياسُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ أنْ تقولَ : كانَ أمَّك ، بالتَّذكيرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ العِلَّةَ فيه البناءُ على اللَّفْظِ ، والعِلَّةُ في التَّأنيثِ البناءُ على المعنى ؟ .

ولِمَ جَرَى (أيٌّ) في هذا مَجرى (مَنْ) حتَّى جاز : أيُّهن كانَتْ أُمَّك ، وأيُّهن كانَ أمَّك ، مع أنَّ أيّاً مُعْرَبَةٌ ؟[4] وهل ذلك لأنَّ فيها شَبَهَ (مَنْ) في الاسْتِفْهامِ ، وطَرَفاً من الإبهامِ ، وإنْ لَمْ يَبْلُغْ إبهامَ : مَنْ ؟[5].

---

(١) الآيتان تقدَّمتا في : باب مَنْ في الاستفهام عن نكرةٍ مذكورة . انظر ص : ٧٣٠ .
وقد استشهد سيبويه بالآية الأولى في صدر هذا الباب . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) ب : المذكر .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب ، فيما حدّثنا يونُسُ : مَنْ كانَتْ أمَّك .... ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثاً ، كما قال : ﴿يَسْتَمِعُونَ إليكَ﴾ حين عنى جميعاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك قول العربِ ، فيما حدَّثنا يونُسُ : .... وأيُّهُنَّ كانت أمَّك ، ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنّثاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٥) تقدم بيان الفرق بين مَنْ وأيٍّ في ص : ٧٠٥ .

وماوَجْهُ قراءةِ بعضِ القُرّاءِ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ، وقراءةِ بَعْضِهم : ﴿ ومَنْ تَقْنُتْ منْكُنَّ ﴾ بالتّاءِ ؟ (١) .

وما الشّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

تعالَ فإنْ عاهَدْتَني لاتخونُني . . نَكُنْ (٢) مِثْلَ مَنْ ياذئبُ مُصْطَحِبانِ (٣) ؟

ولِمَ كَثُرَ / ٨٧ب مِثْلُ هذا في (مَنْ) ، ولَمْ يَكْثُرْ في : الّذي ؟ وهل ذلك لأنَّ (الّذي)صِفَةٌ تَتْبَعُ الموصوفَ في تَثْنِيتِهِ وجَمْعِهِ ، كما تَتْبَعُهُ في توحيدِه ؛ ولِذلك (٤) جاز فيه التَّثْنِيةُ ، فتقولُ : اللّذانِ ، والجمعُ على : الّذينَ ، والتَّأْنيثُ في المعنى على : الّتي ، ولَيْسَ لِمَنْ مِثْلُ هذا ؛ لما بيَّنّا ؟.

---

(١) تقدمت القراءتان في ص : ٧١٩ هـ ٥ .
والسؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليلُ - رحمه اللّه - أنَّ بعضهم قرأ : ﴿ ومَنْ تَقْنُتْ منْكُنَّ للّهِ ورسولِه ﴾ فجُعلت كصلةِ التي حين عنيتَ مؤنثاً » . الكتاب ١ / ٤٠٤ (بولاق) ، ٢ / ٤١٥ (هارون) .

(٢) أ ، ب : نكونَ .

(٣) من الطويل ؛ من قصيدة ذكر فيها ذئباً طَرَقه ، ومطلعها :
وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وماكان صاحباً . . دعوتُ بناري مَوْهناً فأتاني
ورواية الديوان : يصطحبان ، وهي أرجح ؛ لأن رواية الشارح فيها حذفُ صدر الصلة .
انظر : الديوان ٢ / ٨٧٠ ، الكتاب ٢ / ٤١٦ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١١١ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧ ، المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٣ / ٢٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٦ ، الأصول ٢ / ٣٩٧ ، الجمل ٣٦٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨١ ب ، الشعر ١ / ٣١٦ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨٤ ، الخصائص ٢ / ٤٢٢ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، الحلل ٤٠١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤١ ، ٣ / ٦٣ ، التخمير ٢ / ٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .

(٤) ب : وكذلك .

بابُ (ذَا) الجاري بِمَنْزِلةِ (الّذي) مَعَ (مَا)[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (ذا) الجاري بمنزلةِ (الّذي) مع (مَا) ممّا لايجوزُ[٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (ذا) الجاري بمنزلةِ (الّذي) مع: مَا[٣] ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايكونُ بمنزلةِ (الّذي) إلا مع: مَا [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّه لما نُقلَ عن الحاضرِ المُضَمَّنِ بالإشارةِ إليه في الغائبِ الذي ليس فيه إشارةٌ ؛ احتاج إلى مايُؤْذنُ بالنَّقْلِ ، و(مَا) تَدْخُلُ في الكلامِ لتَغْييرِ الكلمةِ عن الجِهَةِ التي كانَتْ عليها ، فَدَخَلَتْ لِتُؤذنَ بهذا ؟ ولم جازَ مع : ذَا ؟.

ولِمَ جازَ في (ذَا) مع (مَا) وجهانِ : أحدُهما أنْ تكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، والآخَرُ أنْ تكونَ (ذَا) بمنزلةِ : الَّذي[٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ التركيبَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؛ لأنَّ التَّركيبَ يُؤْذنُ بالنَّقْلِ ، والتَّفصيلُ[٥] بمعنى : الّذي ؛ لِشَبَهِ (ذَا) بالّذي في الإبهامِ ، مع الإيذانِ بالنَّقْلِ إليه ؟.

وماحُكْمُ قولِه : ماذا رأيتَ ، في الجوابِ ؟ ولِمَ جازَ : مَتاعٌ حَسَنٌ ، ومتاعاً حَسَناً ، وكِلاهما على مُطابقةِ الجوابِ للسُّؤالِ ؟[٦].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ إجرائهم (ذا) وحدَه بمنزلة (الذي) وليس يكون كالذي إلا مع : ما ومَنْ ، في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الّذي) ويكونُ (ما) حرفَ الاستفهام وإجرائهم إيّاه مع (مَا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٦ (هارون) .

(٢) ذكر سيبويه في الباب الوجهين الجائزين في : ماذا ، وبيَّن أدلتهما .

(٣) هذا السؤال عن كلام سيبويه في عنوان الباب . انظر : هـ ١ .

(٤) هذا السؤالُ - أيضاً - عن قول سيبويه المتقدم في ترجمة الباب .

(٥) يريد بالتفصيل أن تكون ما اسم استفهام ، وذَا اسماً موصولاً .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه: « أما إجراؤهم ذَا بمنزلة الّذي فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : متاعٌ حَسَنٌ .... وأمّا إجراؤهم إيّاه مع ما بمنزلة اسمٍ واحدٍ فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فتقول : خيراً ، كأنك قلت : مارأيت ؟ . ومثل ذلك : ماذا ترى ؟ فتقول : خيراً » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٧ (هارون) .

وما الشَّاهِدُ في قولِ لَبيدِ بنِ ربيعةَ :

أَلا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ . . أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ [١]

ولِمَ رَفَعَ : أَنَحْبٌ ؟.

وماتأويلُ : ﴿ مَا ذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾[٢] ، وفي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ مَّا ذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٣] ؟.

ومايَلْزَمُ مِنْ أنَّ (ذَا) لَغْوٌ ؟ ولِمَ وَجَبَ منه ألاّ يجوزَ قولُ العربِ : عمَّا ذا تَسألُ ؟[٤].

وهل يَلْزَمُ لو كانَتْ (ذَا) بمنزلةِ (الَّذي) على كُلِّ وَجْهٍ الرَّفْعُ في الجوابِ ، فكانَ الوَجْهُ : ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا خَيْرٌ ؟[٥].

ومَاالشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعِرِ[٦] :

---

(١) مطلع قصيدة من البحر الطويل ، قيلت في رثاء النعمان بن المنذر .
يحاول : يزاول ويعالج ، والنحب : النذر ، يقول : أعلى المرء نذرٌ في الاجتهاد في طلب الدنيا ، فهو يسعى في الوفاء بنذره ، أم هذا الفعلُ منه ضلالٌ وباطلٌ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤١ .
انظر : الديوان ٢٥٤ ، الكتاب ٢ / ٤١٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٩ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، المحلى ١٣٤ ، اللامات للزجاجي ٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب ، البغداديات ٣٧١ ، الشعر ٢ / ٣٨٩ ، التبصرة ١ / ٥١٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧٤ ب ، ٢١٩ ب ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ ، المغني ١ / ٣٠٠ ، الخزانة ٦ / ١٤٥ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ .... ﴾ النحل : ٣٠.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ .... ﴾ النحل : ٢٤.

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلو كان (ذَا) لغواً لما قالت العرب : عمّا ذا تسأل ؟ ولقالوا : عمّ ذا تسألُ ؟ كأنّهم قالوا : عمّ تسأل ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٧-٤١٨ (هارون) .

(٥) ب : خيراً .
والسؤال عن قول سيبويه : « ولو كان (ذَا) بمنزلة (الَّذي) في ذا الموضعِ ألبتَّةَ لكان الوجهُ في : ماذا رأيتَ ؟ إذا أجاب أنْ يقولَ : خيرٌ » . الكتاب ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٦) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو المثقِّب العبدي « .... - نحو ٣٥ ق هـ » عائذ من محْصَن ، من بني نُكْرَةَ ، يكنى أبا واثلة ، من شعراء البحرين ، وكان في زمن عمرو بن هند . انظر لترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٩٥ -٣٩٨ ، معجم الشعراء ١٦٧ - ١٦٨ ، والبيت له في : أمالي اليزيدي ١١٦ . ولم يرد في مخطوطات ديوانه فألحقه المحقِّق بمفضليته النونية . انظر : الديوان ٢١٣ . / =

/ ٨٨ب دَعي ماذا عَلِمْتِ سَأَتَّقيهِ ∴ ولكنْ بالمُغَيَّبِ نبِّئيني ؟ [١].

ولِمَ لايجوزُ (الذي) في هذا الموضعِ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : اضْرِبْ أيَّ رَجُلٍ جاءكَ ، في أنَّه قَدْ عَمِلَ فيه : دَعي ، كما عَمِلَ فيه : اضربْ ؟.

ولِمَ جازَ في : ماذا رأيتَ ، أنْ يكونَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ويُرْفَعَ الجوابُ في قولِه : خيرٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : مارأيتَ ؟ ، فيقولُ : خيرٌ ، على معنى الجوابِ ، لاعلى مُطابقةِ السُّؤالِ ؟ [٣].

وهل مطابقةُ الجوابِ للسُّؤالِ أولى [٤] ؟ ولِمَ جازَ مع الاستغناءِ عَنْهُ بما هو أولى منهُ ؟ وهل ذلك لأنَّه قَدْ لايسْتَغْنَى بِهِ ؛ لأنَّه يُريدُ أنْ يَدُلَّه على المعنى مِنْ غَيْرِ أَنْ يكونَ مُجيباً له إمّا لِتَصْغيرِهِ عن أنْ يُجيبَه ، وإمّا لغيرِ ذلك من الأَغْراضِ ، إلا أنَّ هذا عارِضٌ ، والوَجْهُ مُطابقةُ الجوابِ للسُّؤال ؟.

/ = ب - مُزرِّد بن ضرار الغطفاني « ... - نحو ١٠ هـ » . أخو الشَّماخ . اسمه يزيد ، ولُقِّب مُزَرِّداً لبيتٍ قاله . انظر لترجمته : معجم الشعراء ٤٨٣ - ٤٨٤ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٢٩ ، ١٣٢- ١٣٧ . والبيت في : ديوانه ٦٨ .

جـ - سُحيم بن وَثيل الرِّياحي اليربوعيّ « .... - نحو ٦٠ هـ » . شاعرٌ مخضرمٌ ، عدّه ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٧٦ - ٥٨٠ ، الإصابة ٢ / ١١٠ .
وقد عزا إليه البيت العينيُّ وعدَّه من أصمعيَّته النُّونية . انظر : المقاصد النحوية ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

د - أبو حيَّة النُّميري . والبيت في : شعره ١٧٧ .

(١) من الوافر ، من قصيدة مطلعها ، على أنّ قائله المثقِّب :

أفاطمُ قَبْلَ بَيْنِك متِّعيني ∴ ومَنْعُك ماسَأَلْتُك أنْ تَبيني

انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، ١٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، التعليقة ٢ / ١١٩ ، المسائل المنثورة ٢١٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٥ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ ، الارتشاف ١ / ٥٢٩ ، المغني ١ / ٣٠١ ، شرح شواهد المغني ١ / ١٩١ ، الخزانة ٦ / ١٤٢ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالذي لايجوزُ في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوزُ أنْ يقول الرَّجلُ : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : خيرٌ ، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً ، كأنَّه قال : مارأيتُ خيرٌ ، ولم يُجبه على : رأيتَ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ (هارون) .

(٤) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُهم في جواب : كيف أصبحتَ ؟ فيقول : صالحٌ ، وفي: مَنْ رأيتَ؟ فيقول : زيدٌ ، كأنَّه قال : أنا صالحٌ ، ومَنْ رأيتُ زيدٌ . والنَّصبُ في هذا الوجهُ ؛ لأنَّه الجوابُ ، على كلامِ المخاطِب ، وهو أقربُ إلى أنْ تأخذَ به » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٢ / ٤١٨ - ٤١٩ (هارون) .

وهل يجوزُ في جوابِ : مَنْ الذي رأيتَ ، أنْ تقولَ : زيداً ؟ ولِمَ جازَ ذلك مع أنَّ صِلَةَ (الَّذي) لايَعْمَلُ فيما هو خارِجٌ عن الصِّلَةِ من كلامِ المُجيبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ قولِهِ : رأيتُ زيداً ؛ إذْ قَدْ فُهِمَ أنَّ السَّائلَ يَطْلُبُ البيانَ عَنْ هذا المعنى ؟ [1].

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يجوز أن تقول إذا قلتَ مَنْ الذي رأيتَ : زيداً ؛ لأنَّ هاهنا معنى فعلٍ ، فيجوز النَّصبُ هاهنا كما جاز الرَّفْعُ في الأوَّلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في (مَنْ) التي يَصْلُحُ أنْ يعودَ إليها ضميرُ الاثْنَيْنِ والجميعِ[٢] إجراؤها[٣] على ذلك بصيغةٍ[٤] واحدةٍ ؛ لأنَّها مُبْهَمةٌ تَحتَمِلُ أنْ تُحْمَلَ على التَّأْويلِ ؛ تارةً على اللَّفظِ ، وتارةً على المعنى ؛ وذلك لأنَّ لَفْظَها لَفْظُ الواحِد ، وهي على احتمالِ الوجوهِ في المعنى[٥] .

ولايجوزُ في نظيرِها من الأسماءِ ؛ إذ[٦] كانَتْ مُوضَّحَةً مِثْلُ هذا ؛ لأنَّه لايَصْلُحُ أنْ يُوجَّهَ على جِهَةِ الظَّنِّ مع وجودِ العِلْمِ ، فالمُبْهَمُ يجوزُ فيه الوجوهُ المُخْتَلِفَةُ كما لايجوزُ مع العِلْمِ ؛ فلهذا جاز [في][٧] : (مَنْ) ضميرُ الواحدِ والاثْنَيْنِ والجميعِ[٢] ، ولَمْ يَجُزْ في : رَجُلٍ ؛ لأنَّه لَمْ يُوضَعْ على الإبْهامِ الذي يَحْتَمِلُ هذه الوجوهَ .

والمُبْهَمُ / ٨٨ب نظيرُه من الأُمورِ المعروفةِ حَمْلُ أَحْكامِ الإنْسانِ على ظاهرِ حالِه في الإسلامِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ المُبْهَمِ في احْتمالِ باطنه للوجوهِ ؛ إذْ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ في باطنِه مُؤْمناً ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كافراً مُغْتالاً للإسلامِ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ كافراً غَيْرَ مغتالٍ للإسلامِ ، إلاّ أنَّه[٨] إذا اسْتَبْهَمَتْ حالُه ؛ حُمِلَ أَمْرُه على الظَّاهِرِ في

---

(١) يعني باب مَنْ التي يصلح أن يعود إليها ضميرُ الاثنينِ والجميعِ .

(٢) ب : والجمع .

(٣) أ ، ب : وإجراؤها .

(٤) ب : لصيغة .

(٥) قال ابن الشجري : « (مَنْ) لفظةٌ مُوغلةٌ في الإبهام ، تقع لشدَّة إبهامها على الواحد المذكَّر والمؤنَّث ، وعلى الاثنين ، وعلى الجماعة ذكوراً ، والجماعة إناثاً ، فعَوْدُ الضَّمير إليها مفرداً مذكَّراً حملٌ على اللَّفظ ، وعَوْدُه مؤنَّثاً أو مثنّى أو مجموعاً ؛ على المعنى » . الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠ .
وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨١ب ، التبصرة ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، التخمير ٢ / ٢١١ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .

(٦) ب : إذا .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) معادة في : ب .

المُناكَحَةِ والموارَثَةِ والذَّبيحةِ ، وغير ذلك من الأُمورِ ، وإذا ظَهَرتْ حالُه في الكُفْرِ الذي يُبْطِنُه ؛ لَمْ يَجُزْ شيءٌ من ذلك [١] .

فَقَدْ جاء في القُرآنِ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وفي مَوْضعٍ آخَرَ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ بالحَمْلِ تارةً على اللَّفْظِ ، وتارةً على المعنى [٢] .

وكذلكَ سبيلُ التَّأْنيثِ والتَّذكيرِ في قولِه جَلَّ وعزَّ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ قُرِئَ بالياءِ والتَّاءِ . فالياءُ على اللَّفْظِ ، والتَّاءُ على المعنى [٣] .

تَمَّ الجُزْءُ الحادي والثَّلاثُونَ ، يتلوه الثَّاني والثَّلاثُونَ : والدَّليلُ على أنَّ لَفْظَ (مَنْ) لَفْظُ التَّوحيدِ .

والحمدُ للَّهِ رَبِّ العالَمينَ .

---

(١) بعدها في ب : الأمور .

(٢) ذكر السيرافي أنّ أكثر مافي القرآن من هذا النحو الحملُ على لفظ مَنْ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨١ ب ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٠ ، المقتضب ٢ / ٢٩٤ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٦٣ ، شرح المفصل ٤ / ١٣ ، شرح الجمل ١ / ١٨٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١١١ ، المقتضب ٣ / ٢٥٣ ، التبصرة ١ / ٥٢١ ، شرح المفصل ٤ / ١٤ .

الجُـزْءُ الثّاني والثّلاثُونَ منْ شَرْحِ كتابِ سيْبَويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النّحويِّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ ، وبِهِ الإعانةُ .

والدَّليلُ على أنَّ لَفْظَ (مَنْ) لَفْظُ التَّوحيدِ أنَّه لاعلامةَ فيها للجَمْعِ من بناءِ تكسيرٍ، أو زيادةٍ لِجَمْعِ السَّلامةِ .

وكذلك لَفْظُها لَفْظُ التَّذكيرِ ؛ لِخُلُوِّها مِنْ [1] علامةِ التَّأْنيثِ .

و (أيٌّ) تَجْري في هذا مَجْرى (مَنْ) ؛ لأنَّها / ٨٩أ - وإنْ كانَتْ للتَّفْصيلِ - ففيها إبهامٌ ؛ لاقتضائها البيانَ من المُجيبِ ، فتقولُ على هذا : أيُّهنَّ كانت أمَّك ؟ و أيُّهن كانَ أمَّك ؟ وأيُّهم يَجْلِسُونَ إليك ؟ وأيُّهم يَجْلِسُ إليك ؟ . كُلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ [2] .

وقال [3] الفَرَزْدَقُ :

تَعالَ فإنْ عاهَدْتَني لاتَخونُني . نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ياذئْبُ يَصْطَحِبانِ [4]

وإنَّما جازَ هذا في (مَنْ) ، ولَمْ يَجُزْ في (الّذي) كما جازَ في : مَنْ ؛ لأنَّ الّذي صِفَةٌ تَتْبَعُ الموصوفَ في توحيدِه وتَثْنيتِه وجَمْعِه ؛ فلذلك جازَ : اللّذانِ ، والّذينَ ، [والّتي] [5] في تأنيثِه على المعنى ، ولَمْ يَكُنْ لِـ : مَنْ مِثْلُ هذا .

---

(١) ب : عن .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٥ ، المقتضب ٢ / ٣٠٢ . وانظر ماتقدم في ص : ٧٢٤ .

(٣) ب : وقد قال .

(٤) تقدم مخرجاً في ص : ٧٥٣ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

والجوابُ [١] عن البابِ الثاني [٢] :

الذي يجوزُ في (ذَا) الجاري بمنزلةِ (الَّذي) مع (مَا) إجراؤه على وَجْهَيْنِ :

أنْ يكونَ مع (مَا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، كأنَّك قُلْتَ : أيُّهم [٣] .

والوَجْهُ الآخَرُ : أنْ يكونَ (مَا) مُنْفَصِلاً مِنْ : ذَا ، و(ذَا) بمنزلةِ : الَّذي ، كأنَّكَ قُلْتَ : ما الذي [٤] .

ولايجوزُ في (ذَا) أنْ يكونَ بمنزلةِ (الَّذي) إلا مع : مَا [٥] ؛ لأنَّه لما نُقِلَ عن الحاضِرِ إلى الغائب ، وعن المُشارِ إليه إلى المدلولِ عليه مِنْ غيرِ تلك الجِهَةِ ، وهو دليلٌ بالصِّلةِ ؛ احتاج إلى مايُؤْذِنُ بذلك ، فأتي بِمَا ؛ لأنَّها تُغَيِّرُ حالَ الكَلِمَةِ عمَّا كانَتْ عليه قبلُ ، كما غَيَّرت : حيثُما ، وإذْ ما إلى الجزاءِ ، ولَمْ يَكُنْ يجوزُ قبلُ ، وكما غَيَّرتْ : كأنَّما ، و إنَّما إلى اسْتِئْنافِ الكلامِ بَعْدَها [٦] ، ولم يَكُنْ يجوزُ قبلُ .

وجازَ أنْ يكونَ مع (مَا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ؛ للإيذانِ بأنَّها قَدْ انْتَقَلَ حُكْمُها عمّا كانَتْ عليه قَبْلُ .

وجازَ أنْ تكونَ بمعنى : الّذي ؛ لأنَّها تُشْبِهُها في الإبْهامِ ، مع الدَّليلِ الذي دَلَّ على انْتِقالِ حُكْمِها .

---

(١) ب : الجواب ، دون الواو .

(٢) يعني باب (ذَا) الجاري بمنزلة الّذي مع : مَا .

(٣) إذا جُعلت (ماذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ جاز أنْ تأتي اسم استفهامٍ واسماً موصولاً ، وأجاز الفارسي أنْ تكون نكرة موصوفة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب - ١٨٣ أ ، المسائل المنثورة ٢١٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ -١٩٧ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ ، المغني ١ / ٣٠١ .

(٤) انظر الوجهين في : الكتاب ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٣٨- ١٣٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، البغداديات ٣٧١ ، التبصرة ١ / ٥١٨ - ٥٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٨ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٥) وتكون كذلك مع : مَنْ ، خلافاً لابن الأنباري . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٦ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٣٨ ، ٣ / ١٣٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب - ١٨٣ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٩ .

وإذا قال القائلُ : ماذا رأيتَ ؟ فجوابُه يَحْتَملُ وَجْهَيْنِ : أنْ تقولَ : متاعٌ حَسَنٌ ، ومتاعاً حَسَناً ، وكلاهُما على مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ [١] .

وقال لَبيدُ بنُ رَبيعةَ :

أَلا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ . . أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ [٢]

فهذا شاهِدٌ في أنَّها مع (مَا) بمنزلةِ : الَّذي [٣] ؛ لِرَفْعِه : أَنَحْبٌ [٤] .

ولو كانَتْ (ذَا) لَغْواً / ٨٩ب ؛ لكانَت العربُ تقولُ : عمَّ ذا تَسْأَلُ ؟ ، وكلامُها : عمّا ذا تَسْأَلُ ؟ ، وفيه دليلٌ على أنَّ (ذَا) لَيْسَتْ لَغْواً ؛ دُخولُها كخروجِها [٥] .

ولو كانَتْ بمَعْنى (الّذي) على كُلِّ وَجْهٍ ؛ لَمْ يَحْسُنْ في ﴿ مَا ذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ [النَّصْبُ][٦] ، ولكانَ وَجْهُ الكلامِ الرَّفْعَ [٧] .

وقال الشّاعرُ :

دَعي ماذا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ . . ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني [٨]

---

(١) إذا رُفع فمَا وحدها اسم استفهام ، وذَا اسم موصول ، وهما مبتدأ وخبر ، وإذا نصب فماذا كلُّها اسمُ استفهامٍ في موضع نصب ؛ لأنَّها مفعول رأى . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ب - ١٨٣ أ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣- ٤٤٤ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، الارتشاف ١ / ٥٢٩ .

(٢) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٥٥ .

(٣) لايريد أنّ ماذا كلَّها بمنزلة الّذي ، وإنما مراده أنّ (ذا) جاءت اسماً موصولاً بعد : ما .

(٤) وجه الاستدلال أنّ (نَحْبٌ) بدلٌ من مَا ، فرفعُه دليلٌ على أنَّها في موضع رفعٍ بالابتداء ، وذَا خبرها ، ولو نصب (نحبٌ) لدلّ ذلك على أنَّ ماذا بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع نصب ، مفعول يُحاول . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ ب ، الشعر ٢ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٩٦ -١٩٧ ، المغني ١ / ٣٠٠ .

(٥) قال السيرافي : « ذَا لو كانت زائدةً لوجب أنْ يقال : عمّ ذا تسأل ؟ كما يُقال : عمّ تسألُ ؟ فيسقطَ ألفُ (مَا) حين دخل عليه حرف الجر » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٢ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٧-٤١٨ ، الأصول ٢ / ٢٦٤ ، البغداديات ٣٧١ ، شرح المفصل ٣ / ١٥٠ ، الارتشاف ١ / ٥٢٨ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ .

(٨) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٥٦ .

فـ (الَّذِيْ) لايَصْلُحُ في هـذا [١] ؛ لأنَّ (دَعِيْ) لايُعلَّقُ كـمـا لايُعلَّقُ : اضْرِبي ، فـإنَّمـا هُوَ بمنزلةِ قـولك : اضْربي أيَّ رَجُلٍ جـاءك ، ودَعي أيَّ شيءٍ عَلِمْتِ ،على [أنَّ][٢] (أيَّ) موصولةٌ يَعْمَلُ فيها ماقَبْلَها [٣] ، وليست استفهاماً مُعلِّقةً ؛ لأنَّ (دَعِيْ) مِن الأَفْعالِ التي لاتُعَلَّقُ .

ويجوزُ أنْ تقولَ : ماذا رأيتَ ؟ على تقديرِ : ما الذي رأيتَ ؟ ، فتقولَ : خيراً ، وليس بالوَجْهِ ؛ لأنَّ مطابقَةَ الجوابِ للسُّؤالِ أولى [٤] .

ولكنْ قد يجوزُ مثلُ هذا إذا كان للسَّائلِ غَرَضٌ عَنْ جوابِ هذا السُّؤالِ ، فَيَبْدَأُ بالإخبارِ ؛ لِيُعْلِمَ الحاضِرِيْنَ ، ولايكونُ مُجيباً ، ولاكلامُه دليلاً على الجوابِ ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ مُجيباً إذا دَلَّ كلامُه على الجوابِ وفِعْلُه ؛ من أَجْلِ أنَّه سَأَلَه عَنْ هذا المعنى .

وقد يجوزُ أنْ يقولَ : ماذا رأيتَ ؟ على تقديرِ : أيُّهم رأيتَ ؟ ، فتقول : خيرٌ ، بالرَّفْعِ على غيرِ مُطابَقَةِ الجوابِ للسُّؤالِ [٥] ، كـمـا أنَّه إذا نَصَبَ في الوَجْهِ الأوَّلِ [٦] ؛ فهو على ذلكَ ، وحَسُنَ هذا للغَرَضِ الذي بيَّنا ، ولم يَكُنْ من بابِ مايُسْتَغْنَى عَنْهُ بما هو أولى [٧] .

---

(١) يريد أنّ ماذا كلّها بمنزلة الذي ، ولايصلح أنْ تجعل ما استفهاماً ، وذا وحدَها اسماً موصولاً . وانظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، البغداديات ٣٧٢ - ٣٧٧ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) خالف الفارسيُّ وابن عصفور في توجيه البيت ، فذهب الفارسي إلى أنّ ماذا نكرة موصوفة ، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ ما اسم استفهام ، وذا اسم موصول ، وهما مبتدأ وخبر ، وقد علّقت ما الفعلَ عن العمل . انظر : المسائل المنثورة ٢١٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٩ ، المغني ١ / ٣٠١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨- ٤١٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٣ أ ، شرح الجمل ٢ / ٤٧٨ ، المغني ١ / ٣٠٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٠ .

(٦) يريد بالوجه الأول أن تكون ما اسم استفهام ، وذا اسماً موصولاً .

(٧) بيّن الشارح في أبواب الضمير الأصل الذي يُصدر عنه في باب الاستغناء . انظر ماتقدم في ص : ٦٢٧ .

بابُ الاستِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الاسْتِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائل هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الاسْتِفْهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنْكارِ ؟ وما الذي لايَجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ - إذا وُصِلَ بيا فتى - لَحاقُ الزِّيادةِ للإنْكارِ ؟[٣] .

ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ الزِّيادةُ مِنْ حروفِ / ٩٠أ المدِّ واللِّينِ تابعةً للحركةِ الَّتي قَبْلَها ؟[٤] .

ولِمَ إذا كانَ قَبْلَها ساكنٌ ؛ صارت ياءً ؟ وهل ذلك لأنَّ السَّاكِنَ يَتَحرَّكُ بِالكَسْرِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ ؟[٥] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتلحقُه الزِّيادةُ في الاستفهامِ إذا أنكرتَ أنْ تُثبت رأيه على ماذَكَر أو أنكرتَ أنْ يكونَ رأيُه على خلاف ماذكر . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن حرف الإنكار ، فذكر سبب لحاقه ، وبيَّن حكمه إذا كان ماقبله مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً ، وذكر من الساكن التنوين ، وبيَّن الحكمَ إذا دخل على مُتعاطفين ، كما تحدَّث عن امتناع لحاقه في الوصل ، ثم حكى عن بعض العرب زيادة إنْ بين الاسم وحرف الإلحاق ، ووجَّه هذه اللغة ، ونظَّر لها ، كما ذكر أنَّ زيادة حرف الإلحاق ليست لازمة ، وغير ذلك .

(٣) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في مطلع الباب ، وإنَّما ذكرها في وسطه ، فقال : « وإنْ قُلْتَ : أزيداً يافتى ؛ تركتَ العلامةَ ....» . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .
وسيعيدها الشارح حيثُ ذكرها سيبويه .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالزِّيادةُ تَتْبَعُ الحرفَ الذي هو قبلَها ، الذي ليس بينَه وبينَها شيءٌ ، فإنْ كان مضموماً فهي واوٌ ، وإنْ كان مكسوراً فهي ياءٌ ، وإنْ كان مفتوحاً فهي ألفٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ كان ساكناً تحرَّك ؛ لئلا يَسْكُن حرفان ، فيتحرَّكُ كما يتحرَّكُ في الألف واللاّم السَّاكنُ مكسوراً ، ثم تكونُ الزِّيادةُ تابعةً له » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤١٩ (هارون) .

ولِمَ جاز في الإنكارِ وجهانِ : أنْ يكونَ رأيُه على ماذُكِرَ ، أو على خلافِ ماذُكِرَ؟ وأيُّهما أَظْهَرُ ؟ [١] .

وماحُكْمُه إذا قال : هذا عُمَرُ [٢] ، أو قال : رأيت عُمَرَ ، أو قال : مررتُ بالرَّجلِ ؟ [٣] .

ولِمَ وَجَبَ فيه : أعُمَرُوه ، وأَعُمَراه ، وآلرَّجُليه ؟ .

وماحُكْمُه إذا قال : رأيتُ زيداً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أَزَيْدَنيه ، وفي الرَّفع : أزيدُنيه ، وفي الجرِّ : أَزَيْدِنيه [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ إشباعَ الحركةِ مع الوَقْفِ على الهاءِ يَدُلُّ على أنَّ الإنكارَ لما ذَكَرَه المتكلِّمُ ، لالغيره ؛ لما فيه منْ موافقتِه في إعرابه ، إلا أنَّه على جهةِ إشباعِ الحركةِ ؛ ليُؤْذِنَ بمعنى الإنكارِ ؛ إذ الإنكارُ كالجَحْدِ في اقتضاءِ الزِّيادةِ ، فَدلَّت الزِّيادةُ على الإنكارِ ، ودَلَّ موافقتُها في الإعرابِ أنَّه إنكارٌ لما ذُكِرَ ، لا لغيره مما يُسْتَأْنَفُ ؟ .

ولِمَ احْتَمَلَ الاستفهامُ - إذا قال القائلُ : أَتَعْرِفُ [٥] زيداً ؟ - أنْ يقولَ : أَزَيْدَنيه ، فَيُنْكِرَ عليه وهو مُسْتَفْهِمٌ لم يَدَّعِ شيئاً ؟ وهل ذلك لأنَّه لاينبغي أنْ يَجْهَلَ مثلَ هذا ، فَيَسْتَفْهِمُ عنه بالإنكارِ أنْ يَذْهَبَ عليه مثْلُ هذا ، إمّا في أنَّه يَعْرِفُه إذا كانت الحالُ مَشْهورةً بذلك ، أو يكونُ مشهوراً بِضَعَةٍ وسُقوطٍ ، ليس مثلُه ممّا ينبغي أنْ يُعْرَفَ ؟ [٦] .

---

(١) هذه المسألة ذكرها سيبويه في ترجمة الباب . انظر الصفحة السابقة هـ ١ .

(٢) أ ، ب : عمرٌو ، عَمْراً ، والصواب ما أثبتُّه ،

(٣) هذان المثالان لم يردا في طبعتي بولاق وهارون ، ولافي نسخة السيرافي .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ ذكر الاسمَ مجروراً جَرَرْتَه ، أو منصوباً نصبتَه ، أو مرفوعاً رفعتَه ، وذلك قولك إذا قال رأيتُ زيداً : أزيدَنيه ؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ : أزيدِنيه ؟ وإذا قال هذا زيدٌ : أزيدُنيه ؟ لأنَّك إنَّما تسألُه عمّا وَضَعَ كلامَه عليه » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٥) معادٌ في : ب .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد يقولُ لك الرجلُ : أَتَعْرِفُ زيداً ؟ فتقولُ : أَزَيْدَنيه ؟ إمّا منكراً لرأيه أنْ يكونَ على ذلك ، وإمّا على خلاف المعرفة » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ أعرابيٍّ مِنْ أَهْلِ البادية - لَمّا قيلَ لَهُ : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَت البادية - : أناإِنيه ، مُنْكِراً لرأيه أنْ يكونَ على خلافِ الخروجِ ؟ ولِمَ أَلْحَقَ الزِّيادةَ (إِنْ) على هذهِ الجِهَةِ ؟ [١].

وما الإِنكارُ إِذا قال القائلُ : قَدْ قَدِمَ زيدٌ ، فقلتَ : أَزَيْدُنيه ؟ ولِمَ جازَ أنْ يكونَ إِنكاراً لقُدومه ، وإِنكاراً لانتفاءِ قُدومه ؟ [٢].

وما الإِنكارُ إِذا قال : لقيتُ زيداً وعَمْراً ، فقلتَ : أزيداً وعَمْرَنيه ؟ [٣] ولِمَ لَحِقَت العلامةُ الثَّانيَ دونَ الأوَّلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الأوَّلَ يَسْتَغْني بالإِعرابِ الذي فيه على جِهَةِ / ٩٠ب موافقةِ ماتقدَّم ذِكْرُه ، وليس كذلك الثَّاني ؛ لأنَّه لايُوقَفُ على الإِعرابِ ، فاجتُلِبَ له الزِّيادةُ ، واستُغْني بذلك عن لحاقها في وَسَطِ الكلامِ ؟.

وما استفهامُ الإِنكارِ إِذا قال : ضربتُ عُمَرَ ؟ ولِمَ جاز : أَضَرَبْتَ عُمَراه ، وأعُمَراه ، فهلا اسْتَغْنَى بإِعادةِ الفِعْلِ عن العلامةِ [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّه تَوَهَّمَ أنْ يكونَ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَت البادية ؟ فقال : أناإِنيه ؟ مُنكراً لرأيه أنْ يكون على خلاف أنْ يخرجَ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون).

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويقولُ : قد قَدِم زيدٌ ، فتقول : أَزَيْدُنيهْ ؟ غيرَ رادٍّ عليه ، متعجِّباً أو منكراً عليه أنْ يكون رأيُه على غير أنْ يَقْدَمَ ، أو أنكرت أن يكونَ قَدِم فقلت : أَزَيْدُنيهْ ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون).

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإِنْ قُلْتَ مجيباً لرجلٍ قال : قد لقيتُ زيداً وعمراً ، قُلتَ : أزيداً وعَمْرَنيهْ ؟ تجعلُ العلامةَ في منتهى الكلام » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون).

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول إِذا قال ضَرَبْتُ عَمَرَ : أضربتَ عُمَراه » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) .

وقد أثبتُّ مافي بولاق لموافقته ماذكره الشارح ، ولما في : الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢١ .

وفي شرح السيرافي ٣ / ١٨٤أ جاء النّص هكذا : « ألا ترى أنَّك تقول إِذا قال ضربتُ عَمْراً : أضربتَ عَمْرَنيه ؟» على أنَّ العلم عَمْرٌ . وهو مستقيم ؛ لأنَّ عمراً مصروف ، فإِذا لحقه حرف الإِنكار كُسِر التنوين ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وصار حرف الإِنكار الياءَ تبعاً للكسرة .

أما في طبعة هارون ٢ / ٤٢٠ ، فقد جاء النّص هكذا : « ألا ترى أنَّك تقولُ إِذا قال : ضربتُ عَمْراً : أضربتَ عَمْراه ؟ » على أنَّ العلم عَمْرو ، وحرف الإِنكار الألف ، وهذا سهوٌ من الأستاذ عبدالسلام - رحمه الله ؛ كفاء أياديه على تُراث الأمّة - ذلك أن عَمْراً مصروف ، فإِذا لحقه حرف الإِلحاق كُسِر التنوين ، وتبعته الياءُ للإِنكار، كما تقدّم ، وإِنّما يكون حرف الإِنكار الألف إِذا دخل على عُمَرَ في حالة النصب والجر ؛ لأنّ آخرَه فتحةٌ من غير تنوين ، فيتبعها حرف الإِلحاق . انظر : التعليقة ٢ / ١٢١- ١٢٢.

مُسْتَثْبِتاً لامنكراً ، فاحتاج إلى العلامة ؛ لأنَّها تَتَضَمَّنُ الإنكارَ ، وأنَّه لما ذُكِرَ ، وإعادةُ (ضَرَبْتَ) لاتَدلُّ إلاّ أنَّه لما ذُكِرَ فقط ، مِنْ غيرِ إنْكارٍ ؟ .

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : ضربتُ زيداً الطَّويلَ ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : أزيداً الطَّويلاه ، بِلَحاقِ العلامةِ في الصِّفَةِ دُونَ الاسْمِ ؟ [١].

ولِمَ إذا قال : أزيداً يافتى ، تَرَكَ العلامَةَ ؟ فما نظيرُها مِنْ تركِها في : مَنَا ، ومَني ، ومَنُوْ ، حين قُلْتَ : يافتى ؟ وهل ذلك لأنَّك أَخْرَجْتَه بيافتى عن حدِّ الحكايةِ ؟[٢] .

ولِمَ كانَتْ صِلَةُ الكلامِ تَمْنَعُ العلامةَ ؟ وهل ذلك لأنَّ مَوْضِعَ هذه الزِّيادةِ في آخرِ الكلامِ ؛ لِيُؤذِنَ بالإنكارِ أو الحكايةِ بَعْدَ تمامِ الكلامِ ؛ لأنَّها لاتكونُ قَبْلَ التَّمامِ ؟ [٣].

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : رأيتُ عُثْمانَ ، أو مررتُ بِعُثْمانَ ، أو رأيتُ حذامِ ، أو هذا عُمَرُ ؟ فَلِمَ وَجَبَ في جميعِ ذلك أنْ تكونَ الحركةُ عليها تجري الزِّيادةُ ؟[٤] .

ومانظيرُه مِنْ قولهم : واغلامَهُمُوه ، في الزِّيادة التّابعةِ ؟ [٥] ولِمَ تَبِعَتْ في

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قال : ضربتُ زيداً الطَّويلَ ؛ قُلت : أزيداً الطَّويلاه ؟ تجعلُها في منتهى الكلام » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ قُلْتَ : أزيداً يافتى ؟ تركتَ العلامةَ كما تركتَ علامة التأنيث والجمع وحرفَ اللِّين في قولك : مَنَا ومَني ، ومَنُوْ ، حين قلت : يافتى .... » إلى قوله : « فكذلك هو هاهنا يمنعُ كما يمنعُ ماكان في كلام المسؤولِ العلامةَ من الأوَّل » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ (هارون) .

(٣) هذه المسألة قد أشار إليها سيبويه في أكثر من موضع ، منها قوله السابق في هـ ١ : « تجعلُها في منتهى الكلام » . وقوله - أيضاً - في هـ ٢ : « كما يمنع ماكان في كلام المسؤول العلامةَ من الأوَّل » . وقوله : « فصار هذا بمنزلة الطَّويل حين منع العلامةَ زيداً كما منَعَ مَنْ ماذكرتُ لك ، وهو كلام العرب » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وممّا تُتْبعه هذه الزيادة من المتحرِّكات كما وصفتُ لك قولُه : رأيتُ عُثمانَ ، فتقولُ : أعُثْماناه ؟ ومررتُ بعثمانَ ، فتقول : أعُثْماناه ؟ ومررتَ بحُذَامِ ، فتقول : أحَذاميه ؟ وهذا عُمَرُ ، فتقول : أعُمَرُوه ؟ فصارت تابعةً » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فصارت تابعةً كما كانت الزِّيادةُ التي في : واغُلامَهوه ، تابعةً » . الكتاب ١ / ٤٠٦ (بولاق) . ٢ / ٤٢١ (هارون) .

النُّدبةِ المُضْمَرَ خاصَّةً ، وتَبِعَتْ في الإنْكارِ المُظْهَرَ والمُضْمَرَ ؟ وهل ذلك لأنَّها في النُّدبةِ لمَدِّ الصَّوتِ مِنْ غيرِ إلباسٍ في تثنيةٍ ولاجمعٍ ، ولاتأنيثٍ ولاتذكيرٍ ، فمدُّ[1] الصَّوتِ يَسْلَمُ من هذا كُلِّه في المُظْهَرِ ، ولايَسْلَمُ في المُضْمَرِ ، فاحتاج إلى الإتباع في المُضْمرِ ، واسْتَغْنَى عنه في المظهر ، وأمّا زيادةُ الإنكارِ فهي لِتَدُلَّ على معنى الإنكارِ لما ذُكِرَ ، وتلك في النُّدبةِ لمدِّ الصَّوتِ فقط ، إلاّ أنَّه مِنْ غيرِ التْباسِ المعاني ؟ .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العَرَبِ إذا قال القائل : هذا عُمَرُ ، فقال : أعُمَرُإنيه ؟ / ٩١أ وهل ذلك على زيادة (إنْ) بينَ الاسْمِ وبين[2] علامةِ الإنكار ؛ للتَّأْكيد ، وإذا قال : هذا زيدٌ ؛ قلتَ : أزيدُإنيه ؟ [3] .

ومانظيرُ ذلك مِنْ قولهم : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ [4] ؟ ومانظيرُه من قولهم في : اضْرِبُهْ [5] ، نَقَلَ الحركةَ ؛ لبيانِ الهاءِ ؛ لأنَّها تَخْفَى إذا سَكَنَتْ وسَكَنَ ماقَبْلَها ؟[6] .

ومانظيرُه من بيانِ الياءِ في : سَعْدِيّ ، في الوَقْفِ ، [فقال] [7] : سَعْدِجّ ، فأَبْدَلَ من مَخْرَجِ الياءِ حَرْفاً أَجْلَدَ منها ؟ [8] .

---

(١) ب : ومدّ .

(٢) ب : ومن .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ من العرب مَنْ يجعلُ بين هذه الزِّيادة وبين الاسم : إنْ ، فيقول : أَعُمَرُإنيه ، وأَزَيْدُإنيه ، فكأنَّهم أرادوا أنْ يزيدوا العَلَمَ بياناً وإيضاحاً » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما قالوا : ما إنْ ، فأكَّدوا بإنْ ، وكذلك أوضحوا بها هاهنا ؛ لأنَّ في العَلَم الهاءَ ، والهاءُ خفيَّةٌ ، والياءُ كذلك ، فإذا جاءت الهمزةُ والنُّونُ جاء حرفان لو لم يكُنْ بعدهما الهاء وحرف اللِّين كانوا مُستغنين بهما » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢١ (هارون) .

(٥) معادٌ في : ب .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما زادوا به الهاءَ بياناً قولُهم : اضْرِبُهْ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .
ومعنى قول سيبويه : أنهم زادوا بيان الهاء بنقل حركتها إلى ماقبلها ، فالهاء مفعول به وبياناً تمييز محوَّلٌ عن مفعول .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقالوا في الياء في الوقف : سَعْدِجّ ، يُريدون : سعديّ ، فإنَّما ذكرتُ لك هذا لتعلمَ أنّهم قد يطلبونَ إيضاحها بنحوٍ من هذا الذي ذكرتُ لك » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

ولِمَ جازَ استعمالُ هذه العلامةِ وتَرْكُها ؟ [١] .

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال القائلُ : أنا خارجٌ ؟ فَلِمَ جاز : أأناإنيه ؟ ، على إعادةِ (أنا) ، ولَحَاقِ العلامةِ (إنْ) التي تُزادُ ؛ لتأكيدِ الإنْكارِ ؟ ومانظيرُه في : مَنْ عبدَالله ، إذا قال : رأيتُ عَبْدَ اللَّه ؟ [٢] .

وهل يجوزُ : أإنيه ، مِنْ غير إعادة أنا ؟ [٣] .

وهل يجوزُ : أناه ؟ على لَحَاقِ العلامةِ [مِنْ غير زيادة] [٤] : إنْ ، كما جازَ أنْ تحكيَ فتقولَ : أأناإنيه ؟ .

ولِمَ إذا كُنْتَ مُسْتَثْبِتاً مُسْتَرْشِداً ؛ لم يَجُزْ لَحَاقُ شيءٍ من هذه العلاماتِ ؟ وهل ذلك لأنَّها للإنكارِ ؟ [٥] .

وما استفهامُ الإنكارِ إذا قال : ضَرَبْتُه ، فقلتَ : أقلتَ ضَرَبْتُه ؟ ولِمَ لايجوزُ أنْ تُلْحِقَ علامةَ الإنكارِ في هذا ؟ وهل ذلك لأنَّك أَوْقَعْتَ حرفَ الاستفهامِ على غير كلامِ المسؤولِ ، فأَبْطَلْتَ الحكايةَ بذلك ، وأَخْرَجْتَه إلى الاسْترشادِ دونَ الإنكارِ؟ [٦] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنْ شئت تركتَ العلامةَ في هذا المعنى كما تركتَ علامةَ النُّدبة » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويقول : أنا خارجٌ ، فتقول : أناإنيه ، تُلحق الزِّيادةَ مالَفظَ به ، وتحكيه مبادرةً له وتبييناً أنَّه يُنكَرُ عليه ماتكلَّم به ، كما يُعمل ذلك في : مَنْ عبدَاللَّه ؟ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شاء لم يتكلَّم بما لَفظ به ، وألحق العلامةَ مايُصَحِّح المعنى ، كما قال حين قال أتَخْرُجُ إلى البادية : أناإنيه » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، وهي في جواب المسألة .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ كنتَ مُتَثَبِّتاً مُسْترشداً إذا قال : ضربتُ زيداً ، فإنَّك لاتُلحق الزِّيادة » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإذا قال : ضربتُه ، فقُلتَ : أقُلت ضربتُه ؟ لم تُلحق الزِّيادة أيضاً ؛ لأنَّك إنَّما أوقعتَ حرف الاستفهام على قُلتَ ، ولم يكن من كلام المسؤول ، وإنَّما جاء على الاسترشادِ ، لاعلى الإنكار» . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٢ / ٤٢٢ (هارون) .

وتحسن الإشارة إلى أنَّ بعد هذا النَّص في شرح السيرافي كلاماً لم يرد في طبعتي بولاق وهارون ، ووضعت قبله وبعده علامةٌ تدل على أنَّ ذلك الكلام زيادة من إحدى النسخ ، وصورتها هكذا : « خ لا .... إلى نسخة . وقد أشار إليها الأستاذ عبدالسلام - رحمه الله - في : تحقيق النصوص ونشرها ٥٦ . / =

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في الاسْتفهامِ الذي تَلْحَقُه الزِّيادةُ للإنكارِ[١] إلحاقُ حرفِ المدِّ واللِّينِ تابعاً لحركة ماقبله[٢] ؛ لتكونَ الزِّيادةُ تُؤْذِنُ بالإنكارِ كما تُؤْذِنُ علامةُ الجَحْدِ بمعنى الجَحْدِ ، وتكونُ تابعةً ؛ لتُؤْذِنَ بأنَّ الإنكارَ لما قد ذُكِرَ .

ولايجـوزُ - إذا وُصِلَ الكلامُ بيـافـتى - لَحَاقُ الزِّيادة ؛ لأنَّه يَخْرُجُ عن حـدِّ الحكايةِ ، ويصيرُ مِنْ غيرِ كلامِ المسؤولِ ، وأيضاً فإنَّ الوَصْلَ يَمْنَعُ مِنْ لَحَاقِ العلامة ؛ لأنَّ مَوْقِعَها مُنتهى الكلام ؛ إذ الحكايةُ بَعْدَ التَّمامِ ، وكـذلك[٣] الإنكارُ لما تَقَدَّم من الكلامِ بعد التَّمامِ ، فَمَوْقِعُ الزِّيادةِ التي تَدُلُّ / ٩١ب على ذلك في آخرِ الكلامِ[٤] .

فإنْ قُلْتَ : هذا عُمَرُ[٥] ؛ قلتَ : أَعُمَرُوه ، وإنْ[٦] قال : رأيتُ عُمَرَ[٥] ؛ قلتَ : أَعُمَراه ، وإنْ قالَ : مَرَرْتُ بالرَّجُـلِ ؛ قلت : آلرَّجُليه ، وإنْ قالَ : هذا زيدٌ ؛ قلتَ :

/ = وذكر أنها من علامات الخطأ الناشئ من بعض الكلمات ، وماذكره لايصدق على هذا النَّص .وسأنقل النَّص هنا للفائدة : « فإنْ قال : ضربتُه ، فقُلْتَ على وجه الإنكار ؛ قُلْتَ : أضربتُهُوه ، وإنْ شئت قُلْتَ : أَضَرَبتَهُوه ، على المعنى ، والمعنى الأوّل أجودُ أنْ تحكيَ لفظَ المسؤول . اعلم أنَّ هذه الزِّيادة لاتلحقُ بعد شيءٍ من حروف الاستفهام ماخلا الألفَ وحدَها ، لاتقول : مَنْ زيداه ، ولا أيٌّ زيدوه ، ولاشيئاً من هذا النحو إذا لم يكُنْ قَبْلَ كلامهم ألفُ الاستفهام . وتقول في المضاف نحو عبد اللّه : أَعَبْد اللّهيه ، وأَعَبْداللّه إنِيْهْ ، وكُلُّ موضعٍ جاز فيه أحدُ هذين العَلَمين فالآخرُ جائزٌ فيه . وقد يجوز إذا قَال الرَّجلُ : ذهبتُ ، أنْ تقولَ : أذَهَبْتَاه ، تُلحق الزِّيادةَ الفعلَ الذي هو له في المعنى لافي الحكاية ، ولاتحكي لفظَه كما قال حين قال : أتخرُجُ إلى البادية : أأنا إنِيْه ، وإنْ شئتَ حكيتَ لفظَه فقلتَ : أَذَهَبْتُوه » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٥ أ .

(١) ذكر ابن الحاجب أنَّ زيادة الإنكار إنّما وقعت في غير الكلام الفصيح . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤١٩ ، المقتضب ٢ / ٣١٦ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥ب ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٥ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ ، شرح الفريد ٥٠٣ .

(٣) ب : وذلك .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦ أ ، التعليقة ٢ / ١٢٢- ١٢٣ ، التكملة ٢١١ ، المسائل المنثورة ١٣٥ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ - ٥٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

(٥) ب : عمرو .

(٦) ب : فإن .

أزيدُنيه ، فعلى هذا قياسُ الباب .

والأَظْهَرُ في الإنكارِ أنْ يكونَ لما ذُكِرَ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ لخلافِ ماذُكِرَ بدليلِ الشُّهْرَةِ أنَّ ذلك ليس ممّا يُجْهَلُ [١] .

وشاهدُه قولُ أعرابيٍّ من أَهْلِ البادية ، وقد قيل لَهُ : أَتَخْرُجُ إنْ أَخْصَبَت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه ، مُنكراً لخلاف الخُروج [٢] .

وكذلك إذا قالَ : قَدِمَ زيدٌ ؛ فَقُلْتَ : أَزَيْدُنيه ، فإنَّه يجوزُ الإنكارُ لخلاف القُدومِ ؛ لشُهْرَتِه إلى حدٍّ لايُجْهَلُ مثْلُه [٣] .

وإذا قال القائلُ : لَقيتُ زيداً وعمراً ؛ قُلْتَ : أَزَيْداً وَعَمْرَنيه ، فأَلْحقتَ العلامةَ في الثَّاني دونَ الأوَّلِ [٤] ؛ ليكونَ في مُنتهى الكلامِ على مابيَّنا قبلُ .

وإذا قال القائلُ : ضربتُ عُمَرَ [٥] ؛ جاز : أَضَرَبْتَ عُمَرَاه ، وأَعُمَراه [٦] ، ولو قال : هذا عُمَرُ [٥] ؛ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ : أَقُلْتَ عُمَرُوه ؛ لأنَّك قد أَخْرَجتَه عن حكايةِ كلامِ المسؤولِ بزيادتك : أَقُلْتَ [٧] .

---

(١) نُقل عن الأخفش أنَّه قال : « إنّ هذه الزيادة موضوعةٌ لإنكار كون المذكور على ماذُكر فقط ، فإنْ أريد كونه بخلاف ماذُكر فهو على وجه الهمزو السخرية » . شرح الكافية ٢ / ٤١٠ ، وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ ، وانظر الوجهين اللَّذين ذكرهما الشارح في : الكتاب ٢ / ٤١٩ ، المقتضب ٢ / ٣١٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥أ ، التعليقة ٢ / ١٢٠-١٢١ ، المسائل المنثورة ١٣٤ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٦ ، شرح الفريد ٥٠٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، التعليقة ٢ / ١٢٠-١٢١ ، المسائل المنثورة ١٣٥ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ - ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٦ - ١٧٢٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٥أ -ب ، المفصل ٣٣٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦أ ، التعليقة ٢ / ١٢٣ ، المفصل ٣٣٤ ، التخمير ٤ / ١٩٧ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٨ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .

(٥) ب : عمراً .

(٦) ورد الوجه الأول في : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .
وورد الوجه الثاني في : الأصول ٢ / ٣٩٨ . كما ذكره سيبويه في : رأيتُ زيداً ، وهو مثل المثال المذكور في المتن .

(٧) امتناع زيادة الإنكار إذا فُصل بين الهمزة والاسم بشيءٍ خارج عن كلام المسؤول ؛ هو مذهب سيبويه والمبرد . يقول الفارسي : « قال أبو العباس : وقد قيل في مثل هذا : إنَّه يجوز فيه الإنكار ، كأنَّك أنكرتَ أن يكونَ ممَّن تكلَّم بهذا ، فيقالُ لمَنْ قاله : إنما يُحكى كلامُه لفظاً أو معنى ، وأنت إذا قُلْتَ : أَقُلْتَ ؛ فليس قُلْت من كلامك [كذا] فهذا خطأٌ ، فلا تَقُلْه » . التعليقة ٢ / ١٢٦ . وانظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

وإذا قالَ : ضَرَبْتُ زيداً الطَّويلَ ؛ قُلْتَ : أَزْيداً الطَّويلاه ، فألْحَقْتَها في آخرِ الكلامِ [١] ؛ لتَدُلَّ على الحكايةِ والإنكارِ .

ولايَجبُ مثلُ ذلك في علامةِ النُّدْبةِ ، بل تَلْحَقُ في الاسْمِ خاصّةً ؛ لأنَّها هناك لمدِّ الصَّوتِ فقط [٢] .

وهي تَتْبَعُ المُظْهَرَ والمُضْمَرَ في الإنكارِ ، ولاتَتْبَعُ في النُّدبةِ إلاّ في المُضْمَرِ خاصةً [٣] ؛ لأنَّها لمدِّ الصَّوتِ ، مع السَّلامةِ من الالتباسِ ، فلمّا كان يُلْتَبَسُ في المُضْمَرِ ؛ تَبِعَتْ حتّى تُزيلَ الالتباسَ ، وليس كذلك المُظْهَرُ [٤] .

وبعضُ العَرَبِ يقولُ : أَعُمَرُ إنيه ، فيزيدُ : إنْ ؛ ليُؤَكِّدَ بها علامةَ الإنكارِ كما يُؤَكِّدُ علامةَ الجَحْدِ في : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ [٥] .

وإذا قال القائلُ : إنِّي قد ذَهَبْتُ ؛ قُلْتَ : أَذَهَبْتُوه ، فألْحَقْتَ العلامةَ في المُضْمَرِ على حركةِ ماقَبْلَها [٦] .

وإذا قال : أنا خارجٌ ؛ جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : أَأَناإنيه ، على إعادةِ أَنا [٧] ، وأَإنيه ، على زيادةِ : إنْ / ٩٢أ المُؤَكِّدةِ لعلامةِ الإنْكارِ. وأَأَناه [٨] ، على لَحاقِ العلامةِ مالُفِظَ بـه

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٠ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢٤ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٧ ، شرح الكافية ٢ / ٤١١ .

(٢) يريد أن ألف النُّدبة لاتلحق الصفة ، . وقد مضى هذا في ص : ١٨٦ ومابعدها .

(٣) يعني بالإتباع أن يكون الحرف من جنس الحركة التي قبله . وقد مضى الحديث عن إتباع حرف النُّدبة . انظر ص : ١٧٩ ومابعدها .

(٤) انظر التفريق بين حرف النُّدبة وحرف الإنكار في : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢١ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٦ أ ، المسائل المنثورة ١٣٦ ، المفصل ٣٣٤ ، شرح المفصل ٩ / ٥٠ .
وذكر ابن الحاجب أنهم - في الظاهر - لم يزيدوا إنْ إلا فيما آخره ساكنٌ ؛ محافظةً على ذلك الساكن . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

(٦) أجاز السيرافي - أيضاً - أن يقال : أذهبتاه ، على المعنى . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٨٦أ ، شرح الكافية ٢ / ٤١٠ . وماذكره الشارح في : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ ، الأصول ٢ / ٣٩٨ ، التعليقة ٢ / ١٢٠ ، التخمير ٤ / ١٩٦ .

(٨) الأصل في : أأناه ، أأناه ، بألفين ، فحذفت الأولى ؛ ذلك أنَّ الكلمة إذا جاء آخرها حرف علة ساكناً زيد عليها في الإنكار مثل ذلك الحرف ، ثم حذف الأول لاجتماع ساكنين. انظر : شرح الكافية ٢ / ٤١٠ .

مِنْ غيرِ زيادةِ : إِنْ .

وإذا كُنْتَ مُسْتَثْبِتاً ؛ لَمْ يَجُزْ لَحَاقُ شيءٍ مِنْ هذه العلامات [١] ؛ لأنَّ الاسْتِثْبات نظيرُ الإثباتِ في أنَّه لايَحتاجُ إلى علامةٍ ، والإنْكارُ نظيرُ الجَحْدِ في أنَّه يَحتاجُ إلى علامةٍ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٢٢ .

بابُ إعرابِ الأفعالِ المضارعةِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إعرابِ الأفعالِ ممّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إعرابِ الأفعالِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيها عاملُ الاسْمِ [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ معنى عاملِ الاسمِ في الاسمِ دونَ الفِعْلِ ؟ .

وماحروفُ النَّصْبِ للفعْلِ التي هي الأَصْلُ فيه [٤] ؟ ولِمَ [٥] كانت (أَنْ) أَصْلاً في عاملِ النَّصْبِ في الفِعْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّها لاتَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَهِ لعاملِ الفِعْلِ ، وإنَّما تَعْمَلُ بحقِّ الأَصْلِ فيه ، وإنْ كانت مُشْبِهةً لعاملِ الاسْمِ ؟ .

ولِمَ عَمِلَتْ (أنْ) في الفِعْلِ ، ولَمْ تَعْمَلْ فيه : سَوْفَ ؟.

ولِمَ عَمِلَتْ النَّصْبَ دونَ الرَّفْعِ والجَزْمِ ؟ .

ولِمَ كانَتْ أمَّ حروفِ النَّصْبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَعْمَلُ غيرُها بِتَضَمُّنِ معناها ، وتَعْمَلُ هي بما لها في نَفْسِها ؟ .

ولِمَ عَمِلَتْ (كَيْ) في الفِعْلِ ؟ [ولِمَ عَمِلَتْ النَّصْبَ خاصَّةً ؟.

ولِمَ عَمِلَتْ (لَنْ) في الفِعْلِ ؟ ولِمَ عَمِلَتْ النَّصْبَ ؟][٦].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن نواصب المضارع ، وبيَّن الخلاف في أصل : لَنْ .

(٣) هذا سؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تعملُ فيها فتنصبُها لاتعملُ في الأسماء ، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبُها لاتعملُ في الأفعال » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وهي أنْ ، وذلك قولك : أريد أنْ تفعلَ ، وكي ، وذلك قولك : جئتك لكي تفعلَ ، ولَنْ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٥) ب : وإن .

(٦) ساقط من : ب .

ولِمَ عَمِلَتْ : إِذَنْ ؟ ولِمَ عَمِلَتْ النَّصْبَ خاصَّةً ؟ .

وماوَجْهُ قولِ الخليلِ في [لَنْ][1] : إنَّ أَصْلَها (لا أَنْ) ، ولكنَّها حُذِفَتْ كما قالوا : وَيْلُمِّه ؟ [2].

ولِمَ خَالفَهُ سيبويْه ، وأَلْزَمَهُ أنْ لايُجَوِّزَ : أمّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ ؟ [3].

وهل للخليلِ أنْ يَنْفَصِلَ بأنَّ (لَنْ) لَمّا كَثُرَتْ حتَّى صارت[4] بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؛ عُومِلَتْ مُعاملةَ الحرفِ الواحدِ ، فصارتْ بمنزلةِ : زيداً لم أَضْرِبْ ؟ وما الصَّوابُ في ذلك ؟ .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في إعرابِ الأفْعالِ إِعْمالُ عواملها التي تَدْخُلُ عليها فيها .

ولايجوزُ / ٩٢ب أنْ تَعْمَلَ فيها عواملُ الأسماءِ ؛ لأنَّ معنى عواملِ الاسْمِ في الاسْمِ خاصَّةً ، وإنَّما يَعْمَلُ العاملُ بمعناه ، وسبيلُها في الاختصاصِ للاسمِ كسبيلِ الأَلفِ واللاّم التي للتَّعريفِ بالاسْمِ ؛ لأنَّ التَّعريفَ لايكون في الفِعْلِ [5].

وكذلك سبيلُ السِّينِ ، وسَوْفَ في الاخْتِصاصِ بالفِعْلِ ؛ لأنَّ الزِّيادةَ التي تكونُ للاستقبالِ ، وتصيرُ كحرفٍ من حروفِ الكلمةِ لاتكونُ إلا للفِعْلِ [6] ؛ لأنَّه أحقُّ

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فأمّا الخليل فزعم أنّها : لا أنْ ، ولكنّهم حذفوا ؛ لكثرته في كلامهم ، كما قالوا: وَيْلُمِّه : يريدون : وَيْ لأُمِّه ، وكما قالوا : يَوْمَئذٍ ، وجُعلتْ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كما جَعلوا هلاّ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، فإنّما هي : هَلْ ولاَ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما غيره فزعم أنّه ليس في لَنْ زيادةٌ ، وليست من كلمتين ، ولكنّها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادةٌ . وأنّها في حروف النّصب بمنزلة لَمْ في حروف الجزم في أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً ، ولو كانت على مايقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ ، والفعل صلةٌ ، فكأنّه قال : أما زيداً فلا الضَّربُ له » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) . ويعني سيبويه بقوله: « وأما غيره » نفسَه . انظر : رسالة ابن النحاس فيما يتعلّق بالكتاب (مجلة المعهد العلمي الهندي م١٢ ، ع ١ ، ٢ ، ص ١٢١) .

(٤) أ ، ب : صار .

(٥) ب: الاسم . وانظر في مسألة امتناع عمل عوامل الأسماء في الأفعال : المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ١ / ٥٤-٥٥ ، شرح السيرافي ١ / ١٢ب - ١٣أ ، المرتجل ٥٢ ، نتائج الفكر ٩٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٠-١١ .

(٦) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣ب ، المسائل المنثورة ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢٣ ، المغني ١ / ١٣٨ .

بالدِّلالةِ على الزَّمانِ من الاسْمِ ، فَيَصْلُحُ أنْ يُدَلَّ على الاستقبالِ في الاسْمِ بدلالةٍ مُنْفَصِلةٍ لاتُخْرِجُ الاسْمَ عَنْ حقيقتِهِ ، كقولك : زيدٌ ضارِبٌ غداً ، أو خارجٌ [بَعْدَ][1] غدٍ .

ولايَصِحُّ [2] مثلُ هذا الذي ذكرنا من : السِّين ، وسَوْفَ في الاسْمِ ؛ لأنَّها زيادةٌ مُتَّصِلةٌ تَصيرُ كجُزْءٍ من الكلمةِ .

ويوضِّح ذلك أنَّكَ لو قَدَّمْتَ الظَّرْفَ ، فقُلْتَ : زيدٌ غداً خارجٌ ، [لجاز][3] وليس كذلك السِّينُ ، وسَوفَ ، فعواملُ الأفعالِ لاتَعْمَلُ في الأسماءِ ، وعواملُ الأسْماءِ لاتَعْمَلُ في الأفعالِ لما بيَّنا .

وحروفُ النَّصْبِ [للفِعْلِ][4] التي هي الأَصْلُ فيه أربعةٌ : أنْ ، ولَنْ ، وكَيْ ، وإذنْ .

ويتفرَّعُ منها خمسةُ أحْرُفٍ ، وهي : الواوُ ، والفاءُ ، وأَوْ ، وحَتَّى ، واللاّمُ ، تَعْمَلُ بِتَضَمُّنِ معنى أَنْ [5] .

فجميعُ حروفِ النَّصْبِ للفعْلِ تِسْعةٌ : أربعةٌ منها أُصُولٌ ، وخمسةٌ فُروعٌ .

و (أَنْ) أَصْلٌ في العَمَلِ ؛ لأنَّها تُشْبِهُ عاملَ الاسْمِ في النَّقْلِ إلى المَصْدَرِ ، وأنَّه قد يكونُ على الاسْتقبالِ بدليلٍ يَصْحَبُه ، فهي تُشْبِهُ (أَنَّ) في قولِكَ : بَلَغَني أنَّكَ

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ب : يصلح .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) إنْ حُمِل كلام الشارح على ظاهره فهو مخالفٌ لمذهب سيبويه ، وموافقٌ لثعلب في حتّى واللاّم الذي يرى أنهما ينصبان الفعل ؛ لقيامهما مقام أنْ ، وحاذٍ حذو الكسائي والجرمي في الواو والفاء وأو . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٠أ ، ٢١٠ ب ، الارتشاف ٢ / ٤٠٧ .
ولكنّ الراجح أنَّه تسامَحَ هنا في اللفظ ؛ لأنَّه سيصرح في الباب الآتي أنَّ ناصب الفعل بعد هذه الأحرف (أَنْ) المضمرة .
وهذا التسامح ورد عند الزجاجي . انظر : الجمل ١٨٢ ، إصلاح الخلل ٤٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٠ . وانظر : المستوفى ٢ / ٥٢ .

مُنْطَلِقٌ ، بمعنى : بَلَغَني انطلاقُك ، فكذلك تقولُ : أنْ تَأْتِيَني خيرٌ لك ، كأنَّك قُلْتَ : إتيانُك إيّايَ خيرٌ لك ، فلهذه العلَّة من الشَّبَه عَملَت النَّصْبَ [١] .

فأمَّا جوازُ عَملِها فلأنَّها نَقَلَتْ الفعْلَ نَقْلَيْنِ : إلى الاسْتقبالِ ، ومعنى المَصْدَرِ ؛ فلهذه العلَّة عَملَتْ [٢] ، ولِشَبَهِها بأنَّ الشَّديدة عَملَت النَّصْبَ خاصَّةً .

وهي أَصْلٌ في العَمَلِ ؛ لأنَّها لم تَعْمَلْ بحقِّ الشَّبَه لعاملِ الفِعْلِ ، وهي أمُّ حروفِ النَّصْبِ ؛ لأنَّ غيرَها / ٩٣أ يَعْمَلُ بِتَضَمُّنِ معناها ، وتَعْمَلُ هي بحقِّها في نَفْسِها ، فقد جَمَعَتْ هذه الأَوْجُهَ الأَرْبَعَةَ : أنَّها عاملةٌ ، وأنَّها تَعْمَلُ النَّصْبَ خاصَّةً ، وأنَّها أَصْلٌ في عَمَلِ النَّصْبِ ، وأنَّها أمٌّ في العَواملِ [٣] . والعلَلُ التي بيَّنّا .

ولاتَعْمَلُ سَوْفَ في الفِعْلِ ؛ لأنَّها نَقَلَتْه نَقْلاً واحداً إلى معنى الاسْتقبالِ ، فلمّا غَيَّرَتْه بوجهٍ واحدٍ ؛ كفى [٤] في ذلك دخولُها على الفِعْلِ ، ولَمَّا غيَّرتْه الحروفُ الأُخَر بوَجْهَيْنِ ؛ لم يَكْفِ في ذلك دخولُها على الفِعْلِ دونَ علامةٍ زائدةٍ تكونُ لهذا المعنى الزّائدِ ؛ لما في ذلك من حُسْنِ البيانِ على هذا الوجه [٥] .

وكَيْ تَعْمَلُ ؛ لِشَبَهِها بعاملِ الاسْمِ ؛ إذْ كانَتْ تَنْقُلُ إلى الاسْتِقْبالِ ، والغَرَضِ ، وكلاهما يكونُ في الاسْمِ ، كقولك : جِئْتُه مخافةَ شَرِّه ، وطَمَعاً في خيره .

وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لِشَبَهِها بأنْ إذا قُلْتَ : جِئْتُه أَنْ يُكْرِمَني ، وكَيْ يُكْرِمَني [٦] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ١ / ١٣ب - ١٤أ ، ٣ / ١٨٨أ ، أسرار العربية ٣٢٨ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠ ، المتبع ٢ / ٥١٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٢) قد يعترض تعليل الشارح بأنَّ من الأدوات ماينقل الفعل نقلين ، ولايعمل فيه ، ومنها لا النافية فهي تنقله إلى النفي والاستقبال . انظر : الكتاب ٣ / ١١٧ .
وعلَّل آخرون عمل أنْ باختصاصها بالفعل . انظر : أسرار العربية ٣٢٨ ، اللباب للعكبري ١ / ٣٠ ، المتبع ٢ / ٥١٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٦ ، أسرار العربية ٣٢٨ ، المتبع ٢ / ٥١٢ ، المستوفى ٢ / ٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٤) ب : هي .

(٥) انظر : تعليل إهمال السين وسوف في : الأصول ١ / ٥٦ ، شرح السيرافي ١ / ١٣ب ، نتائج الفكر ١٢٣ - ١٢٤ ، المغني ١ / ١٣٨ .

(٦) وجه الشَّبه بين أنْ وكي فيما ذكره أنَّهما حرفان مصدريان ، وذكر السيرافي وجهاً آخر وهو أنَّ الفعل بعدهما مستقبلٌ . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٥أ ، أسرار العربية ٣٢٨ .

وتَعْمَلُ لَنْ ؛ لأنَّهـا نَقَلَت الفِعْلَ إلى الاسْتِقْبَالِ والنَّفْيِ [١] ، وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لأنَّها نَقَلَتْهُ إلى معنىً يكونُ للاسْمِ كما نَقَلَتْهُ أنْ ، وكَيْ [٢] .

وتَعْمَلُ إِذَنْ ؛ لأنَّهـا نَقَلَت الفِعْلَ إلى الاسْتِقْبَـالِ والجـوابِ ، وتَعْمَلُ النَّصْبَ ؛ لأنَّها على قياسِ (أَنْ) في الاستِقْبالِ [٣] .

فـهـذه الأَرْبَعَةُ كُلُّها على قـيـاسٍ واحـدٍ في نَقْلِ الفِعْلِ إلى الاسْتِقْبَـالِ ؛ ولذلك عَمِلَت النَّصْبَ خاصَّة [٤] ؛ لِتَجْرِيَ على طريقةِ (أَنْ) التي قد وَجَبَ لها ذلك ؛ لِشَبَهِ (أَنَّ) الشَّديدةِ في معنى المَصْدَرِ .

وقال الخليلُ في لَنْ : أَصْلُها : لا أَنْ ، ولكنَّها حُذِفَتْ [٥] . ووَجْهُ هذا القولِ أنَّه لَمّا كـانَ يَنْبَغي تَقْلِيلُ الأُصُولِ ، وتَكْثِـيـرُ الفُروعِ [٦] ؛ لِتُضْبَطَ الأُصـولُ ، وتَنْعَقِدَ في النَّفْسِ على أَمْكَنِ مايكُونُ ، وتَقْتَضِيَ فـرُوعَها ، فَتُغْنِيَ بِحِفْظِها عَنْ حِفْظِ فـرُوعِها ؛ راعى هذا الأَصْلَ ، فَوَجَدْ (لَنْ) يَتَوَجَّهُ فيـها أَنْ تَرْجِعَ إلى (أَنْ) كما تَرْجِعُ الحـروفُ المُضَمَّنَةُ بِمَعْنى : أَنْ ، فَرَدَّها إليها ؛ لهذه العِلَّةِ .

---

(١) ذكر الأنباريّ أنَّ لَنْ عملت لاختصاصها بالفعل . انظر : أسرار العربية ٣٢٨ .

(٢) مراده بالمعنى الذي يكون في الاسم النفي والاستقبال .
وذكر ابن يعيش أنَّ لنْ إنّما نصبت لشبهها بأنْ في الاختصاص بالفعل ، ونقله إلى المستقبل . انظر : شرح المفصل ٧ / ١٥ .

(٣) قال السيرافي : « وأما إذنْ فإنّها إذا وقعت أولاً نصبت ، وإنّما يُنصب بها ؛ لأنّها تكون جواباً ، ومابعدها مستقبلٌ لاغير ، وذلك إذا قال لك إنسانٌ : أنا أودُّك : قلت : إذنْ أكرمَك ، وإنما أردتَ إكراماً تُوقِعُه في المستقبل ، فصارت بمنزلة أنْ في وقوعها للمستقبل من الأفعال » . شرح السيرافي ١ / ١٥ب ، وانظر : شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٤) انظر : أسرار العربية ٣٢٨ .

(٥) هذا القول ماحكاه سيبويه عن الخليل ، وعزاه إليه المبرد وابن السراج ، وممّن قال به الكسائي وهشام الضرير ، وذكر السيرافي أنّ هناك رواية أخرى عن الخليل ، وهي أنَّ لَنْ بسيطةٌ ؛ أي : غير مركبة ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين . ونقل عن الفراء أنّ لَنْ هي لا ، أبدلت ألفُها نوناً .
انظر : الكتاب ٣ / ٥ ، المقتضب ٢ / ٨ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، الأصول ٢ / ١٤٧ ، شرح السيرافي ١ / ١٤ب - ١٥ أ ، ٣ / ١٨٨ب ، الشعر ١ / ٧٦ ، المسائل المنثورة ١٣٩ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، نتائج الفكر ١٣٠ ، المستوفى ٢ / ٥٤ -٥٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٥-١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٣ - ١٧٤ ، هشام بن معاوية ٣١٤ .

(٦) انظر هذه القاعدة في : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٤ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٧٥ .

وخالفَهُ في ذلك سيبَوَيه ، ووَجْهُ خلافه أنَّه يُلْزِمُه الامْتناعَ من جوازِ : أمّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ ، كما يَمْتَنِعُ مِنْ جوازِ / ٩٣ ب : أمَّا زيداً فلا الضَّرْبُ له ؛ لأنَّه لايَتَقَدَّمُ معمولُ الصِّلَةِ على الموصولِ [١] .

ولابُدَّ للخليلِ من أنْ يَرُوْمَ الانْفصالَ من هذا بأنَّ (لَنْ) لّما كَثُرَتْ حتّى صارت بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ؛ عُومِلَتْ مُعاملةَ : لَمْ [٢] .

والصوابُ قولُ سيبويه ؛ لأنَّه - وإنْ رُوعيَ الأَصْلُ الذي بَنَى عليه الخليلُ [٣] - فإنَّه لايَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ عليه بالتَّعَسُّفِ إذا تَوَجَّهَ طريقٌ لاتَعَسُّفَ فيه ، وفي الحَمْلِ على : لا أنْ [٤] تَعَسُّفٌ بكثرةِ الحَذْفِ ؛ إذْ حُذِفَت الألفُ والهمزةُ ، وبِتَقْديمِ معمولِ الصِّلَةِ على وَجْهٍ لابُدَّ منْ أَنْ يُرْجَعَ فيه إلى أنَّ (لَنْ) بمنزلةِ (لَمْ) في الاسْتِعمالِ ، فيصيرُ مِنْ أَجْلِ هذا حَمْلُ (لَنْ) على : لا أنْ ، تَعَسُّفاً لايجوزُ .

---

(١) يعني أنَّ لَنْ إذا كان أصلها : لا أنْ ؛ فهي موصولٌ حرفيٌ ، يمتنع أن يتقدَّمَ عليها معمولُ صلتها . انظر : الكتاب ٣ / ٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٨ ، المقتضب ٢ / ٨ ، الأصول ٢ / ١٤٧ ، شرح السيرافي ١ / ١٤ب ، التعليقة ٢ / ١٢٧ ، المسائل المنثورة ١٣٩ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٣ ، المتبع ٢ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٣ .

(٢) هذا الاحتجاج نُقل عن المازني ، وممَّن احتجّ به السُّهيلي ، وأورده السيرافي على سبيل الافتراض . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٤ب - ١٥أ ، الحلبيات ٤٦ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٠ ، المرتجل ٢٠٢ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، نتائج الفكر ١٣٠ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٥ .

(٣) يعني بالأصل : تقليل الأصول وتكثير الفروع .

(٤) ب : لا لا أنْ .

بابُ الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها أنْ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ) ممّا لايجوزُ [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها : أَنْ؟ وما الذي لايجوزُ؟ ولِمَ ذلك؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تُضْمَرَ (أَنْ) في سائرِ حروفِ العَطْفِ كما أُضْمِرَتْ في الواوِ ، والفاءِ [٣]؟ وهل أُضْمِرَتْ لأنَّها أُضْمِرَتْ في الأُصولِ التي يَصْلُحُ فيها الاشتراكُ ؟.

و[لِمَ] [٤] جاز إضمارُ (أَنْ)مع اللاّمِ ، وحتّى مِنْ حروفِ الجرِّ ، ولَمْ يَجُزْ مع : إلى ، والباءِ [٥]؟ وهل ذلك لأنَّ اللاّمَ أَوْسَعُ في حروفِ الإضافةِ من الباءِ وغيرِها ؛ إذْ كُلُّ مُضافٍ فهو مُتَضَمِّنٌ لمعناها ، إلاّ ما أُضيفَ على معنى : مِنْ ، وهو قليلٌ ، وجازَ في: حتّى ، ولَمْ يَجُزْ في : إلى ؛ لأنَّ حتّى تَتَصَرَّفُ في النِّهايةِ على وُجوهٍ مُخْتَلفةٍ : نهايةٍ في المفردِ ، ونهايةٍ في الجملةِ ، ونهايةٍ مع اشتراكٍ في الفِعْلِ [٦]، وليس كذلك إلى ؛ لأنَّها نقيضةُ : مِنْ ، تَجْرِي على حدِّها ؟.

وما الدَّليلُ على أنَّ (أَنْ) مُضْمَرةٌ في: اللاّمِ ، وحتّى ؟ وهل ذلك لأنَّ حُروفَ

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن إضمار أنْ بعد حتّى واللاّم ، وذكر وجهي كي ، كما بيَّن حكم الإضمار بعد حتى وكي ، وحالتين من أحوال أنْ بعد اللام .

(٣) في أ بعد الفاء بياضٌ بمقدار كلمة ، ولعلها : وأو . ولم يتحدث سيبويه في هذا الباب عن إضمار أنْ بعد حروف العطف ، وإنَّما أفرد لها أبواباً ستأتي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لم يُعلّل سيبويه في الباب امتناع الإضمار بعد الباء وإلى . وإنَّما ذكر الإضمار بعد اللام وحتى ، فقال بعد ترجمة الباب : « وذلك اللاّمُ التي في قولك : جئتُك لتفعلَ ، وحتّى ، وذلك قولك : حتّى تفعلَ ذاك ، فإنَّما انتصب هذا بأنْ ، وأنْ هاهنا مضمرةٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ (بولاق) ، ٣ / ٥-٦ (هارون) .

(٦) يريد الشارح أنَّ حتى تكون حرف جرٍّ ، وحرف ابتداء ، وحرف عطف .

الجرِّ لاتَدْخُلُ [إلا][1] على الاسمِ ؟ [2].

ولِمَ جاز في قولِ بعضِ العربِ : كَيْمَهْ ، كقولك : لِمَهْ ؟ وهل ذلك لأنَّه جَعَلَها / ٩٤ أ بمنزلة اللاّمِ ؟ [3].

ولِمَ خالفَ ابنُ السَّراجِ في هذا سيبويه ، فَذَهَبَ إلى أنَّ أَصْلَها عنْدَ الجميعِ أَنْ تَنْصبَ الفعْل كَنَصْب : أَنْ ، إلا أنَّ بَعْضَهم شَبَّهَها باللاّمِ ، فقالَ : كَيْمَهْ ؛ كما يقولُ : لِمَهْ ، فإذا نَصَبَتْ[4] الفِعْلَ ؛ فعلى أَصْلِها مِنْ غير إضمارِ أَنْ [5] ، وسيبويه يَذْهَبُ إلى إضمارِ (أَنْ) بَعْدَها في هذا القولِ ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ) بَعْدَ : حتّى[6] ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ مَحْمولٌ على التَّأْويلِ في الغايةِ بمعنى الاسمِ ، دونَ معنى الجملةِ ؟ ومانظيرُها مِنْ : أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ؟ ولِمَ كانَ بهذه المنزلةِ مع العِوَضِ بما ؟ [6].

وهل (حتّى) عِوَضٌ مِنْ : أَنْ ، ولَيْسَت اللاّمُ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ، وإنَّما هي دليلٌ عليها ، إذا دَخَلَتْ على الفِعْلِ ؟ [7].

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأنْ هاهنا مُضمرةٌ ، ولو لم تُضْمِرْها لكان الكلام محالاً ؛ لأنَّ اللاّم وحتّى إنما تعملان في الأسماء فتجرّان ....» إلى قوله : « فلما أضمرتَ أنَّ كنتَ قد وضعتَ هذين الحرفين مواضعَهما ؛ لأنَّهما لايعملان إلا في الأسماء ، ولايضافان إلا إليها ، وأنْ وتَفْعَلَ بمنزلة الفعْلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٧ - ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٦ (هارون) . ومراده بمنزلة الفعْل أنَّ أنْ ومابعدها في تأويل المصدر .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وبعضُ العرب يجعلُ كَيْ بمنزلة حتّى ، وذلك أنَّهم يقولون : كَيْمَهْ ؟ في الاستفهام ، فيُعْملونها في الأسماء ، كما قالوا : حتّامه ؟ وحتّى متى ؟ ولِمَهْ ؟ . فمَنْ قال : كَيْمَهْ ؟ فإنَّه يُضْمِرُ أَنْ بعدها ، وأمّا مَنْ أدخل عليها اللاّمَ ولم يكُنْ من كلامه : كَيْمَهْ ؟ فإنّها عنده بمنزلة أنْ ، وتدخُلُ عليها اللاّمُ كما تدخُلُ على أَنْ ، ومن قال : كَيْمَهْ ؟ جعلها بمنزلة اللاّمِ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٦ (هارون) .

(٤) ب : نصب .

(٥) انظر قول ابن السراج في : الأصول ٢ / ١٤٧ ، كما أنَّه في الموجز ١٢٠-١٢١ ، ذكر كَيْ مع نواصب المضارع ، ولم يوردها مع الأحرف التي تُضمر بعد ها أنْ .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ أنْ لاتظهر بعد حتّى وكَيْ ، كما لايظهرُ بعد أمّا الفعلُ في قولك : أما أنت منطلقاً انطلقتُ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لايضافان إلى فعلٍ ، وأنَّهما ليسا ممّا يعملُ في الفعلِ ، وأنَّ الفعلَ لايحسُن بعدهما إلا أنْ يُحْمَلَ على أنْ ، فأنْ هاهنا بمنزلة الفعل بعد أمّا وما كان بمنزلة أمّا ممّا لايظهرُ بعده الفعل ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

وما الفَرْقُ بينَ الدّليلِ والعِوَضِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَجْتَمِعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه، ويَجْتَمِعُ الدَّليلُ والمَدْلُولُ عليه ؟.

ومانظيرُ اللاّمِ مِنْ قَوْلِهم : إنْ خَيراً فخيرٌ ، وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ ، في جواز إضمارِ العاملِ وإظهاره ؟ [١].

وهلاّ جُعِلَت اللاّمُ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ؟ وهل ذلك للإيذانِ بِصِحَّةِ إضمارِ (أَنْ) بَعْدَ هذه الأَحْرُفِ ؟.

ولِمَ جاز : ماكانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ [٢] ، ولَمْ يَجُزْ إظْهارُ (أَنْ) مع اللاّم هنا [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّه محمولٌ على تأويلِ الخَبَرِ ؛ إذْ ليس تَصْريحاً بالخَبَرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه لايجوزُ : كانَ زيدٌ لِيَفْعَلَ ، وإنَّما يجوزُ في النَّفْيِ خاصَّةً ؛ لِتَعْقِدَ اللاّمُ معنى النَّفْيِ : بما ؟ .

ومانظيرُه مِنْ قولِهم : إيّاكَ وزيداً ، في إضمارِ عاملٍ لايجوزُ إظهارُه ، وإنْ اخْتَلَفَتِ العِلَلُ ؟ [٤].

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ نَفْيَ : كانَ سَيَفْعَلُ ؟ [٥].

ولِمَ صَارَتِ اللاّمُ في هذا المَوْضِعِ عِوَضاً مِنْ : أَنْ ؟ و[ما] [٦] نظيرُها من أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ في : آللّهِ لَتَفْعَلَنَّ ، في أنَّها عِوَضٌ مِنْ واوِ القَسَمِ [٧] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما اللاّم في قولك : جئتُك لِتَفْعَلَ ، فبمنزلة إنْ في قولك : إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ ، إن شئتَ أظهرتَ الفعلَ هاهنا ، وإن شئت خزلتَه وأضمرته ، وكذلك أنْ بعد اللاّم إنْ شئت أظهرتَه ، وإنْ شئت أضمرتَه » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٢) ب : زيداً يفعل .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لايجوزُ فيه الإظهار ، وذلك : ماكان ليفعلَ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فصارت أنْ هاهنا بمنزلة الفعل في قولك : إيّاك وزيداً ، وكأنّك إذا مثّلت قلت : ماكان زيدٌ لأنْ يفعلَ ؛ أي : ماكان زيدٌ لهذا الفعلِ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ودخل فيه معنى نفي : كان سيفعلُ ، فإذا قلتَ هذا قلتَ : ماكان لِيَفْعَلَ ، كما كان : لَنْ يفعلَ ، نفياً لسَيَفْعَلُ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وصارت بدلاً من اللّفظ بأنْ ، كما كانت ألفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك : آللّهِ لَتَفْعَلَنَّ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧ (هارون) .

وهل يَمْنَعُ مِنْ [١] إِظْهارِ اللاّمِ أنَّها نَفْيٌ لِما مَعَهُ حرفٌ واحدٌ ، وهو : سَيَفْعَلُ ، فَلَمْ يُشاكِلْ ذلك أنْ يكونَ معه حرفانِ : اللاّمُ ، وأَنْ ؟ [٢] .

---

(١) معاد في : ب .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذْ كان نفياً لما معه حرفٌ ، لم يعمل فيه شيءٌ ليضارِعَه ، فكأنَّه قد ذكر : أنْ ، كما أنَّه إذا قال : سقياً له ، فكأنَّه قال : سقاه الله » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٧-٨ (هارون) .

بابُ حروفِ الجَزْمِ [1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حروفِ الجَزْمِ ممّا لايجوزُ [2].

[مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حروفِ الجَزْمِ ؟ وما الذي لايجوزُ][3] ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إضمارُ الجازِمِ مِنْ غيرِ عِوَضٍ كما جازَ مع اللاّمِ / ٩٤ب مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ ، ولكنْ بدليلٍ عليه ؟ وهل ذلك لأنَّ الجازمَ أَضْعَفُ مِن الجارِّ ، والجارُّ لايُضْمَرُ مع تَبْقِيَةِ عَمَلِه ؟ [4].

وماحروفُ الجَزْمِ التي هي الأُصولُ ؟.

ولِمَ جُزم بِلَمْ ، ولَمّا ، ولا في النَّهيِ ، ولامِ الأَمْرِ ، وإنْ في الجزاءِ ؟ [5].

ولِمَ جَرى الدُّعاءُ مَجرى الأَمْرِ والنَّهْيِ في قولك : لايَقْطَعِ اللَّهُ يَدَكَ ، ولِيَجْزِكَ خيراً ؟ [6].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مايعملُ في الأفعالِ فيجزمها . انظر : الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) .

(٢) تحدَّث سيبويه في الباب عن الحروف التي تجزم فعلاً واحداً ، وعن حكم حذف لام الأمر في الشعر ، ثم نظَّر للجزم بالجر .

(٣) تكملة يقتضيها منهج الشارح .

(٤) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في آخر الباب ، بيد أنَّه لم ينصّ على أنَّ الجازم أضعفُ من الجار حيث يقول : « والجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء .... فمن ثَمَّ لم يُضْمروا الجازمَ كما لم يُضْمِروا الجارَّ » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمته الباب : « وذلك لَمْ ، ولَمّا ، واللامُ التي في الأمر ، وذلك قولك : لِيَفْعَلْ ، ولافي النَّهي ، وذلك قولك : لاتفعلْ ، فإنما هما بمنزلة لَمْ » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) ، ويلحظ أن سيبويه لم يذكر إنْ الشرطية ؛ لأنَّه عقد الباب لما يجزم فعلاً واحداً .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هذه اللاّم ولا في الدُّعاء بمنزلتهما في الأمر والنَّهي ، وذلك قولك : لايقطعِ اللَّهُ يمينَك ، وليجْزِك اللَّهُ خيراً » . الكتاب ١ / ٤٠٨ (بولاق) ، ٣ / ٨ (هارون) .

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ[١] :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ∴ إذا ماخِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا[٢]

وقولِ مُتَمِّمٍ[٣]:

على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي ∴ لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بكى[٤] ؟

ولِمَ خالفَ في ذلك أبو العبّاسِ ، وقال : لايجوزُ إضمارُ الجازمِ أَصْلاً مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ ؟[٥].

---

(١) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : هو أبو طالب عمُّ النبيِّ ﷺ . انظر : ديوانه ٦١ .
ب - وقيل : هو الأعشى . وقد ألحق بشعره في : الصبح المنير ٢٥٢ .
جـ - وقيل : هو حسان رضي اللّه عنه . ولم يرد في ديوانه .
انظر : الخزانة ٩ / ١٤ .

(٢) بيت مفردٌ من الوافر .
التَّبال : سوء العاقبة ، وأصله وبال ، فتاؤه مبدلةٌ من الواو . انظر : الخزانة ٩ / ١٣ .
انظر : الكتاب ٣ / ٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٢ ، المقتضب ٢ / ١٣٠ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١١٣ ، الأصول ٢ / ١٧٥ ، اللامات ٩٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، الشعر ١ / ٥٢ ، سر الصناعة ١ / ٣٩١ ، التبصرة ١ / ٤٠٦ ، أعجب العجب ٣٤ ، شرح الفصيح للزمخشري ١ / ١٣٠ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٠ ، شرح المفصل ٧ / ٦٠ ، تحفة المجد ١ / ٣٦١ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٣١ ، ربط الشوارد ٥٨ ، الخزانة ٩ / ١١-١٤ ، شرح أبيات المغني ٤ / ٣٣٥- ٣٣٦ .

(٣) متمِّم : « ... - نحو ٣٠ هـ » .
هو ابن نُويرة اليربوعي ، يُكنى أبا نهشل ، شاعرٌ مخضرمٌ ، من الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم ، له مراثٍ جياد في أخيه مالك . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٣٣٧- ٣٤٠ ، معجم الشعراء ٤٣٢- ٤٣٣ ، شرح أبيات المغني ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) من البحر الطويل ، من قصيدة قالها في رثاء أخيه مالك ، وأوَّلُها :
لَعَمْري ومادَهْري بتأْبينِ مالكٍ ∴ ولاجَزَعاً والدَّهرُ يَعْثُرُ بالفتى
البعوضة : ماءة في حمى فَيْد ، بينها وبين فَيْد ستةَ عشر ميلاً ، وفَيْد شرقي سَلْمى أحد جبلي طيِّئ . ومعنى اخمشي : اخدشي . انظر : شرح أبيات المغني ٤ / ٣٤٠ .
انظر : ديوان متمم ٨٤ ، الكتاب ٣ / ٩ ، معاني القرآن ١ / ٨٣ ، المقتضب ٢ / ١٣٠ ، الأصول ٢ / ١٧٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٢ أ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٨ ، سر الصناعة ١ / ٣٩١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٠٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥١ ، الإنصاف ٢ / ٥٣٢ ، التبيين ١٧٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ١٧ ، شرح المفصل ٧ / ٦٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩ب ، ٢٣٦ب ، شرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٩ .

(٥) قال المبرد : « والنَّحويون يُجيزونَ إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضْطُرَّ ، ويستشهدون على ذلك بقول متمِّم بن نويرة : على مثل أصحاب البعوضة .... ، وقول الآخر : محمد تفد نفسَك .... ، فلا أرى ذلك على / =

ولِمَ جازَ أَنْ يَعْمَلَ الجازِمُ بحقِّ الأَصْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ في عوامِلِ الأسماءِ جازِمٌ يُشَبَّه به ، مع أنَّ المعمولَ لَهُ العَمَلُ بحقِّ الفَرْعِ ؛ لِشَبَهِ المضارعِ بالاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه ماعَمِلَ إلا بحقِّ الشَّبَهِ ، وإنْ لم يُشْبِهْ جازِماً ، وإنَّما أَشْبَهَ جارّاً في الاخْتصاصِ ، فالجارُّ مُخْتَصٌّ بالاسْمِ ، والجازِمُ مُخْتَصٌّ بالفِعْلِ ؟ [1] .

ولِمَ جازَ : وبَلَدٍ قَطَعْتُ ، على إضْمارِ : رُبَّ ، مع جوازِ : وربَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ [2] ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على اجتماعِ العِوَضِ والمعوَّضِ منه ، ولكنْ على الرَّدِّ إلى الأَصْلِ في حُروفِ العَطْفِ ؟ .

/ = ماقالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لاتُضْمَر ، وأضعفُها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكنّ بيتَ مُتَمِّم حُمِل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاخْمشي ؛ فهو في موضع : فلتخمشي ، فعطف الثاني على الأوّل ، وأما هذا البيتُ الأخيرُ فليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ماذكرت لك » . المقتضب ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ حروف الجزم لاتجزم إلا الأفعال ، ولايكونُ الجزمُ إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنَّ الجرَّ لايكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ ، وليس للفعل في الجر نصيبٌ » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٢) أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « فمِنْ ثَمَّ لم يُضمروا الجازمَ كما لم يُضمروا الجارَّ ، وقد أضمره الشّاعرُ ، شبَّهه بإضمارهم رُبَّ وواوَ القسم في كلام بعضهم » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّلِ [١] :

الذي يجوزُ في الحروفِ التي تُضْمَرُ فيها (أَنْ) إجراؤها على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما : مالايجوزُ فيه إلاّ الإضْمارُ ، والآخَرُ : مايجوزُ فيه الإظْهارُ والإضْمارُ .

فالذي لايجوزُ فيه إلاّ الإضْمارُ ماكانَ الكلامُ محمولاً فيه على التَّأْويلِ [٢] . والذي يجوزُ فيه الإضْمارُ والإظْهارُ هو مافيه دليلٌ مِنْ غَيْرِ حملٍ على التَّأْويلِ ؛ لأنَّه لما كانَ المعنى [على][٣] التَّأْويلِ ؛ وَجَبَ أنْ يَجْريَ اللَّفْظُ على طريقِهِ في الحَمْلِ على التَّأْويلِ بإضْمارِ (أَنْ) ، ولمّا كانَ اللَّفْظُ محمولاً على التَّصْريحِ بذكرِ الدَّليلِ ؛ وَجَبَ أَنْ يجوزَ الإضْمارُ والإظْهارُ ، كاللاّمِ التي يَصْلُحُ فيها الإضْمارُ والإظْهارُ [٤] .

فلا يجوزُ أن تُضْمَرَ في سائرِ حُروفِ العَطْفِ كما أُضْمِرَتْ في الواوِ ، / ٩٥ أ والفاءِ ، وأَوْ ؛ لأنَّ هذه الحروفَ أُصولٌ تَحْتَمِلُ الوجوهَ ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى الوَجْهِ الذي تَحْتَمِلُه في أَصْلِها ؛ صَلَحَ أنْ يُضْمَرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بِخُروجِها إلى ذلك الوَجْهِ .

فالواوُ تَحْتَمِلُ الجَمْعَ والإشراك [٥] ، كقولك : لاتَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فهذا إشراكٌ في النَّهْيِ ؛ إذْ قَدْ نَهَيْتَ عن كُلِّ واحدٍ منهما ، فأمَّا : لاتَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ؛ فإنَّما هو نَهْيٌ عن الجَمْعِ بينَهما ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى معنى الجَمْعِ ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بإخراجِها إلى هذا المعنى [٦] .

---

(١) يعني باب الحروف التي تضمرُ فيها أنْ .

(٢) يريد بالحمل على التأويل حملَ الكلام على عاملٍ مُقَدَّرٍ لايظهرُ ، ولاينقض المعنى ؛ لعلّةٍ مانعةٍ من إعمال العامل المذكور في أحد المعمولات ، ويسمّيه - أيضاً - الحمل على المعنى . انظر ماتقدم في ص : ٣٨٦ ، ٣٩١ هـ ٤ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) يريد لام الجر غير الجحوديّة .

(٥) ب : الاشتراك .

(٦) انظر : شرح السيرافي ٣/ ٢١٥ ب - ٢١٦ أ .

وأمَّا الفـاءُ فَتحتَمِلُ الخُروجَ إلى الجـوابِ ؛ لأنَّهـا في الأَصْلِ تُرتِّبُ وتُشْرِكُ ، فأُخْرِجَتْ في الجوابِ إلى التَّرْتيب خاصَّةً مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ ، وأُضْمِرَ معها (أَنْ) ؛ لِيُؤْذِنَ بالخُروجِ إلى معنى الجوابِ [١] .

وأمَّا (أَوْ) فهي لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، إلاّ أنَّها مُضَمَّنَةٌ بأنَّه إذا حَصَلَ لأَحَدِهما المعنى ؛ بَطَلَ أنْ يكونَ للآخَرِ في دِلالةِ ذلك الكلامِ ، فَخَرَجَتْ إلى معنى : إلاّ أَنْ ، في قولك : لأَلْزَمَنَّك أَوْ تُعْطِيَني حَقِّي ، بمعنى : إلاّ أَنْ تُعْطِيَني حَقِّي ، أي : إنْ حَصَلَ الإعطاءُ بَطَلَ اللُّزومُ ، كـما أنَّه إنْ حَصَلَ المعنى لأَحَدِهما بَطَلَ أنْ يكونَ للآخَرِ ، فَخَرَجَتْ إلى هذا الذي هي في الأَصْلِ مُضَمَّنةٌ به [٢] .

وأمّا اللاّمُ فيجوزُ إضمارُ أَنْ معها [٣] ؛ لأنَّها أُمُّ حروفِ الإضافةِ ، وهي مُحْتَمِلَةٌ للمُلْكِ والغَرَضِ ، فإذا أُخْرِجَتْ مَعَ الفعْلِ إلى الغَرَضِ خاصَّةً ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ؛ لِيُؤْذِنَ بخُروجِها إلى الغَرَضِ ؛ لأنَّها إنّما تكونُ للغَرَضِ مع المَصْدَرِ ، كقولِكَ : جِئْتُه حَذَراً منه ؛ أي : لِلْحَذَرِ .

ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُضْمَرَ مع البـاءِ ؛ لِلْعِلَّةِ التي ذكـرنا من أنَّ اللاَّمَ أمُّ حـروفِ الإضافةِ ، وهي تَكْثُرُ في الغَرَضِ الذي يُدَلُّ عليه بالمَصْدَرِ [٤] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ أ .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢١٨ ب - ٢١٩ أ .
وسيأتي قريباً تفصيل الإضمار بعد الفاء والواو وأو في أبواب معقودة لها .

(٣) كون أنْ مضمرةً بعد اللام مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ اللام هي الناصبة بنفسها أصالةً ، وذهب ثعلب إلى أنّها الناصبة لقيامها مقام أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ٣ / ٢٨٢ ، المقتضب ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، شرح القصائد السبع ٧٥ ، ٢٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ - ب ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩٧ .

(٤) قال ابن الناظم : « ولايجوزُ إضمارُ أَنْ بعد غير اللام من حروف الجر ، خصُّوها بذلك لكثرة دور معناها في الكلام » . شرح التسهيل ٤ / ٤٩ . وانظر : الأصول ٢ / ١٥٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ - ب ، شرح المفصل ٧ / ٢٠ .

وأمَّا حتّى فَصَلَحَ بَعْدَها إضْمارُ أَنْ [١] ؛ لأنَّها مُحْتَملةٌ للوجوهِ من الغايةِ في المُفْرَدِ [٢] ، والغايةِ في الجُمْلَةِ [٣] ، والغايةِ التي معها شَرِكَةٌ [٤] ، فإذا أُخْرِجَتْ إلى الغايةِ في المُفْرَدِ على جِهَةِ التَّأْويلِ بِذِكْرِ الفِعْلِ الذي / ٩٥ب يَدُلُّ على المَصْدَرِ ؛ أُضْمِرَ معها : أَنْ ، ولَزِمَها الإضْمارُ لهذه العلَّةِ .

ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في : إلى ، وإنْ شاركَتْها في معنى الغايةِ ، إلاّ أنَّها تَلْزَمُ طريقةً واحدةً كلزُومِ نقيضِها الذي هو : مِنْ ، وليس لِحَتَّى نقيضٌ ؛ لأنَّك [٥] [لا] [٦] تقولُ : خَرَجْتُ مِنْ بَغْدادَ حتَّى البصرةِ ، على تلكَ الطَّريقةِ [٧] .

والدَّليلُ على أنَّ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ في : اللاّمِ ، [و] [٨] حتّى أنَّ حرفَ الجرِّ لايَدْخُلُ إلاّ على الاسْمِ [٩] .

---

(١) إضمار أنْ بعد حتّى مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ حتَّى هي الناصبة بالأصالة ، ولا إضمار بعدها ، وذكر ثعلبٌ أنها نصبت لقيامها مقام أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٢ .

(٢) هذا الوجه هو الذي تكون فيه حتّى جارّة ، وإذا جاء الفعل بعدها نصب بإضمار أنْ .

(٣) تكون حتّى في هذا الوجه حرف ابتداء .

(٤) وتكون في هذا الوجه عاطفة .
انظر الحديث عن هذه الأوجه في : البصريات ١ / ٦٨٢ - ٦٩٠ ، التبصرة ١ / ٤١٩-٤٢٤ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، المغني ١ / ١٢٣- ١٣١ .

(٥) ب : كأنك .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .
وسيعيد الشارح هذه المسألة في باب حتّى .

(٧) قال ابن هشام في معرض تفريقه بين إلى وحتّى : « والثالث أنّ كلاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لايصلُح للآخر ، فما انفردت به إلى أنه يجوز : كتبت إلى زيدٍ وأنا إلى عمرو ؛ أي : هو غايتي .... وسرتُ من البصرة إلى الكوفة ، ولايجوز : حتى زيدٍ ، وحتّى عمرٍو ، وحتّى الكوفة ، أما الأولان فلأنّ حتّى موضوعةٌ لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية ، وإلى ليست كذلك ، وأما الثالث فلضعف حتّى في الغاية ، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية » . المغني ١ / ١٢٤ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، المقتضب ٢ / ٧ ، ٣٧ ، الأصول ٢ / ٥٠ ، المسائل المنثورة ١٤٠ ، شرح المفصل ٧ / ١٩ .

ودليلٌ آخرُ ، وهو أنَّها تُظْهَرُ مع : أنْ [١] ، وتُضْمَرُ على معنىً واحدٍ ، فلو لَمْ تَكُنْ مُقَدَّرةً ؛ لم تُوافِقْ معنى المُظْهَرةِ ، ويَظْهَرْ عَمَلُها كما يَظْهَرُ إذا كانت مذكورةً .

واختلفوا في : كَيْمَهْ ، فَذَهَبَ سيبويه إلى أنَّ بَعْضَ العربِ يَجْعَلُها بمنزلة : لِمَه [٢] ، ويَجبُ على قولِه أنْ يُضْمَرَ بَعْدَها كما يُضْمَرُ بَعْدَ اللامِ ، إلاّ أنَّه ذَكَرَ أنَّ (أَنْ) لاتَظْهَرُ بَعْدَ (كي) بإجماعٍ ، وتَظْهَرُ بَعْدَ اللاّمِ [٣] .

وخالفه ابنُ السّراجِ في ذلك ، فَذَهَبَ إلى أنَّه لايُضْمَرُ بَعْدَها : أَنْ ، وإنَّما تَنْصِبُ الفعْلَ بحقِّ الأَصْلِ عِنْدَ الجميعِ ، إلاّ أنَّ الذي قال : كَيْمَهْ ، شبَّهها بلِمَهْ ، من جِهَةِ الغَرَضِ الذي يكونُ كُلُّ واحدٍ منهما له ، إذا قلت : جِئْتُك لِتَفْعَلَ ، وكي تَفْعَلَ ، فالمعنى متَّفقٌ [٤] .

ويقوِّي قولَ ابنِ السّراجِ أنَّه لو كانَتْ بمنزلةِ اللاّمِ ؛ لجاز : المالُ كي زَيْدٍ ، كما يجوزُ : المالُ لزيدٍ ، فكانت تَدْخُلُ على الأسْماءِ الظَّاهِرَةِ المُتَمَكِّنة ، فَتَقَعُ مواقِعَ اللاّمِ فلمّا امْتَنَعَ ذلك ؛ دَلَّ على الشَّبَهِ في موضعٍ مخصوصٍ [٥] ، ومَذْهَبُ ابنِ السّراجِ في

---

(١) كذا في النسختين . ومراد الشارح أنَّ أنْ تظهر مع اللام وتضمر على معنى واحد .

(٢) يريد أنها حرف جر .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٦-٧ . وقد تبع سيبويه جمهورُ البصريين . انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ ب ، البغداديات ١٩٦ - ١٩٧ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٨ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٧٨١ هـ ٥ .
ومذهبُ ابن السراج قريبٌ من مذهب الكوفيين في هذه المسألة ، إذ ذهبوا إلى أنْ كي هي الناصبة بنفسها ، بيد أنَّهم خرجوا قولهم : كيمه ، على أنَّ (ما) ليست مخفوضةً ، ولكنها منصوبةٌ على مذهب المصدر ، والتقدير : كي أفعلُ ماذا ؟ فالاستفهام للاستثبات . وعلَّق السيرافي على هذا التخريج بقوله : « ولو كان على ماقاله الكوفيون لجاز أن تقول : أنْ مه ، ولَنْ مه ، وإذنْ مه ، إذا لم يفهم المُسْتَفْهَمُ مابعد هذه الحروف من الفعل ؛ لأنَّه إنما يسأله عن مصدرٍ ، والمصدر في الأفعال بعد أنْ وإذن ولن وبعد كي وحتى واحدٌ » .شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ب - ١٩١ أ .
وانظر : شرح الكافية ٢ / ٢٣٩ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٨ .

(٥) قد يُجاب عن هذا بأصلٍ صدر عنه الشارح في أكثر من موضع ، وهو أنَّ مايعمل بحقِّ الشَّبه أقل مرتبة مما يعمل بحقِّ الأصل ، وكي إنما جرَّت لشبهها اللام ؛ فلذا لم تدخل على الأسماء الصريحة . انظر الأصل المذكور في ص: ٤٠٧ .

هذا البابِ أقوى ، ويُقَوِّي مَذْهَبَ ابنِ السّراجِ دخولُ اللاّمِ عليها في قولك : جِئْتُك لكي تَفْعَلَ[١] كذا ؛ وذلك لأنَّها شُبِّهت بأنْ مِنْ جِهَةِ موافقةِ المعنى في قولك : لأَنْ تَفْعَلَ ، ولكي تَفْعَلَ[٢] ، فهو بحقِّ الشَّبه .

ونظيرُ حتَّى في امْتِناعِ إظْهارِ العاملِ : أمّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والعِلَّةُ في ذلك العِوَضُ بـ : مَا في هذا[٣] ، [و][٤] (حتّى) في ذاك[٥] .

وليست اللاَّمُ / ٩٦ أ عِوَضاً من (أَنْ) في : جِئْتُكَ لِتَفْعَلَ[٦] ، وإنَّما هي دليلٌ عليها مع الفِعْلِ، ولو كانَتْ عِوَضاً لم تَجْتَمِعْ معها ؛ لأنَّه لايُجْمَعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه ، ويَجْتَمِعُ الدَّليلُ والمدلولُ عليه .

ونظيرُها قولُهم أيضاً : إنْ خيراً فخيرٌ ، وإنْ شَرّاً فشرٌّ[٧] ، وإنَّما لَمْ تَكُنْ عِوَضاً ؛ للإيذانِ بِصِحَّةِ إضمارِ[٨] أَنْ بَعْدَ هذه الأحرفِ .

---

(١) في أ ، ب : لتفعل ، وما أثبته يقتضيه السياق .

(٢) إذا دخلت اللام على كي تعيَّن عند البصريين أنْ تكون كي مصدرية ناصبة للمضارع . انظر : الكتاب ٣ / ٦ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، المقتضب ٢ / ٨ ، البغداديات ١٩٥ - ١٩٦ .
أمّا تقوية الشارح لمذهب ابن السراج بدخول اللام على كي ؛ فقد يجابُ عنه بأنَّ الحرف الواحد قد يكون له أكثر من استعمال ، كحتّى فهي مرةً حرفُ جر ، ومرةً حرفُ عطف ، ومرةً حرف ابتداء ، فكذلك كي تكون مرةً حرفَ جرٍّ ، ومرةً حرفاً مصدرياً .

(٣) يريد أنَّ (ما) عوضٌ عن كان المحذوفة ؛ إذ الأصل عند البصريين : لأنْ كُنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فحذفت اللام اختصاراً ، وهو حذفٌ مقيسٌ قبل أنْ ، ثم حذفت كان اختصاراً ، فانفصل الضميرُ ، ثم زيدت ما عوضاً . انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، شرح السيرافي ٢ / ٧٦أ - ب ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٩ ، شرح المفصل ٢ / ٩٨ - ٩٩ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

(٦) اللام في المثال هي لام كي ، وإضمار أنْ بعدها جائزٌ . انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، المقتضب ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠١ .

(٧) انظر التنظير في : الكتاب ٣ / ٧ .
ووجه التنظير أنّ أنْ أضمرت بعد لام كي جوازاً ولم يُعَوَّض عنها ، كما حذفت كان واسمُها بعد إنْ جوازاً ولم يُعَوَّضْ عنهما . انظر : شرح المفصل ٢ / ٩٧ .

(٨) كذا في النسختين ، ولعل الأقرب أن يقال : بصحة إظهار ... .

وتقولُ : ماكانَ زيدٌ لِيَفْعَل كذا ، على إضْمارِ : أَنْ ، ولايجوزُ إظْهارُها في هذا المَوْضِعِ [١] ؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على تَأْويلِ الخبرِ [٢] ؛ إذْ لو كان على صريحِهِ ؛ لجاز في الإثباتِ [٣] ، فلما كان الإثباتُ إنَّما هو : كان زيدٌ سيفعلُ ، والنَّفيُ : ماكان زيدٌ لِيَفْعَلَ [٤] ؛ كان محمولاً على التَّأْويلِ [٥] .

وإنَّما اخْتَصَّ النَّفيُ بذلك ؛ لأنَّه واقعٌ على الخبرِ ، وقد تراخى عنه حرفُ النَّفْيِ ، فَدَخَلَتْ اللاّمُ لِتَعْقِدَه بمعنى حرفِ النَّفْيِ [٦] .

ونظيرُه قولُهم : إيَّاك وزيداً ، في إضْمارِ عاملٍ لايجوزُ إظهارُه في بعضِ المواضعِ ، ويجوزُ في غيره ، فتقولُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٧] على إظْهارِ العاملِ ، ولايجوزُ إظهارُه في التَّحذيرِ إذا قُلْتَ : إيّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وإيّاك وزيداً [٨] .

---

(١) يعني : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد فعل كون منفيٍّ ناقصٍ ماضٍ لفظاً أو معنى .
انظر الحديث عنها في : الكتاب ٣ / ٧ ، المقتضب ٢ / ٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، المرتجل ٢٠٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ - ٢٩ ، الملخص ١٣١ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ - ٤٠١ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ .

(٢) يريد أنَّ خبر كان محذوفٌ . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٩ .

(٣) يعني لجاز أن يقال : كان زيدٌ ليفعلَ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، شرح المفصل ٧ / ٢٩ .

(٥) قال ابن الشجري مبيِّناً مراد الشارح : « ومثلُه في التنزيل : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] . قال عليُّ بن عيسى الرُّماني : هذه لامُ الجَحْد ، وأصلُها لام الإضافة ، والفعلُ بعدها نَصْبٌ بإضمار أنْ ، ولاتظهرُ بعدها أنْ ؛ لأن التأويل : ماكان اللَّهُ مضيعاً إيمانكم ، فلما كان معناه على التأويل حُمل لفظُه على التأويل ، من غير تصريح بإظهار أنْ ، يعني أنَّه لمّا حُمل قوله : ﴿ لِيُضِيعَ ﴾ في المعنى على : مُضيع ، وبهذا الحملِ يصحُّ معنى الكلام ؛ لَزِم أنْ الإضمارُ ، فلم يُصَرّح بالمصدر ؛ ليتَّفقَ اللفظُ والمعنى على التأويل دونَ التَّصريح » . الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ .
والظاهر أنَّ ابنَ الشجري نقل كلام الرُّماني من تفسيره الجامع .

(٦) لام الجحود دخلت مؤكدةً للنفي . انظر : شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، المستوفى ٢ / ٦٣ .
وأشير إلى أنّ طول الكلام الذي علَّل به الشارح لدخول اللام قد جعله ابن الخشاب علةً للزوم إضمار أن . انظر : المرتجل ٢٠٦ .

(٧) تكملتها : ﴿ .... وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة : ٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

فاللاّمُ في هذا الموضعِ عِوَضٌ مِنْ : أنْ ، ونظيرها ألِفُ الاستفهامِ في قولِك : آللّهِ لَتَفْعَلَنَّ ؛ إذْ هي عِوَضٌ من واوِ القَسَمِ [١] .

وعِلَّةٌ أُخْرَى في امْتناعِ إظْهارِ : أَنْ ، وذلك أنَّها نَفْيٌ لما مَعَهُ حرفٌ واحدٌ ، وهو سَيَفْعَلُ ، فلم يَصْلُحْ أَنْ تكونَ لما معه حرفانِ لكُلِّ واحدٍ منهما معنى ؛ لأنَّ ذلك يَخْرُجُ إلى التَّنافرِ في الكلامِ ، ويَبْعُدُ في التَّشاكُلِ [٢] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٧ .

(٢) قال المرادي : « والفعل بعدها منصوبٌ بأنْ مضمرةً واجبة الإضمار ، وعُلِّل ذلك بأنَّ إيجاب ماكان زيدٌ ليفعلَ : كان زيدٌ سيفعلُ . جُعلت اللام في مقابلةَ السِّين ، فكما لايُجمعُ بين أنْ والسِّين كذلك لايُجمع بين أنْ واللام » . توضيح المقاصد ٤ / ١٩٣ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩١ أ ، اللباب للعكبري ٢ / ٤٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ - ٢٩ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١]:

الذي يجوزُ في حُروف الجَزْمِ أنْ تَعْمَلَ [و][٢] تَنْقُلَ الفِعْلَ إلى معنىً لايكونُ عليه الاسْمُ ؛ لأنَّه إعرابٌ لايكونُ في الاسْمِ[٣] .

ولايجوزُ أنْ تكونَ كحرُوفِ النَّصْبِ التي تَنْقُلُ إلى معنىً يكونُ عليه الاسم ؛ لأنَّ النَّصْبَ مُشْتركٌ ، والجَزْمَ مُخْتَصٌّ بالفِعْلِ .

وحروفُ الجَزْمَ التي هي الأُصولُ خمسةٌ : لَمْ ، ولَمّا ، ولا في النَّهي ، ولامُ الأَمْرِ ، وإنْ في الجزاءِ .

فـ :لا قَدْ نَقَلَت الفِعْلَ إلى معنى النَّهيِ الذي لايكونُ في الاسْمِ ، وكذلك لامُ الأَمْرِ ، وكذلك (إنْ) نَقَلَتْه إلى الشَّرْطِ والجوابِ ، وهو معنىً لايكونُ للاسْمِ[٤] ، و(لَمْ) نَقَلَتْه إلى معنى الماضي ، لو قلت : زيدٌ يقومُ أَمْسِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وإذا قلت : لم يَقُمْ أَمْسِ ، جازَ ، فَلَمْ نَقَلَتْه إلى الماضي ، وهو نَقْلٌ لايَصْلُحُ للاسْمِ[٥] ، وكذلك : لَمّا يَقُمْ[٦] .

ولايجوزُ إضْمارُ الجازِمِ مع[٧] غَيْرِ عِوَضٍ ؛ لأنَّه أَضْعَفُ من الجارِّ[٨] ، والجارُّ

---

(١) يعني باب حروف الجزم .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر : أخبار الزجاجي ١٣٢- ١٣٣ ، الإيضاح في علل النحو ١٠٦ ، شرح السيرافي ١ / ١١ب ، المسائل العسكرية ٤٩ ، أقسام الأخبار ٢٠٧ ، نتائج الفكر ٧٩ ، شرح المفصل ٧ / ٤١ ، تذكرة النحاة ٤٩٧ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) إذا دخلت لم على الفعل المضارع قلبت معناه إلى المضي ، وذهب السيرافي إلى أنها تقلب لفظ الماضي إلى المضارع ، وعزاه إلى المبرد ، وهو مخالف لما في (المقتضب) حيث ذكر أن (لم) تقلب معنى المضارع إلى الماضي . انظر : المقتضب ٢ / ٤٩ ، الأصول ٢ / ١٥٧ ، حروف المعاني ٨ ، شرح السيرافي ١ / ٣٩أ - ٤٠ ب ، المقتصد ٢ / ١٠٩١ ، المرتجل ٢١١-٢١٢ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٩ - ١١٠ ، الجنى الداني ٢٦٧ - ٢٦٨ ، بدائع الفوائد ٤ / ١٨٨ .

(٦) لَمّا - أيضاً - تقلب معنى المضارع إلى الماضي . انظر : التبصرة ١ / ٤٠٥ ، المقتصد ٢ / ١٠٩٢ ، أسرار العربية ٣٣٣ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٩ - ١١٠ ، البسيط ١ / ٢٤٢ ، الجنى الداني ٥٩٢ .

(٧) ب : على .

(٨) لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . انظر : شرح السيرافي ١ / ١٨ ب ، التعليقة ٢ / ١٢٩ ، المرتجل ٢١١ ، اللباب للعكبري ٢ / ١٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٩ .

لايُضْمَرُ إلا بعِوَضٍ [١] .

والدُّعاءُ يجري مَجرى الأَمْرِ والنَّهي في قولك : لِيَجْزِك اللَّهُ خيراً ، ولايَقْطَعِ اللَّهُ يَدَه ، وإنَّما وَجَبَ ذلك ؛ لأنَّه طَلَبٌ لِلْفِعْلِ كما أنَّ الأَمْرَ طَلَبٌ لِلْفِعْلِ ، وكذلك النَّهيُ طَلَبٌ للانْتهاءِ عن الفِعْلِ ، فجاز لهذه العِلَّة ، وإن انْفَصَلَ بأنَّ الأَمْرَ فيه ترغيبٌ في الفِعْلِ ، والنَّهيَ تحذيرٌ من الفِعْلِ ، وليس ذلك في معنى الدُّعاءِ ، إلاّ أنَّه طَلَبٌ لِلْفِعْلِ يَطْلُبُه الدّاعي مِنْ غيرِه [٢] .

وقال الشّاعرُ :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ . . إذا ماخِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا [٣]

فحذفَ لامَ الأَمْرِ مِنْ غيرِ عِوَضٍ .

واختلفوا في هذا ، فَذَهَبَ سيبويهِ إلى أنَّه يجوزُ في الضَّرورةِ ؛ لأنَّه يُشبَّهُ بعامِلِ الجرِّ [٤] .

وذَهَبَ أبو العبّاسِ إلى أنَّه لايجوزُ ؛ لأنَّ عاملَ الجَزْمِ أَضْعَفُ [٥] .

وقال مُتَمِّمُ بنُ نُويرةَ :

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٣٤٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ .

(٢) انظر إجراء الدعاء مجرى الأمر والنهي في : الكتاب ٣ / ٨ ، المقتضب ٢ / ٤٣ ، ١٣٠ ، الأصول ٢ / ١٥٧ ، ١٧٠ .

(٣) تقدم مخرجاً في ص : ٧٨٥ .
وأشير - هنا - إلى أنّ المازني أجاز أن يكون (تَفْدِ) خبراً أُريدَ به الدُّعاء ، وأصله : تفدي نفسَك ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ يوسف : ٩٢ ، ولكن الشّاعر حذف الياء للضرورة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٢أ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ .

(٤) وهو قول كثيرٍ من النحويين ، وأجاز الكسائي الحذف في السعة إذا وقعت اللام بعد فعل أمرٍ من القول ، وعَزاه الرضي إلى الفراء ، وذلك مخالفٌ لما في معاني القرآن ، حيث حمل الجزم فيه على المجازاة بالأمر ، وفصَّل ابن مالك المسألة فجعل ماذكره الكسائي كثيراً مطرداً ، وجعل الحذف بعد قولٍ غير أمر قليلاً جائزاً في غير الشعر ، وماعداهما خصَّه بالضرورة . انظر : الكتاب ٣ / ٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٨٢ - ٨٣ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ ، اللامات ٩٤ ، الأصول ٢ / ١٧٤ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ ، شروح سقط الزند ٣ / ١١٢٤ (الخوارزمي) ، شرح المفصل ٩ / ٢٤ ، التوطئة ١٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ - ١٥٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥٢ .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٨٥ هـ ٥ .

على مِثْلِ أَصْحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي . . لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بكى[١] ؟

فأجاز هذا أبو العبّاسِ على ضَعْفٍ ؛ لأنَّ قوله : فاخْمُشي ، أمرٌ يقومُ مقامَ العِوَضِ من المحذوف[٢].

والجازمُ يَعْمَلُ بحقِّ الشَّبَهِ للجارِّ من عوامِلِ الأَسْماءِ مِنْ جِهَةِ الاختصاصِ الذي بينَهما ، فالجازمُ لِلْفِعْلِ ، والجارُّ يَخْتَصُّ الاسْمَ ، فصار نظيرَه في الاختصاصِ القويِّ الذي يكونُ معناه فيما دَخَلَ عليه على هذا الحدِّ ، ولَمْ يَعْمَلْ لِشَبَهِهِ بجازمٍ آخَرَ ، وإِنْ عَمِلَ بحقِّ الشَّبَهِ[٣].

ويجوزُ : وبَلَدٍ قَطَعْتُ ، على معنى : رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ ، إلاّ أنَّ الواوَ عِوَضٌ مِنْ رُبَّ ؛ فإذا قُلْتَ : / ٩٧ أ ورُبَّ بَلَدٍ ؛ لم تَكُنْ واوَ العِوَضِ ، ولكنْ واوَ العَطْفِ الذي يَقْتضي إشراكَ الثّاني مع الأَوَّلِ ، وإذا كانتْ عِوَضاً ؛ لم تَكُنْ كذلك ؛ لأنَّه لايَجْتَمِعُ العِوَضُ والمُعَوَّضُ منه أَصْلاً[٤].

---

(١) تقدم مخرجاً في ص : ٧٨٦ .

(٢) حمل المبرد جزم (يبك) على العطف على المعنى ، إذ معنى فاخمشي : فلتخمشي . انظر : المقتضب ٢ / ١٣١ .

(٣) انظر حمل الجزم على الجر في : الكتاب ٣ / ٨ ، المقتضب ٢ / ١٣١ ، الأصول ٢ / ٢٣١ ، التعليقة ٢ / ١٢٩ ، اللباب للعكبري ١ / ٦٥ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٩٠ ، التذييل والتكميل ١ / ١٣٨ .

(٤) قول الشارح في هذه المسألة - في ظاهره - موافقٌ لمذهب الكوفيين والمبرّد وابن السراج والفارسي في التعليقة إذ يرون أنّ واو ربّ ليست عاطفة ، وقد عملت عملَ ربّ ، ثم اختلفت عباراتهم ، فقال الكوفيون : الواو قائمة مقامها ، وقال المبرد : هي بدلٌ منها ، وقال ابن السراج : هي بمعناها ، وقال الفارسي : هي عوضٌ عنها .
أما جمهور البصريين والفارسي في الإيضاح العضدي ، وكتاب الشّعر فيرون أنَّ ربَّ مضمرةٌ ، والعملَ لها .
انظر : الكتاب ١ / ٢٦٣ ، المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ - ٣٤٧ ، الأصول ١ / ٤٢٠ ، شرح القصائد السبع ٣٩ ، الإيضاح العضدي ٢٦٧ ، التعليقة ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، كتاب الشعر ١ / ٤٩ - ٥٠ ، الإنصاف ١ / ٣٧٦ - ٣٨١ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٢ ، الجنى الداني ١٥٤ - ١٥٥ ، المغني ٢ / ٣٦١ .

بابُ عامِلِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِع[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِعِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ المضارِعِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَعْمَلَ فيه الرَّفْعَ فَقْدُ الجازِمِ والنَّاصِبِ على مايقولُه بعضُ النَّحويينَ[٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ المَنْفِيَّ لايكونُ عاملاً ، مع أنَّه لايَحتاج مع نفيه إلى أنْ يُدَلَّ على أنَّه مَنْفِيٌّ من الكلامِ ، وإنَّما الإعرابُ بيانٌ يُفَرِّقُ بينَ المعاني المختلفةِ من معاني الكلامِ ، ومع أنَّه إذا ضَعُفَ الشَّيءُ ؛ لم يكنْ عاملاً كما لايَعْمَلُ السِّينُ وسَوْفَ ؛ لِضَعْفِ نَقْلِهما الفعْلَ ، فَتَعْمَلُ أَنْ ، ولَنْ ؛ لِقُوَّةِ نَقْلِهما الفِعْلَ بوجْهَيْنِ ، فانْتفاءُ العاملِ أَضْعَفُ شيءٍ في أنْ يُوجَّهَ العَمَلُ إليه ؟ .

ولِمَ كانَ عاملُ الرَّفْعِ في الفِعْلِ هو وقوعُه مَوْقِعَ الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه يُحتاجُ أنْ يُفَرَّقَ بينَ الموقعِ الذي يَقَعُ فيه الاسْمُ ، وبينَ الموقعِ الذي لايَقَعُ فيه الاسْمُ ؛ إذْ كانَ تأليفُ الكلامِ مِنْ أكْبَرِ الدِّلالاتِ فيه ، فاختلافُ المواقعِ مِنْ أكْبَرِ مايُحتاجُ إليه في تأليفِ الكلامِ ؛ حتّى يَصِحَّ به البيانُ عن المعنى ؟ .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ وجهِ دخولِ الرَّفعِ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن رافع الفعل المضارع ، وذكر مواقع الفعل المضارع المرفوع ، ثم رد قول من زعم أنه مرفوعٌ بالابتداء ، كما تكلّم عن وقوعه بعد أدوات التخصيص وخبراً لكاد وعسى وجعل ، ووجه رفعه في هذا الموقع مع أنَّ الأسماء لاتقع فيه وبيَّن حكم دخول أنْ عليه بعد كاد .

(٣) مذهب الفراء وأكثر الكوفيين أنَّ رافع المضارع تجرُّده من الناصب والجازم . انظر : معاني القرآن ١ / ٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ب ، الإنصاف ٢ / ٥٥١ .

ومامَوْقِعُ الاسْمِ الذي هو أَحَقُّ به مِن الفِعْلِ ؟ وهل ذلك المَوْقِعُ الذي يَعْمَلُ فيه عامِلُ الاسْمِ ؟.

وماقِسْمَتُه ؟ ولِمَ كانَ مَوْقِعُ المُبْتَدأ ، وخبرِ المُبْتدأ ، وموقعُ المفعولِ ، وموقعُ الصِّفةِ ، وموقعُ الحالِ ، وموقعُ المضافِ إليه ؛ أحقَّ بالاسْمِ مَعَ جوازِ وقوعِ الفِعْلِ فيه ؟ (١).

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَقَعَ الفِعْلُ في كُلِّ موضعٍ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فيه الاسْمُ ؟ وهل ذلك لأنَّ من المواقعِ مايَسْتَحيلُ أنْ يَقَعَ فيه الفِعلُ كموقعِ الفاعلِ ؛ لأنَّه مُعْتَمَدُ البيانِ عن الفِعْلِ ، وصَلَحَ أَنْ يَقَعَ في موقعِ المفعولِ إذا كان / ٩٧ب للفائدةِ ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ المفعولِ إذا كان للبيانِ فقط ؟ (٢).

ولِمَ كانَ مَوْقِعُ الاسْمِ أَحَقَّ بعاملِ الرَّفْعِ في الفِعْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه الأَوَّلُ كما أنَّ الرَّفْعَ أَوَّلٌ ؛ فلهذا (٣)وَجَبَ أَنْ يكونَ عاملَ الرَّفْعِ ؟.

ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ في : يقولُ زيدٌ ذاك ، وفي : زيدٌ يقولُ ذاك ، وفي : مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك ، ومررتُ بزيدٍ يقولُ ذاك ، وهذا يومُ آتيك ، وحَسِبْتُه يَنْطَلِقُ ؟ فما العِلَلُ في رَفْعِ الفِعْلِ في هذه المواقعِ ؟ (٤).

وماحُكْمُ : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ؟ ولِمَ وَجَبَ في الفِعْلِ الرَّفْعُ بعد : هلاّ ، وليسَ مِنْ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « اعلم أنَّها إذا كانت في موضعِ اسمٍ مبتدأ ؛ أو موضعِ اسمٍ بُني على مبتدأ ، أو في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ غير مبتدأ ولامبنيٍّ على مبتدأ ، أو في موضعِ اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ ؛ فإنَّها مرتفعةٌ ، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْها الرَّفعَ ، وهي سببُ دخول الرفعِ فيها » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ٩ ١٠ (هارون).

(٢) المفعول الذي للفائدة هو ما أصله الخبر ، والذي للبيان هو ماكان فضلةً ليس أصله الخبر ، فهو للزيادة في البيان. انظر ماسيأتي في جواب المسائل ص : ٨٠٢ هـ٦ .

(٣) ب : فهذا .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وعلّتُه : أنّ ماعمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء ، كما أنّ مايعمل في الأفعال فينصبُها أو يحزمُها لايعملُ في الأسماء ، وكينونتُها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونتُه مبتدأ ....» إلى قوله : « فهكذا هذا ومأأشبهه » . الكتاب ١ / ٤٠٩ (بولاق) ، ٣ / ١٠ (هارون).

مَواقِعِ الاسْمِ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّه مِنْ مواقِعِه في القياسِ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ من مواقِعِه في الاسْتِعْمالِ ؛ إذْ كُلُّ حَرْفٍ مُنْفَصِلٍ غيرِ عاملٍ فالاسْمُ يَصْلُحُ بَعْدَه [في][٢] القياسِ ، إلاّ إنْ يَعْرِضْ مانعٌ ، فلا يُخْرِجُه مِنْ أَنْ يكونَ المَوْقِعُ لَهُ في القياسِ ، وإنْ عَرَضَ مايَمْنَعُ منه ، كما يَعْرِضُ في : أيُّهم ضَرَبْتَ ؟ أنْ يَقَعَ في موقِعِ المفعولِ ، وله مَوْقِعُ التَّأْخيرِ بحقِّ المفعولِ ، وقد مَنَعَ منه حرفُ الاسْتفهامِ ؟.

ولِمَ كانَ (هلاّ)من الحروف المُنْفَصِلة ، ولَمْ يَكُنْ (سَوْفَ) من الحروفِ المُنْفَصِلةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ تَقْديرَه تَقْديرُ الزَّائدِ في حَشْوِ الكلمةِ ، وليس كذلك : هلاّ، ودليلُه : هلاّ زيداً ضَرَبْتَ ، ولايجوزُ : سَوْفَ زيداً ضَرَبْتَ ؟.

وما المانعُ مِنْ أَنْ يكونَ (هلاّ) للاسْمِ ، فيكونَ الموقعُ بَعْدَه مَوْقِعَ الاسْمِ ؟ وهل ذلك مادَخَلَه من معنى التَّحضيضِ على الفِعْلِ ، وأَصْلُه الاسْتفهامُ ؟.

وماحُكْمُ : ائْتني بَعْدَ ماتَفْرُغُ ؟ ولِمَ كانَ هذا المَوْقِعُ للاسْمِ مَعَ أنَّ (ما) والفِعْلَ بمنزلةِ المَصْدَرِ ؟ [٣].

ولِمَ جاز : ائتني بَعْدَ مازيدٌ أميرٌ ، مِنْ غيرِ عائدٍ إلى : ما ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في: الّذي ، فَلَمْ يَجُزْ : بَعْدَ الّذي زيدٌ أميرٌ ، حتَّى تذكُرَ عائداً إلى : الذي ، فتقولَ : بِتَوْليتِه، أو ماجَرى هذا المجرى ؟ وهل ذلك لأنَّ (ما) حرفٌ في هذا الموضِعِ ، كما أنَّ [أنْ][٤] حرفٌ ، فلا / ٩٨أ يَحتاج إلى عائدٍ ، إلاّ أنَّه يَنْقُلُ الفِعْلَ نَقْلَيْنِ ، فَيَعْمَلُ فيه ، وليس كذلك : ما ؟ .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، فيقولُ في موضع ابتداء ، وهلاّ لاتعملُ في اسمٍ ولافعلٍ ، كأنَّك قلت : يقولُ زيدٌ ذاك ، إلا أنَّ من الحروف مالايدخلُ إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ، وتكونُ الأفعالُ أولى من الأسماء حتّى لايكونَ بعدها مذكورٌ يليها إلا الأفعالَ» . الكتاب ١/ ٤٠٩ - ٤١٠ (بولاق) ، ٣/ ١٠ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : ائتني بعدما تفرُغُ . فمَا وتفرُغُ بمنزلة الفراغ ، وتفرُغُ صلةٌ ، وهي مبتدأةٌ ، وهي بمنزلتها في (الّذي) إذا قلت : بعد الذي تفرُغُ ، فتفرُغُ في موضع مبتدأ ؛ لأنّ (الّذي) لايعملُ في شيءٍ ، والأسماءُ بعده مبتدأةٌ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣/ ١١ (هارون) .

(٤) ساقطٌ من : ب .

وهل يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الفِعْلَ يَرْتَفعُ بالابتداءِ أنْ يَنْصِبَه بعاملِ الاسْمِ ، ويَجُرَّه ، كما أَعْمَلَ الابتداءَ وهو عاملُ الاسْمِ ؟ [١] .

وماحُكْمُ : كُدْتُ أَفْعَلُ ، وكَرَبَ يَفْرُغُ ؟ ولِمَ كانَ هذا مِنْ مواقعِ الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في مَوْقِعِ المفعولِ ؛ إذ الأصْلُ : كُدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، ولكنْ حُذِفَتْ : أنْ ؛ لأنَّه في الأَصْلِ : قارَبَ أَنْ يَفْعَلَ ، ولكنَّ المبالغةَ في التَّقريبِ أَوْجَبَتْ حَذْفَ : أَنْ ، فهو في موقعِ الاسْمِ في القياسِ ، وإنْ لم يُسْتَعْمَلْ في هذا الموضع الاسمُ ، وكذلك : كَرَبَ يَفْعَلُ ، وعسى يَفْعَلُ ، كل هذه المواقع للاسم في القياس ؛ لأنَّها مواقعُ المفعولِ ، وإنْ مَنَعَ من الاسم مانعٌ عارضٌ ؟ [٢] .

ولِمَ جاز في (بَلَغَني أنَّ زيداً جاءَ) : بَلَغَني مجيءُ زيدٍ ، ولَمْ يَجُزْ في(لَوْ أَنَّ زيداً جاءَ لكان كذا وكذا) : لو مجيءُ زيدٍ ، مَعَ أَنَّه على تقديرِه [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ (لَوْ) تَطْلُبُ مافيه الفائدةُ [٤] ، و (بَلَغَني) يطلب ماهو للبيان [٥] ، فـ (لَوْ) لِلْفِعْلِ أو الجملةِ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومَنْ زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنَّه ينبغي له أنْ ينْصبَها إذا كانت في موضعٍ ينتصبُ فيه الاسمُ ، ويجرُّها إذا كانت في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسمُ ، ولكنَها ترتفعُ بكينونتها في موضع الاسم » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : كُدْتُ أفعلُ ، وكُدْتَ تفرُغُ ، فكُدْتُ فَعلْتُ وفَعُلْتُ لاينصبُ الأفعالَ ولايجزمُها ، وأَفْعَلُ هاهنا بمنزلتها في كُنْتُ ، إلا أنَّ الأسماء لاتُستعملُ في كُدْتُ وما أشبهها ، ومثلُ ذلك : عسى يَفْعَلُ ذاك ، فصارت كُدْتُ ونحوها بمنزلة كُنْتُ عندهم ، كأنَّك قلتَ : كُدْتُ فاعلاً . ثم وضعتَ أَفْعَلُ في موضع فاعلٍ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .
وعلَّة منع وقوع الاسم خبراً لهذه الأفعال أشار إليها سيبويه في قوله : « وكأنَّهم إنما مَنَعَهم أنْ يستعملوا في كُدْتُ وعَسَيْتُ الأسماءَ أنَّ معناها ومعنى غيرها معنى ماتدخُلُه أنْ نحو قولهم : خليقٌ أنْ يقولَ ذاك ، وقارَبَ أنْ لايفعلَ ؛ ألا ترى أنَّهم يقولون : عسى أنْ يفعلَ ، ويُضْطرُّ الشّاعرُ فيقول : كُدْتُ أنْ ، فلمّا كان المعنى فيهنَّ ذلك تركوا الأسماءَ لئلا يكونَ ماهذا بمعناه كغيره ، وأجروا اللَّفظَ كما أجروه في كُنْتَ ؛ لأنَّه فعلٌ مثلُه » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ونظيرُ هذا في العربية كثيرٌ ، وستراه إنْ شاء اللَّهُ تعالى ، ألا ترى أنَّك تقول : بلغني أنَّ زيداً جاءَ ، فأنَّ زيداً جاءَ كلُّه اسمٌ ، وتقول : لو أنَّ زيداً جاء لكان كذا وكذا ، فمعناه : لو مجيءُ زيدٍ . ولايُقال : لو مجيء زيدٍ » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١١ (هارون) .

(٤) يريد بما فيه الفائدة الفعلَ . انظر ماسيأتي في ص : ٨٠٢ هـ٦.

(٥) يعني الفاعلَ . انظر ماسيأتي في ص : ٨٠٢ هـ٦ .

التي فيها فائدةٌ على تقديرِ المفرد [١] ؛ إذ أَصْلُهُ لِلْفعْلِ الماضي ؟ [٢] .

ولِمَ [٣] جاز : ما أَحْسَنَ زيداً ، ولَمْ يَجُزْ : مامُحْسِنٌ زيداً ؟ [٤] .

وماحُكْمُ : جَعَلَ يقولُ ذاك ؟ ولِمَ كان (يَقُولُ) في مَوْقِعِ الاسْمِ هاهنا ؟ [٥] .

ولِمَ لايجوزُ : كُدْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، إلا في شِعْرٍ [٦] ، كما قال الشَّاعِرُ [٧] :

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا [٨] ؟

ولِمَ جاز : أَخَذَ يقولُ ذاك ؟ وهل هُوَ بمنزلةِ : آثَرَ أَنْ يَقُولَ ذلك ، وكذلك : جَعَل يَقُولُ ذاك ؟ [٩] .

وماقِسْمَةُ المواقعِ ؟.

---

(١) يريد الجملة المؤولة بمصدرٍ . انظر : المغني ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢) انظر : المغني ١ / ٢٥٥ .

(٣) ب : وما .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول في التعجُّب : ما أَحْسَنَ زيداً ، ولايكونُ الاسمُ في موضع [ذا] فتقولَ : مامحسنٌ زيداً » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) . ومابين المعقوفتين ساقط من (هارون) والسياق يقتضيها .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومنه : قد جعلَ يقولُ ذاك ، كأنَّك قلت : صار يقولُ ذاك » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكُدْتُ أنْ أفعلَ ، لايجوزُ إلا في شعرٍ ؛ لأنَّه مثلُ كانَ في قولك : كان فاعلاً ، ويكونُ فاعلاً » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٧) القائل رؤبة .

(٨) أ ، ب : يمحصا ، وهو تحريفٌ .

والبيت من مشطور الرجز ، وقبله :

رَسْمٌ عفا مِنْ بَعْدِ ماقَدِ امّحى

الرسم : أثر الدار ، وعفا : درس ، ويَمْصَح : يذهب وينقطع . انظر : الخزانة ٩ / ٣٥٠ - ٣٥٢ .

انظر : ديوان رؤبة ١٧٢ (الملحق) ، الكتاب ٣ / ١٦٠ ، أدب الكاتب ٤١٩ ، تأويل مشكل القرآن ٥٣٤ ، المقتضب ٣ / ٧٥ ، الجمل ٢٠٢ ، الإيضاح العضدي ١٢١ ، الرسالة الموضحة ١٦٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٧٨ ، درة الغواص ١٥ ، الاقتضاب ٣ / ٢٦١ ، الحلل ٢٧٤ ، المصباح ١ / ٢٠١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١١٧ ، المرتجل ١٣٤ ، الإنصاف ٢ / ٥٦٦ ، حواشي ابن بري ١١٩ ، شرح المفصل ٧ / ١٢١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦١ .

(٩) هذا السُّؤالُ عن قول سيبويه : « وكأنَّ معنى جَعَلَ يقولُ ، وأَخَذَ يقولُ : قد آثرَ أنْ يقولَ ، ونحوه ، فمِنْ ثَمَّ مُنع الأسماءَ ؛ لأنَّ معناها معنى مايُسْتعمل بأنْ ، فتركوا الفعلَ حينَ خزلوا : أنْ ، ولم يستعملوا الاسمَ لئلا ينقضوا هذا المعنى » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

الجوابُ :

الذي يجوزُ في عاملِ الرَّفْعِ في الفعْلِ المضارعِ أنْ يكونَ مَوْقِعَ الاسْمِ الذي الاسْمُ أَحَقُّ به في الأَصْلِ ؛ ليَفْرُقَ بينَ الموقعِ الذي هو للاسْمِ ، وإنْ صَلَحَ أنْ يَقَعَ فيه الفِعْلُ ، وبينَ الموقعِ الذي ليسَ للاسْمِ أصلاً .

واقْتَضى ذلك أنْ يكونَ عاملاً للرَّفْعِ ؛ لأنَّ الرَّفْعَ أَوَّلٌ ، وموقِعُ الاسْمِ أَوَّلٌ [١] ، وكانَ أَحقَّ بأنْ يكونَ عاملَ / ٩٨ب الرَّفْعِ ؛ لهذه العلَّة [٢] .

ولايجوزُ أنْ يكونَ عاملُ الرَّفْعِ فَقْدَ الجازمِ والنّاصبِ [٣] ؛ لضَعْفِ المنفيِّ [٤] عن أنْ يكونَ عاملاً ، مع أنَّه إذا ظَهَرَ [٥] فلم يَعْمَلِ الرَّفْعَ ؛ فهو إذا لم يكُنْ موجوداً أَحَقُّ بأنْ لايَعْمَلَ الرَّفْعَ .

وموقِعُ الاسْمِ الذي يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ فيه الفِعْلُ هو الموقعُ الذي يَعْمَلُ فيه عاملُ الاسْمِ مع أنَّه يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ فيه ماهو للفائدة ، وإنْ كان الأَصْلُ فيه أنْ يكونَ لما هو للبيانِ [٦] ، فالموقعُ الذي يَعْمَلُ فيه عاملُ الاسْمِ هو للاسْمِ ؛ لأنَّ الاسْمَ أَوَّلٌ ، فهو له

---

(١) انظر : اللباب للعكبري ٢ / ٢٥ .

(٢) كون الوقوع موقع الاسم رافع الفعل المضارع مذهب البصريين . قال السيرافي : « وأمّا المرفوع من الأفعال فعلى قول سيبويه وسائر البصريين يرتفعُ لوقوعه موقعَ الاسم لابمضارعته الاسم ، وقد توهَّم أبو العباس ثعلبٌ على سيبويه أنَّه يرفعُ الفعلَ لمضارعته الاسمَ ، وتبعه على هذا التوهُّم أصحابُه ولم يفهموا مذهبَ البصريين ، والذي يقوله البصريون أنَّ المضارعة أوجبت للفعل استحقاق الإعراب الذي فيه الرَّفعُ والنَّصبُ والجزم ، ثم كان للرَّفع شيءٌ يختصُّ بإيجابه ، وللنَّصب شيءٌ يختصُّ بإيجابه ، والجزمُ كذلك » . شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ ب . وانظر : الكتاب ٣ / ١٠ ، المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ ، المسائل المنثورة ١٣٧ ، التبصرة ١ / ٣٩٥ ، المقتصد ٢ / ١٠٤٦ ، الإنصاف ٢ / ٥٥١ .

(٣) هذا مذهبُ الفراء . انظر ماتقدم في ص : ٧٩٧ هـ ٣ .
ويرى الكسائي أنّ الفعل مرفوعٌ بحروفُ المضارعة . انظر الخلاف مفصّلاً في : شرح السيرافي ٣ / ١٨٧ب - ١٨٨ أ ، أسرار العربية ٢٨ - ٢٩ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٠ - ٥٥٥ ، اللباب للعكبري ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، المتبع ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٦ ، المستوفى ٢ / ٤٧ - ٤٩ ، شرح الكافية ٢ / ٥٣١ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) يريد بالمنفيِّ العَدَميَّ . انظر : اللباب ٢ / ٢٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٢ .

(٥) فقدُ الجازم والناصب عاملٌ معنويٌّ ، لالفظيّ ، والعامل المعنوي لايظهر ، ولعل مراده أنّ الناصب والجازم إذا ظهرا لم يعملا الرفع ؛ ففقدهما أحق بأن لايعمل .

(٦) قسَّم الشارح في باب المسند والمسند إليه أجزاءَ الجملة خمسة أقسام :
الأول : معتمد البيان ، ويعني به المسند إليه المبتدأ والفاعل ، وهو ماكان معلوماً للمخاطب ، فذكره في الجملة للبيان ، ولايكون إلاّ اسماً .
/ =

قَبْلَ حدوثِ الفعْلِ .

وليس كُلُّ مَوْقعٍ يَقَعُ فيه الاسْمُ فهو ممّا يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ فيه الفعْلُ ؛ لأنَّ مَوْقِعَ الفاعلِ لايَصْلُحُ لِلْفعْلِ ؛ إذْ يَسْتَحيلُ دخولُ فعلٍ على فعلٍ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ الفِعْلَ يقتضي مُعْتَمَد البيان [١] ، والفعلُ للفائدة ، فلا يدخُلُ فعلٌ على فعلٍ .

والموقعُ الذي هو للاسْمِ ويَصْلُحُ فيه الفِعْلُ على ستّةِ أَوْجُهٍ موقعِ : المبتدأ ، وموقعِ خبرِ المبتدأ ، وموقعِ المفعول الذي يَصْلُحُ لما فيه الفائدةُ [٢] ، وموقعِ الصِّفةِ ، وموقعِ الحالِ ، ومَوْقعِ المضافِ إليه [٣] .

وتَرْفَعُ : يقولُ زيدٌ ذاك ؛ لأنَّه في موقعِ المبتدأ ، وتَرْفَعُ : زيدٌ يقولُ ذاك ؛ لأنَّه مَوْقِعُ خبرِ المبتدأ ، وتَرْفَعُ : مَرَرْتُ برجلٍ يقولُ ذاك ؛ لأنَّه في موقعِ الصِّفةِ ، ومَرَرْتُ بزيدٍ يقولُ ذاك ؛ لأنَّه في موقعِ الحالِ ، وتَرْفَعُ : هذا يومُ آتيك ؛ لأنَّه في موقعِ المضاف إليه ، وتَرْفَعُ : حَسِبْتُه يَنْطَلِقُ ؛ لأنَّه في موقعِ المفعولِ [٤] .

وتقولُ : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، فَتَرْفَعُ يَقُولُ [لأنَّه في][٥] موقِعِ الاسْمِ في الأَصْلِ ؛ إذْ (هلاّ)حرفٌ غيرُ عاملٍ ، وهو مُنْفَصِلٌ ممّا يَدْخُلُ عليه ، وكلُّ حرفٍ غيرِ عاملٍ مع

/ = والثاني : معتمد الفائدة ، ويعني به المسند (الحكم) كالخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية ، فذكره في الجملة للفائدة ؛ لأن المخاطب لايعلمه ، ولايكون في الأصل إلا فعلاً أو ماجرى مجراه .

والثالث : الزيادة في البيان ، وهو الذي يأتي بعد معتمد البيان مما هو معلوم للمخاطب ، كالمفعول به ، ولايكون إلا اسماً ، وإنّما كان معلوماً ؛ لأنّه يأتي بعد الفعل المتعدي الذي يقتضي فاعلاً ومفعولاً .

والرابع : الزيادة في الفائدة : وهو الذي يأتي بعد معتمد الفائدة ممّا فيه فائدةٌ أخرى ، كالحال .

والخامس : الزيادة لتقويم المعنى : وهي التي لو سقطت من الكلام لانقلب المعنى ، كأدوات التمنّي والترجي .

ومما سبق يتّضح أنَّ الذي للبيان هو مادلّ على معنى يعلمه المخاطب ، ولايكون إلا اسماً كالمبتدأ والفاعل .

والذي للفائدة هو : مادلّ على معنى لايعلمه المخاطب ، ويكون فعلاً أو ماجرى مجراه . انظر : المجلد الأول ٨أ - ب ، المجلد الثاني ١٢٣ ب .

(١) يريد بمعتمد البيان الفاعلَ .

(٢) يعني المفعول الذي أصله الخبر .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٩- ١٠ ، المقتضب ٢ / ٥ ، الأصول ٢ / ١٤٦ .

(٤) يعني المفعول الذي أصله الخبر . انظر ماتقدم في الصفحة السابقة هـ ٦ .

(٥) بياضٌ في : أ .

أنَّه مُنْفَصِلٌ فهو في الأَصْلِ للاسْمِ بحقِّ الأوَّليَّةِ في الاسْمِ ، وإنْ كانَ في الاسْتِعْمالِ لايَدْخُلُ إلا على الفِعْلِ لمانعٍ مَنَعَ الاسْمَ على جهةِ العارضِ ، وذلك أنَّه دَخَلَه معنى التَّحْضيضِ على الفِعْلِ ، وأَصْلُه الاسْتِفْهامُ [1] ، فالأَصْلُ في الموضوعِ يُعْمَلُ عليه كما يُعْمَلُ على الأَصْلِ في قياسِ النَّظائر ، وقد يُعْمَلُ على الأَصْلِ في الاستعمالِ ، وكلُّ / ٩٩أ ذلك بِحَسَبِ مُقْتَضى الأُصُولِ الثَّلاثةِ ، وهي : الأَصْلُ في الموضوعِ ، والأَصْلُ في قياسِ النَّظائرِ ، والأَصْلُ في الاسْتِعْمالِ .

وممّا يُوضِّحُ المانعَ على جِهَةِ العارضِ قولُهم : أيُّهم ضربتَ ؟ ، فَتَنْصِبُ لأنَّه مفعولٌ ، ومَوْقِعُ المفعولِ التَّأخيرُ ، وقد مَنَعَ من التَّأْخيرِ مانعٌ ، ولَمْ يُخْرِجْه ذلك مِنْ أنْ يكونَ المَوْقِعُ له في الأَصْلِ .

وتقولُ : ائْتني بَعْدَ ماتَفْرُغُ ، فَتَرْفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه في موقعِ الاسْمِ إذا قُلْتَ : ائْتني بَعْدَ ما زيدٌ أميرٌ [2] ، و (مَا) هاهنا بمنزلة (أَنْ) في أنَّها حرفٌ ، إلا أنَّها لاتَعْمَلُ في الفِعْلِ كما [لا] [3] يعملُ : سَوْفَ ، وهي مُنْفَصِلةٌ ممّا تَدْخُلُ عليه ، فهي بالاسْمِ أَحَقُّ في الأَصْلِ [4] .

وتقولُ : كِدْتُ أَفْعَلُ ، فَتَرْفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ في الأَصْلِ ، إذْ هو في مَوْضِعِ المفعولِ ، كقولك : كِدْتُ أنْ أَفْعَلَ ، بمنزلةِ : قَارَبْتُ أَنْ أَفْعَلَ ، إلاّ أنَّه حُذِفَتْ

---

(١) هلاّ مركَّبةٌ من : هَلْ ولا ؛ فلذا جعل أصلها الاستفهام . انظر : الكتاب ٣ / ٥ ، أسرار العربية ٣٢٩ ، شرح المفصل ٨ / ١٤٤ .

قال السيرافي : « رأى سيبويه أفعالاً ترتفعُ في مواضعَ لايقعُ فيها الاسم وأنَّه عَرَضَ فيها معانٍ اختاروا من أجلها لزومَ الفعلِ وتركَ الأصل ، فمن تلك المواضع : هلاّ يقولُ زيدٌ ذاك ، ثم قال قائلٌ : لايقولُ زيدٌ ذاك ، فينفي يقولُ ، فيُحَضِّض السامع على القول فيجعلُ مكان (لاَ) : هَلاّ ، ولَمّا كانت هَلاّ وأخواتُها للتحضيض ، ومعناهُنَّ معنى الأمر ؛ ذُكر الفعل لئلا يزولَ معنى التحضيض والأمر ، والموضعُ موضعُ ابتداءٍ » . شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ أ . وانظر : الكتاب ٣ / ١٠ ، التعليقة ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ .

ويُلحظ أن ماذكره السيرافي يدخلُ فيه أدوات التحضيض جميعاً ، وماذكره الشارح خاصٌّ بهلاّ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ١١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ أ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ذكر الشارح قبل أسطر أنَّ الحرف غير العامل إذا كان منفصلاً عن مدخوله فهو في أصل الوضع للاسم .

لِمُبالغةِ التَّقريبِ في : كُدْتُ ، وكذلك : كَرَبَ يَفْعَلُ [١] .

والشَّاعرُ إذا اضْطُرَّ رَدَّ [أنْ][٢] إلى الأَصْلِ ، كما قال :

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

وكذلك : عسى يَفْعَلُ ، وهو في عَسَى أَبْيَنُ ؛ لأنَّ الاسْتِعْمالَ : عَسى أَنْ يَفْعَلَ ، وحَذْفُ (أَنْ) فيه قليلٌ [٤] ، كما أنَّ ذِكْرَ (أَنْ) في : كُدْتُ ، قليلٌ .

ويجوزُ : ماأَحْسَنَ زيداً ، ولايجوزُ : مامُحْسِنٌ زيداً ؛ لأنَّه قَدْ عَرَضَ فيه مانعٌ من التَّصَرُّفِ ، ولَمْ يُخْرِجْه عن حدِّ الفِعْلِ ، فكذلك قد عَرَضَ مايَمْنَعُ من : أَنْ ، ولَمْ يُخْرِجْه ذلك عَنْ مَوْقِعِ الاسْمِ [٥] .

وتقولُ : جَعَلَ يقولُ ذاك ، فَتَرْفَعُ الفِعْلَ ؛ لأنَّه في موقِعِ المفعولِ ؛ إذ المعنى : آثَرَ أَنْ يقولَ ذاك ، وكذلك : أَخَذَ يقولُ [٦] ذاك ، بهذه المنزلةِ [٧] .

---

(١) إنما ذكر سيبويه هذه المسألة ؛ لأنّ الاسمَ لايقع خبراً لكاد ، وهذا في ظاهره ينقض مذهبه في أن المضارع مرفوعٌ بوقوعه موقع الأسماء ، إلاّ أنَّه وجَّهه على أنّ ذا الموقع للاسم في الأصل . انظر : الكتاب ٣ / ١١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ ب ، التعليقة ٢ / ١٣٠ ، المقتصد ٢ / ١٠٤٦ - ١٠٤٧ ، المتبع ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٣-١٤ .

(٢) ساقط من : ب .
ودخول أنْ على خبر كاد في الضرورة مذهبُ سيبويه والمبرد وكثير من النحويين ، وأجاز ابن مالك - على قلة - دخولها في غير الشعر . انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، ١٥٩ ، المقتضب ٣ / ٧٥ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩١ ، الارتشاف ٢ / ١٢٠ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٢٨ .

(٣) أ ، ب : يمحصا .
وقد تقدم تخريج البيت في ص : ٨٠١ .

(٤) هذا ظاهر كلام سيبويه ، ومذهب المبرد أنَّه ضرورة . انظر : الكتاب ٣ / ١٥٨ ، المقتضب ٣ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ١٢٠ ، توضيح المقاصد ١ / ٣٢٦- ٣٢٧ .
وانظر الحديث عن وجه رفع الفعل بعدها في : الكتاب ٣ / ١١ .

(٥) قال أبو عليٍّ الفارسي : « وأَحْسَنَ في : ما أَحْسَنَ زيداً ، فعلٌ واقعٌ موقع الاسم ، ولم يستعمل الاسمُ هنا ؛ ألا ترى أنَّه لايقال في التعجب : مامحسنٌ زيداً ، فالدليل على أنَّ أَحْسَنَ فعلٌ وقع موقعاً يجوز أنْ يقع فيه الاسمُ أنَّه في موضع خبر اسمٍ مبتدأ ، وهو (ما) ، وخبر المبتدأ قد يقع اسماً ويقعُ فعلاً ، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعلُ ، كما أنَّ يَفْعَلُ في قولك : كاد يَفْعَلُ ، واقعٌ موقع (فاعلٍ) ، ولم يقعْ (فاعِلٌ) موقعَه » . التعليقة ٢ / ١٣١ .وانظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٤ أ .

(٦) معادٌ في : أ ، ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، التعليقة ٢ / ١٣٢ .

وقِسْمةُ المواقعِ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ : موقعٍ لايَقَعُ فيه إلاّ الاسْمُ [١] ، وموقعٍ لايَقَعُ فيه إلاّ الفِعْلُ [٢] ، وموقعٍ للاسْمِ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ فيه الفِعْلُ [٣] ، وإنَّما كانَ للاسْمِ بحقِّ الأوَّليَّةِ ، وأنَّه يَعْمَلُ فيه عاملُ الاسْمِ .

---

(١) كموقع الفاعل ، والمفعول به الذي ليس أصله الخبر .

(٢) يريد بعد النواصب والجوازم للفعل المضارع .

(٣) كموقع المبتدأ ، والخبر ، والحال .... ، وأدخل فيه - كما تقدم - الموقع الذي يلي أدوات التحضيض ؛ إذ يرى أنَّه في أصل الوضع للاسم ، وإنْ كان في أصل الاستعمال للفعل ، كما أدخل فيه خبر كاد ؛ إذ هو في الأصل للاسم ، وإنْ كان لم يستعمل إلا في الشِّعر .

[بابُ][1] إذَنْ [2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إذَنْ مِن الإعمالِ والإلغاءِ ممّا لايجوزَ [3].

مسائلُ هذا البابِ :

/ ٩٩ب ما الذي يجوزُ في إذَنْ مِن الإعمالِ والإلغاءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَعْمَلَ إلاّ إذا كانَتْ جواباً مُبتدأةً ؟ [4].

ولِمَ جاز أنْ تُلْغى ؟.

وماحُكْمُ : إذَنْ - واللَّه - أجيئَك ؟ ولِمَ أُلْغِيَ القَسَمُ في هذا الموضِع ؟ [5].

ولِمَ جـاز : إذَنْ - واللَّه - أجـيـئَك، على الفَصْلِ ، ولم يَجُزْ : أُريدُ [أنْ] [6] -واللَّهِ- أجيئَكَ ؟ [7].

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن إعمال إذَنْ ، وذكر أموراً منها : شروط إعمالها ، وعلة إعمالها مع الفصل عن الفعل بالقسم ، وعلة امتناع الفصل مع أخواتها ، وحكم الإعمال إذا دخلت عليها الفاء أو الواو ، وحكمه إذا وقعت بين متلازمين كالمبتدأ والخبر ، وفعل الشرط وجوابه ، والقسم وجوابه ، وحكم الإعمال إذا فصلها عن الفعل غيرُ القسم ، ولغة الإهمال مع تحقق الشروط ، وحكم الإعمال إذا كان الفعل للحال ، ورأي الخليل في ناصب الفعل بعدها .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ إذَنْ إذا كانَتْ جواباً وكانت مبتدأةً ؛ عملت في الفعل عملَ أُرى في الاسم إذا كانتْ مبتدأةً ، وذلك قولك : إذَنْ أجيئَك ، وإذن آتيَك » . الكتاب ١ / ٤١٠ (بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومن ذلك - أيضاً - قولك : إذنْ - واللَّه - أجيئَك ، والقَسَمُ هاهنا بمنزلته في أُرى إذا قلتَ : أُرى - واللَّهِ - زيداً فاعلاً » . الكتاب ١ / ٤١٠(بولاق) ، ٣ / ١٢ (هارون) .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هـذا سـؤالٌ عـن قول سيبويه : « ولاتفصلُ بين شيءٍ مما ينصب الفعلَ وبينَ الفعلِ سوى إذنْ .... » إلى قوله : « فكرهـوا الفـصلَ لذلك ؛ لأنَّه حـرفٌ جـامـدٌ » . الكتـاب ١ / ٤١٠ - ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٢-١٣ (هارون) .

ولِمَ جاز أَنْ تُؤَخَّرَ وتُلْغَى ، ولَمْ يَجُزْ في شيءٍ مِنْ أَخواتِها ذلك ؟ [١] .

ومانظيرُها مِنْ ظَنَنْتُ وأخواتِها ؟ .

وماحُكْمُ إِذَنْ إِذا وَقَعَتْ بينَ الفاءِ والواوِ وبينَ الفِعْلِ ؟ ولِمَ جازَ فيها الإِعمالُ والإِلغاءُ في هذا الموضعِ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّها بالوقوعِ بَعْدَ الواوِ قَدْ خَرَجَتْ عن الابتداءِ ، وبعطفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ قَدْ صارتْ بمنزلةِ الابتداءِ ، فجاز فيها الوجهانِ لذلك ؟ .

ومانظيرُها مِنْ حَسِبْتُ وأخواتِها إِذا توسَّطَتْ ؟ [٣] .

ولِمَ جازَ : فإِذَنْ آتيُك ، وإِذَنْ أُكْرِمُك ، بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ؟ [٤] .

ومـا الشَّاهدُ في : ﴿ وإِذَنْ لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٥] ، وقراءةِ بَعْضِ العَرَبِ : ﴿ وإِذَنْ لايَلْبَثوا ﴾ ؟ [٦] .

وما الشّاهِدُ في : ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [٧] ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهي تُلغى وتُقَدَّم وتؤَخَّرُ ، فلما تصرَّفَتْ هذا التَّصَرُّفَ اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل ؛ كراهية أنْ يُشَبِّهوها بما يعمل في الأسماء نحو : ضربتُ وقتلتُ ؛ لأنَّها لاتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال .... ولاتكون إلا في أول الكلام لازمةً لموضعها لاتُفارقُه» . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنّ إذنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار ، إنْ شئت أعملتها كإعمالك أُرى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حسبتُ أخاك ، وإنْ شئت ألغيتَ إذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلتَ : زيدٌ حَسِبْتُ أخوك » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٣) هذه المسألة وردت في نصّ سيبويه السابق .

(٤) هذا سؤالٌ عن نص سيبويه السابق ، وقوله : « فأما الاستعمال فقولك : فإذنْ آتيَك ، وإذنْ أكرمَك » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) ، ومراد سيبويه بالاستعمال الإعمالُ بدليل قوله بعد ذلك : وأما الإلغاء .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا .... ﴾ الإسراء ٧٦ .

(٦) الرفع قراءة الجمهور ، والنَّصب قراءة أبيٍّ بن كعب وابن مسعود . انظر : مختصر ابن خالويه ٨٠ ، البحر المحيط ٧ / ٩٢ .

وانظر : الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٣ (هارون) .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ ... ﴾ النساء : ٥٣ .

وقد استشهد بها سيبويه على جواز إلغاء إذنْ إذا دخلت عليها الفاء . انظر : الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .

ولِمَ لاتَعْمَلُ إذَنْ إذا كانَ مابَعْدَها مُعْتَمِداً على ماقَبْلَها ؟ [١] .

ولِمَ لاتَعْمَلُ إذا كان الفِعْلُ الذي بَعْدَها للحالِ ؟ [٢] .

ومانظيرُها مِنْ قولِهم : كان أُرى زيدٌ ذاهباً ؟ فَلِمَ لاتَعْمَلُ في هذا ألبتَّةَ ؟ [١] .

وماحُكْمُ : أنا إذَنْ آتيك ؟ ولِمَ لاتَعْمَلُ في هذا المَوْضِعِ ، ولافي : إنْ تأْتِني [٣] إذَنْ آتِكَ ، ولافي : [إنِّي] [٤] إذَنْ أَذْهَبُ ؟ [٥] .

ومافي قولِ ابن عَنَمةَ الضَّبِّي [٦] :

أُرْدُدْ حِمارَكَ لاتُنْزِعْ سَوِيَّتَه . . إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ [٧] ؟

---

(١) هذان سؤالان عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّ إذنْ إذا كانت بينَ الفعْلِ وبينَ شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنَّها ملغاةٌ لاتنصبُ ألبتَّةَ ، كما لاتنصب أُرى إذا كانت بينَ الفعلِ والاسمِ في قولك : كانَ أُرى زيدٌ ذاهباً . وكما لاتعملُ في قولك : إنِّي أُرى ذاهبٌ ، فإذنْ لاتصلُ في ذا الموضع إلى أنْ تَنْصِبَ كما لاتصلُ أُرى هنا إلى أنْ تنصبَ . فهذا تفسيرُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .

(٢) هذه المسألة لم يذكرها سيبويه في هذا الموضع ، وإنما ذكرها بعداً في الربع الأخير من الباب ، وسيعيدها الشارح حيث ذكرها سيبويه .

(٣) ب : تأتيني .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : أنا إذَنْ آتيك ، فهي هاهنا بمنزلة أُرى حيث لاتكونُ إلا ملغاةً ، ومن ذلك - أيضاً - قولك : إنْ تأتني إذنْ آتك ؛ لأنَّ الفعلَ هاهنا معتمدٌ على ماقبلَ إذنْ » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١٤ (هارون) .
ويُلحظ أنَّ هذا السؤال مرتبطٌ بالسؤال المتقدِّم في هـ (١) فهو سؤالٌ عن التطبيق وذاك عن التقعيد .

(٦) ابن عَنَمةَ الضبِّي : « ... - بعد ١٥ هـ » .
هو عبداللّه بن عَنَمةَ بن حُرثان الضَّبِّي ، شاعرٌ مخضرمٌ ، وهو صحابيٌّ ، شهد القادسية . انظر : الإصابة ٣ / ٩٢ - ٩٣ ، الخزانة ٨ / ٤٧١ - ٤٧٢ .
ويعزى الشاهد - أيضاً - إلى سُلْميّ ويقال : سلام بن عُوَيّة الضبِّي ، ولعله من بني عُوَيَّة بن سُلْميّ بن زبّان الضبي . انظر : اللسان ١٣ / ١٤ (أذن) ، ١٤ / ٤١٦ (سوا) .

(٧) من أبيات من البحر البسيط ، أولها :
ماإنْ تَرى السَّيِّدُ زيداً في نفوسِهمُ . . كما تراهُ بنو كُوزٍ ومَرْهوبُ
السَّيِّدُ وزيدٌ وكوزٌ ومرهوبٌ أحياءٌ من بني ضبّة ، يقول : إنّ بني السَّيِّد لايقسمون لزيدٍ من التعظيم ، ولايوجبون له في نفوسهم من الحُرمة والتبجيل مايوجبُه ويقسمه بنو كُوز ومرهوب .
وقوله : اردد حمارك ، يخاطب به زيد الفوارس من بني زيد ، وأراد بالحمار فرسه على سبيل التَّهكُّم والسخرية ، والسَّوِيَّة : كساءٌ محشوٌّ بثُمامٍ ونحوه للحمار كالحِلْس للبعير . انظر : الخزانة ٨ / ٤٦٥ ، ٤٦٨ - ٤٧١ .

= /

فَلِمَ أَعْمَلَ إِذَنْ في هذا الموضعِ ؟ [١] .

ولِمَ جـــازَ : واللَّه إِذَنْ لا أَفْعَلُ ، ولَمْ يَجُزْ : إِذَنْ واللَّهِ أَفْعَلَ ، إلا بالنَّصْبِ ؟ فَلِمَ غَلَبَت اليمينُ إِذا تَقَدَّمَتْ ، ولَمْ تَغْلِبْ إِذا تَوَسَّطَتْ ؟ [٢] .

ولِمَ جـازَ : إِذَنْ واللَّهِ أَفْعَلَ ، على الإِيجـابِ ، ولَمْ يَجُزْ : واللَّهِ إِذَنْ أَفْعَلُ ، على الإِيجابِ [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ القَسَمَ إِذا تَقَدَّمَ لابُدَّ له مِنْ جـوابٍ ، وليس كـذلك إِذا تَوَسَّطَ ؟ .

/ = انظر : المفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ٣ / ١٤ ، الأصمعيات ٢٢٨ ، الحماسة ١٦٥ ، المعاني الكبير ٢ / ٧٩٣ ، المقتضب ٢ / ١٠ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٨ ، التعليقة ٢ / ١٣٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٨٦ ، إصلاح ماغلط فيه النمَّري ٨٠ ، شرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢ / ٢٩٥ ، شرح الحماسة للأعلم ١ / ١٢٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٧١ ، شرح المفضليات ٣ / ١٥٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، التذكرة السعدية ٧٦ ، الخزانة ٨ / ٤٦٢ - ٤٧١ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس هذا كقول ابن عَنَمةَ الضَّبِّي : أُرْدُدْ .... ؛ مِنْ قِبَل أنَّ هذا مُنْقَطِعٌ من الكلام الأوَّل وليس معتمداً على ماقبلَه ؛ لأنَّ ماقبلَه مستغنٍ » . الكتاب ١ / ٤١١ (بولاق) ، ٣ / ١١٤ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن ذلك أيضاً : واللَّه إِذَنْ لا أَفْعَلُ ؛ من قبل أنَّ أَفْعَلُ معتمدٌ على اليمين ، وإِذَنْ لغوٌ ، وليس الكلامُ هاهنا بمنزلته إذا كانت إِذَنْ في أوَّله ؛ لأنَّ اليمينَ هاهنا الغالبةُ ؛ ألا ترى أنَّك تقول إذا كانت إِذَنْ مبتدأةً : إِذَنْ واللَّه لا أفعلَ ؛ لأنَّ الكلام على إِذَنْ ، واللَّه لايَعْمَلُ شيئاً » . الكتاب ١ / ٤١١ - ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٤ - ١٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : واللَّه إِذَنْ أفعلَ ، تريدُ أنْ تُخْبِرَ أنَّك فاعلٌ لم يجز ، كما لم يجز : واللَّه أذهبُ إِذنْ ، إذا أخبرتَ أنَّك فاعلٌ ، فقُبْحُ هذا يدلُّك على أنَّ الكلامَ معتمدٌ على اليمين » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ (هارون) .

وفي هذا النَّص ملحوظتان :

إحداهما : أنَّ الوجه الصحيح لايُخالَفُ إلا إذا كان للمخالفة غرضٌ ، وقد ضبط : أفعلُ وأذهبُ ، في المثالين بالنَّصب ، وهو خلاف الوجه الصحيح ، وليس له غرضٌ في الكلام ؛ لأنَّ المراد الاستدلال على أنَّ القسم إذا وقع أوَّلاً فالفعل جوابٌ له بامتناع وقوع الفعل المثبت في المثالين من دون اللام والنُّون المؤكدة ؛ وهما يلزمان الفعل المثبت إذا كان جواباً للقسم . فمحور الكلام الاستدلال بذلك الامتناع وليس بيان عدم جواز النصب الذي قد تقدَّم في النص السابق في هـ (٢) .

والآخر : جاء المثال المنظَر بامتناعه في نسخة السيرافي والفارسي هكذا : واللَّه أذهبُ ، من دون إِذنْ ، وزادها محقِّق التعليقة معتمداً على مافي الكتاب المطبوع ، وذكرها وحذفها سواء ؛ لأنَّ مراد سيبويه : أنَّ مجيء الفعل المثبت جواباً للقسم من دون اللام والنُّون إذا وقعت بينهما إِذَنْ ؛ ممتنعٌ ، كما يمتنع مع عدم وقوعها بينهما . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٥ب ، التعليقة ٢ / ١٣٣ .

وما الشَّاهدُ في قولُ كَثيِّرِ عَزَّةَ :

/ ١٠٠ب لَئنْ عادَ لِيْ عَبْدُ العزيزِ بِمثْلِها ∴ وأَمْكَنَني مِنْها إِذَنْ لاأُقِيْلُها [١] ؟

وماحُكْمُ : إِنْ تَأْتِني آتِكَ وإِذَنْ أُكْرِمْك ؟ ولِمَ جاز فيه الجزمُ ، والنَّصْبُ ، والرَّفْعُ ؟ [٢] .

وماحُكْمُ : إِذَنْ عبدُاللّه يقولُ ذاك ؟ ولِمَ لايجوزُ فيها إلا الإلغاءُ في هذا الموضعِ ؟ ولِمَ جاز أنْ يليَها الاسْمُ ، ولَمْ يَجُزْ : كَيْ زيدٌ يقولُ ذاك ، ولا : أنْ زَيدٌ يقولُ ذاك ؟ [٣] .

---

(١) من البحر الطويل ، من أبياتٍ ألحقها بقصيدةٍ مدح بها عبدالعزيز بن مروان ، لم يبق منها إلا أبياتٌ ، وأول الأبيات الملحقة :

وإنَّ ابنَ ليلى فاه لي بمقالةٍ ∴ ولو سِرْتُ فيها كنتُ ممَّنْ يُنيلها

وقبل الشاهد :

حَلَفْتُ بربِّ الراقصاتِ إلى منى ∴ يغولُ البلادَ نصُّها وذميلُها

الرقص : ضربٌ من الخبب في العَدْو ، حلف بربِّ الإبل التي يسار عليها إلى الحج ، وتغول البلاد : تقطعها ، والنّص والذميل : ضربان من العَدْو . وبمثلها : أي بمثل المقالة التي قالها لي وكان ابن مروان قد حكَّم كثيِّراً ، فحكم أن يكون مكان ابن رُمّانة كاتب ابن مروان وصاحب أمره ، فردّه ابن مروان لمبالغته في الطلب وأخرجه ، فخرج نادماً على ماحكم ، وقوله : إذن لا أُقيلها : أي أطلب منه مالا اعتراض عليَّ فيه ولاقَدْح . انظر : شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، الخزانة ٨ / ٤٧٧ .

انظر : ديوانه ٣٠٥ ، الكتاب ٣ / ١٥ ، الجمل ١٩٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٧ أ ، الأغفال ١ / ٣٧١ ، البغداديات ٢٣٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٥ ، الحلل ٢٦٦ - ٢٦٧ ، شرح المفصل ٩ / ١٣ ، المستوفى ٢ / ٥٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٧ أ ، شرح شواهد المغني ١ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ١ / ٧٨ - ٨٢ ، الخزانة ٨ / ٤٧٣ - ٤٨٠ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنْ تأتني آتكَ وإذنْ أُكرِمْك ، إذا جعلتَ الكلام على أوّله ولم تقطعْه ، وعطفتَه على الأول ، وإنْ جعلته مستقبلاً نَصَبْتَ ، وإنْ شئت رفعتَه على قول مَنْ ألغى ، وهذا قول يونُسَ ، وهو حَسَنٌ ؛ لأنّك إذا قطعتَه من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذنْ أَفْعَلُ ، إذا كُنْتَ مجيباً رجلاً » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : إذنْ عبدُاللّه يقولُ ذاك ، لايكونُ إلا هذا ؛ من قِبَل أنَّ إذنْ الآن بمنزلة : إنّما وهل ، كأنّك قلت : إنّما عبدُ اللّه يقول ذاك ، ولو جعلتَ إذنْ هاهنا بمنزلة كَيْ وأَنْ لَم يَحْسُنْ ؛ من قِبَلِ أنّه لايجوزُ لك أن تقول : كي زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا أنْ زيدٌ يقولَ ذاك ، فلمّا قَبُح ذلك جُعلت بمنزلة : هلْ وكأنّما وأشباههما » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٥ - ١٦ (هارون) .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ العَرَبِ : إذَنْ أَفْعَلُ ، في الجوابِ بالإلغاءِ على كُلِّ حالٍ [1] ؟ وهل ذلك لأنَّها لَمَّا خَالَفَتْ أخواتِها [بما][2] يَصْلُحُ فيها من الإلغاءِ ؛ أَخْرَجَها عَنْ حدِّها في الإعمالِ ، والأوَّلُ أَقْيَسُ ؛ لأنَّها تَنْقُلُ الفِعْلَ نَقْلَيْنِ : إلى الاستقبالِ [3] ، والجوابِ ؟.

ولِمَ جاز : إذَنْ أَظُنُّه فاعلاً ، وإذَنْ إخالُك[4] كاذباً ، إذا كانَ الفِعْلُ للحالِ ؟[5].

وماوَجْهُ قولِ الخليلِ : إنَّ أَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَ إذَنْ [6] ؟ وهل ذلك لأنَّه رآها تَعْمَلُ تارةً ، وتُلْغَى تارةً كحَتَّى وأخواتِها ؟.

ولِمَ أَلْزَمَه[7] سيبويهِ أنْ يَنْصِبَ [8] في اعتمادِ الفِعْلِ على ماقَبْلَه في قولِه : عَبْدُاللَّهِ إذَنْ يأتيكَ ؛ إذْ معناه معنى : إذَنْ يأتيَك عبدُاللّه ؟ [9].

وهل يَنْقَلِبُ عليه هذا المعنى ، فيُقالُ له : فانْصِبْ بها في التَّوَسُّطِ بينَ الاسْمِ والفِعْلِ ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ؟.

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناساً من العرب يقولون : إذَنْ أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرتُ يونُسَ بذلك فقال : لاتُبْعِدَنَّ ذا ، ولم يكن ليرويَ إلا ماسَمِع ، وجعلوها بمنزلة : هَلْ وبَلْ » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أ ، ب : الاستعبار .

(٤) أ ، ب : أخاك .

(٥) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ إذا حُدِّثتَ بالحديث : إذَنْ أظُنُّه فاعلاً ، وإذَنْ إخالُك كاذباً ، وذلك لأنَّك تُخبر أنَّك تلك السَّاعة في حالِ ظنٍّ وخيلة ، فخرجتْ منْ باب أنْ وكَيْ ؛ لأنَّ الفعل بعدهما غيرُ واقعٍ ، وليس في حالِ حديثك فعلٌ ثابتٌ ، ولَمَّا لم يجزْ ذا في أخواتها التي تُشَبَّهُ بها جُعلت بمنزلة إنَّما » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١١٦ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد ذكر لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قال : أنْ مُضْمَرةٌ بعد إذَنْ » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٧) أ ، ب : ألزم .

(٨) معادٌ في أ ، ب .

(٩) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كانت ممّا يُضمر بعده أَنْ ، فكانت بمنزلة اللام وحتّى ؛ لأضمرتَها إذا قلتَ : عبدُاللّه إذَنْ يأتيك ، فكان ينبغي أنْ تنصبَ : إذَنْ يأتيَك ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، ولم يُغَيِّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذَنْ يأتيَك عبدُالله ، كما يتغيَّر المعنى في حتّى في الرَّفع والنَّصب » . الكتاب ١ / ٤١٢ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون).

وهل له أَنْ يَنْفَصِلَ مِنْ هذا بأنَّها إذا كانَتْ حَرْفاً عاملاً ؛ أَشْبَهت (أُرى) في أنَّها عامِلَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تُلْغَى ، ولاتُلْغى : أنْ ؟.

الجـواب :

الذي يجـوزُ في إذَنْ الإعـمـالُ إذا كـانَتْ جـواباً مُبْتَدأةً ، والفِعْلُ بَعْدَها على الاسْتِقْبالِ ، ولم يَكُنْ مُعْتَمِداً على ماقَبْلَها [1] ؛ لأنَّها إذا كانَتْ جواباً للاسْتِقْبالِ ؛ فَقَدْ نَقَلَتْ الفِعْلَ نَقْلَيْنِ ، فَصَلَحَ أنْ تَعْمَلَ على قِياسِ أخواتِها ؛ لِتَغْيِيرِ الفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ [2].

فأما إذا كانَتْ مُبْتَدأةً فَتَعْمَلُ ؛ لأنَّها مُوافِقةٌ لمعنى [3] الجوابِ ؛ إذ الحَرْفُ الذي يَدُلُّ على الجوابِ كالحَرْفِ الذي يَدُلُّ على السُّؤالِ في أنَّ له صَدْرَ الكلامِ ، [ولأنَّها لما كانَتْ لها حالان : حالُ قُوَّةٍ ، وحالُ ضَعْفٍ لاتَعْمَلُ فيها ، وكانَ صَدْرُ الكلامِ] [4] حالَ قُوَّةٍ ؛ وَجَبَ أنْ تَعْمَلَ بهذا الوَجْهِ مع الأَسْبابِ الأُخَرِ [5].

---

(١) هذه شروط إعمال إذَنْ ، وبقي شرطٌ خامس ، وهو ألا يفصلَ بينها وبين الفعل بغير القسم ، وسيذكره الشارح قريباً . انظر هذه الشروط في : الكتاب ٣ / ١٢ - ١٦ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٤ - ١٠٥٥ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٧ - ١٨٩ .

(٢) قال السيرافي : « وأما إذَنْ فإنّها إذا وقعتْ أولاً نَصَبَتْ ، وإنَّما يُنْصَبُ بها لأنَّها تكونُ جواباً ومابعدَها مستقبلٌ لاغير ، وذلك إذا قال لك إنسانٌ : أنا أودُّك ، قلتَ : إذنْ أُكْرِمَك ، وإنّما أردْت إكراماً تُوقِعُه في المستقبل ، فصارت بمنزلة أنْ في وقوعها للمستقبل من الأفعال » . شرح السيرافي ١ / ١٥ ب . وانظر ماتقدم في ص : ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ .

(٣) ب : تلغى .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) قال أبو علي الشلوبين : « وإنْ شئت قلت : إذَنْ جوابٌ وجزاءٌ ، فمن حيث كانت كذلك كان الواجبُ لها صدرَ الكلام ؛ لأنّ الجزاء له صدرُ الكلام ، وكذلك الجواب ، أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم ، فلمّا اتَّسع فيها وأُخِّرت عن الفعل أو وسِّطت ؛ كان لها بذلك حالان ؛ أقواهما التقدُّم على الفعل في صدر الكلام .... فلما شُبِّهت بالظَّنّ من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي الظَّنّ الإعمالَ خُصَّ به أقوى حالي إذنْ وهو التقدُّم في صدر الكلام ، وأضعف حالي الظَّنّ الإلغاءُ فخُصَّ به الحالةُ الأخرى الضَّعيفة » . شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٦ب ، شرح التسهيل ٤ / ٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٧ .

فأمّا إذا كانَ مابَعْدَها مُعْتَمداً على ماقَبْلَها ؛ فلا تَعْمَلُ لأنَّها بمنزلةِ الاعتراضِ في أنَّ دُخُولَها كخروجها [١] ؛ إذْ كانَتْ مِمَّا يَصِحُّ أنْ يُلْغى .

وإنّما جازَ أنْ تُلْغى لأنَّها مِمّا يَصِحُّ أنْ يُسْتَدْرَكَ به في آخرِ الكلامِ ، كقولِ القائلِ: أنا أُكْرِمُكَ إذَنْ [٢] ، فَتَدُلُّ بذلك على معنى الجزاءِ ، إذا قال له : أنا آتيكَ ، وقد كان بنى كلامَه على غيرِ حرفِ الجوابِ ؛ إذْ لو قالَ : أَنا أُكْرِمُكَ ، وسَكَتَ ؛ لَفُهِمَ المعنى [٣] .

وتقولُ : إذَنْ - واللّهِ - أجيئَكَ ، فتُلْغي القَسَمَ ؛ لأنَّه قَدْ تَوَسَّطَ ، ولاتُلْغَى إذَنْ [٤] .

وإنّما جازَ الفَصْلُ بينَ إذَنْ وبينَ مَعْمولِها [٥] ، ولَمْ يَجُزْ في أخواتِها ؛ لأنَّها لَمّا كانَتْ مِمّا يَصْلُحُ فيها الإلغاءُ ، وهو أشدُّ من الفَصْلِ ؛ جازَ الفَصْلُ مع الإعمالِ بما يُؤَكِّدُ الكلامَ ، وليس ذلك في شيءٍ مِنْ أخواتِها [٦] ، ونظيرُها في جوازِ الإلغاءِ والإعمالِ

---

(١) إلغاء إذنْ إذا وقعت بين متلازمين مطلقاً مذهب البصريين ، وأجاز هشامٌ الضرير الإعمالَ إذا وقعت بين مبتدأ وخبر ، وأجازه الكسائي إذا وقعت بين اسم إنّ وكان وخبريهما ، ووافقه الفراء في الأولى . انظر : الكتاب ٣ / ١٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٤ ، ٢ / ٣٣٨ ، المقتضب ٢ / ١٠ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، الجمل ١٩٥ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ب ، التبصرة ١ / ٣٩٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ - ١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٨-١٨٩ ، هشام بن معاوية الضرير ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) انظر في جواز تأخر إذن عن الفعل : الكتاب ٣ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٢٠ .

(٣) انظر في تعليل إلغائها : شرح السيرافي ٣ / ١٩٦ب ، المقتصد ٢ / ١٠٥٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٦ .

(٥) لايجوز الفصل عند الجمهور إلا بالقسم أولا النافية ، وأجاز الكسائي وهشام الضّرير الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائي إعمالُ إذنْ ، واختار هشامٌ إهمالَها ، وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصلَ بالظرف والجار والمجرور ، كما أجازه ابن طاهر وابن بابشاذ بالدعاء والنّداء . انظر : الكتاب ٣ / ١٤ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، الجمل ١٩٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ ، المقرب ١ / ٢٦٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٧ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٩ ، الأبدي النحوي ١٣٩ ، هشام الضرير ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٣ ، المقتضب ٢ / ١١ .

ظَنَنْتُ وأخواتُها [١].

وإذا وَقَعَتْ إِذَنْ بينَ الفاءِ والواوِ وبينَ الفعْلِ ؛ جازَ فيها الإعمالُ والإلغاءُ [٢].

أمَّا الإلغاءُ فلأنَّها قَدْ خَرَجَتْ عن الابتداءِ في اللَّفْظِ بتقَدُّمِ الفاءِ والواوِ ، وأمَّا الإعمالُ فلأنَّها على تقديرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، فما بَعْدَ الواوِ في الجُمْلَةِ مبتدأٌ [٣] ، وفي التَّنْزيلِ : ﴿ وإِذَنْ لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ بالرَّفْعِ على الاعتمادِ على تَقَدُّمِ الواوِ ، وقرأ بعضُ العربِ : ﴿ وإِذَنْ لايَلْبَثُوا خِلافَكَ إلاّ قَليلاً ﴾ [٤] على تقديرِ عَطْفِ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، وفي التَّنزيل : ﴿ فَإِذَنْ لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾.

وتقولُ : أنا إِذَنْ آتيكَ ، فلا تَعْمَلُ هاهنا ؛ لاعْتِمادِ الفِعْلِ على [ما] [٥] قَبْلَها ، وكذلك : إنْ تأْتني إِذَنْ آتكَ ، وإنِّي إِذَنْ أَذْهَبُ [٦].

وقال ابنُ عَنَمَةَ الضَّبِّيُّ :

أُرْدُدْ حِمارَكَ لاتُنْزَعْ سَوِيَّتَهُ ... إِذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكْروبُ [٧]

فهذا على خلافِ الجزاءِ بإِنْ ؛ لأنَّها لابُدَّ لها من جوابٍ ، وليس كذلك النَّهْيُ ؛ لأنَّه يَصْلُحُ بغيرِ جوابٍ ؛ فلذلك استُأْنِفَ ، فَأَعْمَلَ إِذَنْ في قولِه : يُرَدَّ [٨].

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٢ - ١٣ ، المقتضب ٢ / ١١ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٦ - ١٠٥٧ ، اللباب للعكبري ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، شرح المفصل ٧ / ١٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٢) ذكر العكبري والفرخان أنَّ الإلغاء أحسن ، وهو ظاهر كلام الأخفش . انظر : معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، اللباب ٢ / ٣٦ ، المستوفى ٢ / ٥٧ - ٥٨ .

(٣) انظر في الإلغاء والإعمال وتوجيههما : الكتاب ٣ / ١٣ - ١٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، المقتضب ٢ / ١١-١٢ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ أ - ب ، ٣ / ١٩٦ب - ١٩٧ أ ، المتبع ٢ / ٥١٤ - ٥١٥ ، شرح المفصل ٧ / ١٦ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٨٠٨ هـ ٦ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٨١٤ هـ ١ .

(٧) تقدم مخرجاً في ص : ٨٠٩ .

(٨) انظر في توجيه الشاهد : الكتاب ٣ / ١٤ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، التعليقة ٢ / ١٣٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٠ ، المستوفى ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، الخزانة ٤ / ٤٦٢ - ٤٦٥ .

وتقـولُ : واللّهِ إذَنْ لا أَفْعَلُ ، بـالرَّفْعِ على جـوابِ القَسَمِ ، فـأمّا : إذَنْ واللّهِ لا أَفْعَلَ ؛ فـبـالنَّصْبِ ؛ لأنَّ القَسَمَ مُلْغىً في هذا المَوْضِعِ ، فـاليـمينُ إذا تَقَدَّمَتْ ؛ لاتُلْغى ، وإذا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرتْ ؛ / ١٠١ أ تُلْغى [١] .

وتقولُ : إذنْ - واللّهِ - أَفْعَلَ ، على الإيجابِ ، ولايجوزُ : واللّهِ إذَنْ أَفْعَلُ ، على الإيجابِ ؛ لأنَّه حينئذٍ [٢] جوابُ القَسَمِ ، بمنزلةِ : واللّهِ أَفْعَلُ ؛ أي : لا أَفْعَلُ ، ولو كانَ إيجاباً ؛ كان : لأَفْعَلَنَّ [٣] ، وقال كُثَيِّرُ عَزَّةَ :

لَئنْ عادَ لي عَبْدُالعزيزِ بِمِثْلِها ... وأَمْكَنَني مِنْها إذَنْ لا أُقِيْلُها [٤]

فجاءَ بجوابِ القَسَمِ ، وأَلْغى إذَنْ [٥] .

وتقـولُ : إنْ تَأْتِني آتِكَ وإذَنْ أُكْرِمْك ، فـيـجـوزُ فـيـه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ : الجـزمُ على الإلغاءِ ، والنَّصْبُ بالاعتمادِ على الواوِ ، والرَّفْعُ لأنَّ إذَنْ قد وَقَعَ بينَ الواوِ والفِعْلِ [٦] .

وتقـولُ : إذَنْ عَبْدُاللّهِ يقولُ ذاك ، بالرَّفْعِ ؛ لِدُخولِ إذَنْ على الاسْمِ ، وإنَّما جازَ دُخولُه على الاسْمِ ؛ لأنَّه ممّا يَصْلُحُ فيه الإلغاءُ ، فيصيرُ بمنزلةِ الحرفِ الذي لايَعْمَلُ ، كقولك : هلْ ، وبلْ ، وما أَشْبَهَ ذلك . ولايجوزُ مِثْلُ ذلك في شيءٍ مِنْ أخواتِ إذَنْ ؛ لأنَّها تُلْغَى ، فتَصيرُ بمنزلةِ الحَرْفِ الذي لايَعْمَلُ [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٤ - ١٥ ، المقتضب ٢ / ١١ ، شرح السيرافي ١ / ١٦ب ، التعليقة ٢ / ١٣٣ .

(٢) ب : ح ، وهي اختصار : حينئذ .

(٣) قال الفارسي : « قُبْحُ جواز الإيجاب هنا يَدُلُّ على أنَّ النَّصب لايكونُ في الفعلِ بإذَنْ ، وأنَّه مُعْتَمِدٌ على اليمين ، ويرادُ به النَّفي ، إذ كـان الإيجـاب لايكون هنا .... إنَّمـا حذفت لا من قـولك : واللّه أَفْعَلُ ، ونحـوه في هذا الموضع ؛ لأنَّ النَّفيَ فـيه لايلتـبس بالإيجاب ؛ لأنَّه لو كـان الفِعلُ مـوجـباً باليـمين لَلَزِمَه اللاّمُ والنُّونُ فتـقـول : لأفعلَنَّ ، واللاّمُ وحدَها في لغةٍ ليست بالأكثر ، حكاها سيبويه » . التعليقة ٢ / ١٣٣ .

(٤) تقدَّم مخرجاً في ص : ٨١١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩٧أ ، البغداديات ٢٣٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٤ ، إعراب الحماسة ٢٩ب ، الخزانة ٨ / ٤٧٣ - ٤٧٦ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٧أ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٧ .

(٧) انظر الحديث عن الاتساع في إذن ، في : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٨ .

وبعضُ العَرَبِ يقولُ : إذَنْ أَفْعَلُ ، في الجوابِ ، فيُلْغيها على كُلِّ حالٍ [١] ، ووجْهُ قوله أنَّه لَمّا جازَ فيها الإلغاءُ ، ولَمْ يَجُزْ في شيءٍ مِنْ أخواتِها ؛ تَوَجَّهَ فيها أنْ تُشَبَّهَ حالُها في المواضعِ التي تَقَعُ فيها بحالِها في المواضعِ التي تُلْغَى ، فَتَجْرِيَ على منهاجٍ واحدٍ ؛ لِتَتَشاكَلَ أحوالُها ، والأوَّلُ أَقْيَسُ ؛ لأنَّها تَنْقُلُ الفِعْلَ نَقْلَيْنِ [٢] ، فَيَجِبُ أَنْ تَعْمَلَ في الحالِ التي تُوْجَدُ فيها مِثْلُ هذه العِلَّةِ ، ولاتُلْبَسَ بالعوارضِ التي تَضْعُفُ بها أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أخواتِها .

وتقولُ : إذَنْ أَظُنُّه فاعلاً ، وإذنْ إخالُك كاذباً ، إذا كانَ الفِعْلُ على معنى الحالِ ؛ لأنَّها لَمْ تَنْقُلْه نَقْلَيْنِ على هذا الوجه ، فصارتْ بمنزلةِ سَوْفَ في أنَّها لاتَعْمَلُ [٣] .

والخليلُ يَذْهَبُ إلى إضمارِ أَنْ بعد إذَنْ [٤] ، ووَجْهُ قوله أنَّه وَجَدَها بمنزلةِ الفاءِ وأخواتِها تَعْمَلُ تارةً ، ولاتَعْمَلُ تارةً ، فقاسَها على الأحْرُفِ الخَمْسَةِ التي تُضْمَرُ بَعْدَها أنْ .

وخالَفَهُ سيبويهِ ، وأَلْزَمَه مِنْ ذلك أَنْ تَعْمَلَ في قولك : عَبْدُاللّهِ إذَنْ يأتيكَ ؛ لأنَّه

---

(١) يعني أنَّه يُلغيها مع استيفاء شروط الإعمال ، وهذه اللغة حكاها عيسى بن عمر ، وقَبِلَها يونُسُ وسيبويه والبصريون ، ونُقِل عن الكسائي والفراء أنهما لم يُجيزا ذلك ، وذكر ابنُ طاهر أنَّ إذنْ إنما أُلغيت فيما حكاه عيسى ؛ لأنّ الفعل بعدها حالٌ لامستقبلٌ . وماذكره إنكارٌ للغةٍ رواها أئمةٌ يعلمون شروط إعمال إذَنْ ، فلم يكونوا ليثبتوها إلا بعد تثبُّتٍ .

انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، الأصول ٢ / ١٤٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٦ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٩ .

(٢) يعني : الجواب والاستقبال . انظر ماتقدم في ص : ٧٧٨ هـ ٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، المقتضب ٢ / ١٢ ، الأصول ٢ / ١٤٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٥٦ ، اللباب ٢ / ٣٧ .

(٤) عبارة الشارح موهمة ، فقد ذكر سيبويه أنه سمع من الخليل أنَّ الناصب إذنْ بنفسها ، ونَقَل عن بعضهم أنَّه يذهب إلى أنَّ الناصب أَنْ مضمرةً بعد إذَنْ .

والذي حكى هذا المذهب عن الخليل هو أبو عبيدة ، وممّن اختاره الزجاج والفرخان . انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح السيرافي ١ / ١٥ ب ، ٣ / ١٩٦ ب ، المستوفى ٢ / ٥٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٩٥ .

على معنى : إذَنْ / ١٠١ب يأتيَكَ عَبْدُاللَّه [١] .

ولايَنْقَلِبُ هذا على سيبويه ؛ لأنَّه إنَّما يُعْمِلُ تلك الأَحْرُفَ تارةً ، ولايُعْمِلُها تارةً [٢] ؛ لاختلافِ المعنى ، فأمَّا إذَنْ فإنَّها تُلْغَى تارةً ، وتُعْمَلُ تارةً ، لأنَّها تُشْبِهُ حَسِبْتُ وأخواتِها في الاسْتِدْرَاكِ بها تارةً ، والاعْتمادِ عليها تارةً .

---

(١) قال الفارسي : « يقول : لو كان النَّصبُ بعدها بإضمار أنْ ؛ لكنتَ تنصبُ بها إذا كان مابعدها معتمداً على ماقبلها كما تنصبُ إذا لم يكن مابعدها معتمداً إلا عليها ، نحو : إذنْ يأتيَك . في الجواب » . التعليقة ٢ / ١٣٥ . وانظر : الكتاب ٣ / ١٦ .

(٢) يُريد بالأحرف الفاءَ وأخواتِها ، وقد أسند إليها العمل تجوُّزاً . انظر ماسبق في ص : ٧٧٦ هـ ٥ .

بابُ [حتَّى][1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (حتّى) مِن الإعمالِ والإلغاءِ ممّا لايجوزُ[1].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (حتَّى) مِن الإعمالِ والإلغاءِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ تَعْمَلَ إذا كانَتْ للحالِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَخْرُجُ عَنْ إضمارِ : أَنْ ؛ إذْ كانت (أَنْ) للاسْتِقْبالِ ؟.

ولِمَ عَمِلَتْ على وَجْهَيْنِ : معنى إلى أَنْ ، ومعنى كَيْ ، وأُلْغِيَتْ على وَجْهَيْنِ : سببٍ متقدِّمٍ للحالِ مُنْقَطِعٍ عنه ، وسببٍ مُتَّصِلٍ بالحالِ ؟[4].

ولِمَ لاتَنْصِبُ إلا بإضمارِ : أَنْ[5] ؟ ولِمَ جاز فيها إضمارُ : أَنْ ، وتركُ إضمارِه ، ولَمْ يَجُزْ في أُخْتِها ، وهي إلى ، وقَدْ شَارَكَتْها في معنى النِّهايةِ ؟ وهل ذلك لأنَّ (إلى) نقيضةُ مِنْ ، فَجَرَتْ على حدِّها ، وليستْ (حتّى) نقيضةَ : مِنْ ؛ إذْ كانَتْ تَجْري على طريقةِ : مِنْ كذا إلى كذا ، ولايقالُ : مِنْ كذا حتّى كذا ، على مقابلة (مِنْ)

---

(١) ساقط من : ب .
وانظر الباب في : الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن أحكام الفعل المضارع بعد حتى ، فبيَّن الوجهين اللذين ينصب فيهما ، والوجهين اللذين يرفع فيهما .

(٣) قد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « واعلم أنّ حتّى يُرفَعُ الفعلُ بَعْدَها على وجهين : تقول : سرتُ حتى أَدْخُلُها .... فإذا قال : حتّى أدخُلها ، فكأنّه يقول : سرتُ فإذا أنا في حالِ دُخول .... وأما الوجه الآخر : فإنّه يكونُ السَّيرُ قد كانَ وما أشبهه ، ويكونُ الدخولُ وما أشبهه الآن » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ -١٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عامٌ ، سيُفَصِّلُه الشارح قريباً .

(٥) لم يذكر سيبويه في هذا الباب إضمار أنْ بعد حتّى استغناء بما ذكره في باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ٥-٦ .

في الانْتهاءِ [١] ، وإنَّما (إلى) نهايةٌ في المكانِ ، و (حتَّى) نهايةٌ في تعظيمٍ ، أو تحقيرٍ، أو ماجرى هذا المَجْرى مِنْ غيرِ المكانِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ على معنى : سِرْتُ إلى أنْ أَدْخُلَها ، ولَمْ يَجُزْ على معنى : سِرْتُ فأنا أدخلُها الآنَ ماأُمْنَعُ ؟ [٢].

ولِمَ وَجَبَ أنْ يكونَ النَّاصبُ في الفِعْلِ هاهنا هو الجارَّ في الاسْمِ إذا كانَ غايةً ؟ ولِمَ نُصِبَ الفِعْلُ في الغايةِ ، وجُرَّ الاسْمُ في الغايةِ ؟ [٣].

وماحُكْمُ : كَلَّمْتُه حتّى يأْمُرَ لي بشيءٍ ؟ ولِمَ وَجَبَ النَّصْبُ على معنى : كَلَّمْتُه كي يأْمُرَ لي بشيءٍ ، ولَمْ يَجِبْ على معنى : كَلَّمْتُه فإذا هو يأْمُرُ لي بشيءٍ ؟ [٤].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ على معنى أنَّ السَّيرَ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ الآنَ ، بمعنى : / ١٠٢ أ سِرْتُ فأدْخُلُها الآنَ ؟ [٥].

ولِمَ جازَ في (حتَّى) الإعمالُ والإلغاءُ ؟ وهل علَّتُها كعِلَّةِ (إذَنْ) في الإعمالِ والإلغاء ؟.

---

(١) تقدَّمت هذه المسألة في ص : ٧٨٩ هـ ٧ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلمْ أنَّ حتَّى تَنْصِبُ على وجهين : فأحدُهما أنْ تجعلَ الدُّخولَ غايةً لمسيرك ، وذلك قولك : سرتُ حتّى أدخلَها ، كأنَّك قلتَ : سرتُ إلى أنْ أدخلَها » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٦-١٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فالنّاصبُ للفعْلِ هاهنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً ، فالفعْلُ إذا كان غايةً نُصِبَ، والاسمُ إذا كان غايةً جُرَّ ، وهذا قولُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأما الوجهُ الآخَرُ فأنْ يكونَ السَّيرُ قد كانَ والدُّخولُ لم يكنْ ، وذلك إذا جاءت مثلَ كَيْ التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها ، وذلك قولُك : كلَّمْتُه حتى يأْمُرَ لي بشيءٍ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ حتَّى يُرْفَعُ الفعْلُ بعدها على وَجْهَين ، تقول : سرتُ حتى أدخلُها ، تعني أنَّه كان دخولٌ مُتَّصِلٌ بالسَّير كاتِّصاله به بالفاء إذا قلت : سرتُ فأدخلُها ....» إلى قوله : « فحتّى صارت هاهنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ؛ لأنَّها لم تجئ على معنى : إلى أنْ ، ولامعنى كَيْ ، فخرجت من حروف النَّصب كما خرجتْ إذنْ منها في قولك : إذَنْ أظنّك » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٧ - ١٨ (هارون) .

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها الآنَ ماأُمْنَعُ [١] ؟ ولِمَ وَجَبَ الرَّفْعُ في هذا على معنى : سيرٌ قد مَضَى وانْقَطَعَ ، ودخولٌ الآنَ في الحالِ ؟ وكيفَ يكونُ سبباً للدُّخولِ مع انقطاعِه ؟ وهل ذلك لأنَّه سَيْرٌ أدَّى إلى الدُّخولِ بتقريبِه منه ، وإن انْقَطَعَ مُدَّةً مِن الزَّمانِ لبعضِ العوائقِ التي تَعُوْقُ ، فهو سَبَبٌ بتقريبِه مِن الدُّخولِ ؟ .

وماحُكْمُ : لقد رأى منِّي عاماً أَوَّلَ شيئاً حتّى لاأَسْتَطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ [٢] ؟ ولِمَ جاز أنْ يكونَ مارأى عاماً أوَّلَ - مع انْقطاعِه - سبَباً تَمْتَنِعُ معه استطاعتُك أنْ تُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ ؟ وهل ذلك لِذِكْرِهِ في هذا العامِ مايُوجِبُ مِن الارْتِداعَ عَنْ كلامِه لِما رآه في العامِ الأوَّلِ ؛ فهو كالحاضرِ الذي يُوجِبُ الارْتِداعَ عَنْ كلامِه العامَ ؟ .

ولِمَ لاتَرْفَعُ إلا على معنى السَّبَبِ المؤدِّي إلى الثَّاني ؟ وهل ذلك لأنَّها لمّا خَرَجَتْ عَنْ [معنى] [٣] الغايةِ ؛ خَرَجَتْ إلى مايُشاكِلُ الغايةَ مِنْ تأْدِيَةِ الأوَّلِ إلى الثَّاني ؛ على معنى السَّبَبِ ، والذي يَجْمَعُهما المنْتَهى ، إلا أنَّ المُنْتَهى في الغايةِ بمنزلةِ مُنْتَهى المكانِ [٤] ، مثلُه في : إلى ، والمُنْتَهى في السَّبَبِ ماأدَّى إليه السَّبَبُ ؟ .

وما الشَّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

فياعَجَباً حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني ∴ كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ [٥] ؟

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا الوجهُ الآخرُ فإنَّه يكونُ السَّيرُ قد كان وما أشبهه ، ويكونُ الدُّخولُ وما أشبهه الآنَ ، فمن ذلك : لقد سرتُ حتّى أدخلُها ما أُمْنَعُ ؛ أي حتّى إنِّي الآنَ أدخلُها كيفما شئتُ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُ الرَّجُل : لقد رأى منِّي عاماً أوَّلَ شيئاً حتى لا أستطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العام بشيءٍ » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : الكلان . وهو تحريف .

(٥) من الطّويل ، من قصيدةٍ هجا بها جريراً ، وهي من النقائض ، وأوّلها :

منّا الذي اخْتيرَ الرِّجالَ سماحةً ∴ وخيْراً إذا هبّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

الخَيْر بكسر الخاء : الكرم ، وهو من تقييدات البغدادي ، والزَّعازع : جمع زَعْزَع ، وهي الرِّيح التي تَهُبُّ بشدَّةٍ ، وعنى بذلك الشتاء ، وفيه تَقِلُّ الألبان ، وتُعْدَم الأزواد ، ويبخَلُ الجواد ، وكليبٌ : جدُّ رهطِ جرير ، / =

ولِمَ صارَ الرَّفْعُ في الفِعْلِ كالرَّفْعِ في الاسْمِ ؟ وهل ذلك لأنَّها في هذا الموضِعِ حرفٌ مِنْ حروفِ الابتداءِ ، والمُنْتَهى في معنى الجملةِ ، وهو مُنْتَهى السَّبَبِ ؟ [١] .

وماحُكْمُ : شَرِبَتْ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَه [٢] ؟ ولِمَ كانَ الشُّرْبُ سَبَباً لجرِّ البَطْنِ ؟ وهل ذلك للامتلاءِ حتَّى ثَقُلَ بَطْنُه ؟.

ومافي قولِهم : حتَّى إنَّه يَفْعَلُ ذاك ، مِن الدَّليلِ على أنَّها حرفٌ من حروفِ الابتداءِ هنا ، كقولك : / ١٠٢ب فإذا إنَّه يَفْعَلُ ذاك ؟ [٣] .

وما الشّاهدُ في قولِ حَسَّانِ بن ثابتٍ :

يُغْشَوْنَ حتَّى لاتَهِرُّ كلابُهُمْ . . لايَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ [٤] ؟

/ = وهو ابن يربوع بن حنظلة ، ونَهْشَلٌ ومجاشعٌ أخوان ، ابنا دارم بن مالك بن حنظلة ، ومجاشع قبيلة الفرزدق ، وأما نهشلٌ فهم أعمامه . انظر : الخزانة ٩ / ١٢٤ ، ٤٧٨ .

انظر : ديوانه ٢ / ٥١٨ ، الكتاب ٣ / ١٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ١ / ٤٢٥ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ٦٦ ، التعليقة ٢ / ١٣٧ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٣ ، الحلل ٨٣ ، شرح المفصل ٨ / ١٨ ، البسيط ٢ / ٩٠٢ ، ٩٠٦ ، الخزانة ٩ / ٤٧٥-٤٧٩ .

(١) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « والرَّفعُ هاهنا في الوجهين جميعاً كالرَّفع في الاسم ، قال الفرزدق .... فحتّى هاهنا بمنزلة : إذَا ، وإنّما هي هاهنا كحرفٍ من حروف الابتداء » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : شربتْ حتّى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنَه ؛ أي : حتّى إنَّ البعير ليجيءُ يَجُرُّ بطنَه » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ويَدُلُّك على حتّى أنَّها حرفٌ من حروف الابتداء أنَّك تقول : حتّى إنَّه ليفعَلُ ذاك ، كما تقول : فإذا إنَّه يَفْعَلُ ذاك » . الكتاب ١ / ٤١٣ (بولاق) ، ٣ / ١٨ - ١٩ (هارون) .

(٤) من الكامل ، من قصيدة في مدح آل جَفْنَة الغسانيين ، مطلعها :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدّارِ أمْ لَمْ تَسْأَلِ . . . بينَ الجوابي فالبُضيعِ فحومَلِ

يقول : يغشاهم الطالبون والسائلون ويكثرون عندهم حتى كلابهم لكثرة ماترى ممّن لاتعرف قد أنست بجميع الناس وتركت الهرير وهو دونَ النُّباح . والسَّواد : الأشخاص المقبلة . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ - ٧٠ .

انظر : ديوانه ١٢٣ ، الكتاب ٣ / ١٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٩ - ٧١ ، حلية المحاضرة ١ / ٢٣٨ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، أمالي المرزوقي ٢٢٩ ، أمالي المرتضى ٢ / ١١٢ ، دلائل الإعجاز ٤٨٨ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢٤ ب ، ٢٣٠ أ ، التذكرة الفخرية ٤٥٨ ، المغني ١ / ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ٣ / ١٢٤ - ١٣٢ .

ولِمَ كانَ الغِشْيانُ سَبَباً لِتَرْكِ هريرِ الكِلابِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لَمّا كَثُرَ أَنِسَتْ به ، فَلَمْ تَهِرَّ ؟.

وماحُكْمُ : مَرِضَ حتّى يَمُرَّ به الطّائرُ فَيَرْحَمُه [١] ؟ ولِمَ كانَ مَرَضُهُ سبباً لمرِّ الطّائرِ به راحماً له ؟ وهل تَحْقيقُ ذلك : حتّى يَرْحَمُه [٢] الطّائرُ إذا مَرَّ به ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَعْلَمُ اللّهُ أَنّي كالٌّ [١] ؟ ولِمَ جازَ أنْ يكونَ السَّيْرُ سبباً في هذا الموضعِ ، واللّهُ -جلَّ وعزَّ- عالِمٌ به كيف تَصَرَّفَتْ حالُه ؟ وهل تحقيقُ ذلك : سِرْتُ حتّى أَكِلَّ في معلومِ اللّهِ جَلّ وعزَّ ، أو فيما يَعْلَمُه اللّهُ جلَّ وعزَّ ؟.

وما الشّاهدُ في قولِ عَلْقَمَةَ بنِ عَبَدَةَ [٣] :

تُرادَى على دِمْنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ . فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ [٤] ؟

وماحُكْمُ : ضُرِبَ أَمْسِ حتّى لايَسْتَطيعُ أنْ يَتَحَرَّكَ اليومَ ؟ ولِمَ صار ضَرْبُ أَمْسِ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك : مَرِضَ حتّى يَمُرَّ به الطائر فيرحمُه ، وسرتُ حتّى يعلمُ اللّه أنّي كالٌّ والفعلُ هاهنا مُنْقَطِعٌ من الأوّلِ » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ١٩ (هارون) .

(٢) ب : رحمه .

(٣) علقمة بن عَبَدة « ... - نحو ٢٠ ق . هـ » .
شاعرٌ جاهلي من بني تميم ، يقال له : علقمة الفحل ، فرقاً بينه وبين رجل آخر يُقال له : علقمة الخصيّ ، وقيل : لأنّه خَلَفَ على امرأة امرئ القيس لَمّا حكمت له بأنّه أشعر منه . وقد عدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهليين .
انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٣٧ - ١٣٩ ، الخزانة ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٤) من البحر الطويل ، من بائيته في مدح الحارث بن جبلة الغسّاني ، مطلعها :
طحا بك قلبٌ في الحِسان طروبُ . بُعَيْدَ الشّبابِ عَصْرَ حانَ مشيبُ
طحا : اتّسع وامتدّ ، وفي البيت الشاهد يذكر ناقته ، وترادى : أصله : تُراوِد ، فقلب قلباً مكانيا بتقديم الدال على الواو ثم أُعِلّ ، ومراده أنّه يعرضُ عليها الماء مرةً بعد مرةً ، والدِّمْن : البَعر ، ودِمْن الحياض : ماتدمَّن من الماء ، بسقوط البَعَر والقذى فيه ، والمندّى : أنْ تترك الناقة ترعى حول الماء ثم تجيء وتشرب ، ومراده : منداها عندنا - إذا عافت الماء - أنْ أشُدَّ عليها الرَّحْلَ وأركبها وأسير .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧٢ ، شرح اختيارات المفصل ٣ / ١٥٧٧ - ١٥٨٩ .
انظر : ديوانه ٤٢ ، الكتاب ٣ / ١٩ ، المفضليات ٣٩٤ ، المقتضب ٢ / ٣٨ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٧١ - ٧٢ ، الخصائص ١ / ٣٦٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٤ ، شرح اختيارات المفضل ٣ / ١٥٨٩ ، المفصل ٢٢١ ، التخمير ٣ / ٨٣ ، شرح المفصل ٦ / ٥٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٠ أ ، ١٦٢ أ ، ٢٣٠ ب .

يَمْتَنِع معه التَّحرُّكُ اليومَ ؟ [١] .

وهل يجوزُ : سِرْتُ فأَدْخُلُها ، على أنَّ السَّيْرَ والدُّخولَ جميعاً وقَعا فيما مضى ؟ ولِمَ جاز ذلك في الفاءِ ، ولَمْ يَجُزْ في (حتَّى) إلا أنْ يُقَدَّرَ على الحالِ ؟ [٢] .

وماحُكْمُ : مَرِضَ حتَّى لايَرْجُونَه ؟ ولِمَ كانَ بالرَّفْعِ دونَ النَّصْبِ ؟ [٣] .

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في حتَّى أنْ تَعْمَلَ في الفِعْلِ بإضمارِ : أَنْ ، وتُلْغَى بتركِ إضمارِ (أَنْ) مع الفِعْلِ .

ولايجـوزُ أَنْ يُرْفَعَ الفِعْلُ بَعْدَها إلا على مـعنى الحـالِ والسَّبـبِ المؤَدِّي [٤] ؛ لأنَّه المَوْضِعُ الذي سَقَطَتْ فيه : أَنْ [٥] .

فأما السَّبَبُ فلأنَّها [٦] لَمَّا أُخْرِجَتْ عن الغـايةِ التي على تقـديرِ المكانِ ؛ أُخْرِجَتْ إلى مايُشْبِهُها مِن السَّبَبِ المؤدِّي إلى الثَّاني [٧] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا قُلتَ : لقد ضُرِبَ أمسِ حتَّى لايستطيعُ أنْ يتحرَّكَ اليوم ، فليس كقولك : سرتُ فأدخُلُها ، إذا لم تُرد أنْ تجعل الدخولَ السَّاعةَ ؛ لأنَّ السَّير والدُّخولَ جميعاً وقعا فيما مضى » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على النَّص السابق .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكذلك : مَرِضَ زيدٌ حتَّى لايرجونَه ؛ أي : حتَّى إنَّه الآن لايرجونَه ، فهذا ليس متصلاً بالأوَّل ، واقعاً معه فيما مضى » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٤) قال أبو حيَّان : « قال أبو عُمر في الفَرْخ : سمعتُ يونسَ [يقول] : إنَّ من العرب مَنْ ينصبُ بحتَّى في كلِّ شيءٍ ، فهذا وجهٌ آخرُ ، ولغةٌ شاذةٌ لاينبني الكلامُ عليها . انتهى » .
الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، وبقي من شروط الرفع أن يكون مابعد حتَّى فضلةً . انظر : المغني ١ / ١٢٦ .
وانظـر الحـديـث عـن شـروط رفع الفـعل بعـد حـتَّى في : الأصـول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، شـرح السـيـرافي ٣ / ٢٠٠أ-ب ، التعليقة ٢ / ١٣٦ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٥ ، المتبع ١ / ٣٩٠ ، المستوفى ٢ / ٦١ ، شرح الكافية ٢ / ٤٢٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .

(٥) إنّما لم يجز النصب ؛ لأنه يكون بإضمار أنْ ، وهي تخلِّص الفعل للاستقبال . انظر : اللباب ٢ / ٤٥ .

(٦) ب : فلأنَّهما .

(٧) الغالب في حتَّى أنْ تكون للغاية . انظر : الأصول ١ / ٤٢٤ ، المغني ١ / ١٢٢ .
ووجه الشَّبه بين الغاية والسببيّة هو أنَّ الفعل ينتهي بما بعد حتَّى . انظر : مسائل الباب ص : ٨٢١ . وانظر : المقتصد ٢ / ٩٥٦ - ٩٥٧ . على أنَّ الشلوبين يرى أنَّ حتَّى لاتخرج عن الغاية ، وحمل قول النحويين : إنها تكون بمعنى كي ، على المجاز . انظر : شرح المقدمة الجوزلية ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٨ .

وقَدْ تكونُ الغايةُ مِنْ غيرِ سَبَبٍ ، وهو إذا كان الأوَّلُ سواءً وَقَعَ أو لَمْ يَقَعْ ؛ فالثّاني كائنٌ لامحالةَ ، كقولك : وَقَفْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فهذا غايةٌ ، وليس بسببٍ ؛ لأنَّه سواءٌ وَقَفْتَ أو لم تَقِفْ فالشَّمْسُ تَطْلُعُ / ١٠٣ أ في وَقْتِها .

ومثلُ ذلك : انْتَظَرْتُ حتّى يجوزَ الأميرُ ، فهذا غايةٌ ، وليس بسببٍ ؛ لأنَّه سواءٌ انْتَظَرْتَ أو لَمْ تَنْتَظِرْ فالأميرُ يجوزُ ، فقد بانَ لك الفَرْقُ بينَ الغايةِ والسَّبَبِ المؤدِّي .

فإذا أُخْرِجَتْ عَنِ العَمَلِ وتقديرِ : إلى أَنْ ، أو كي ؛ لَمْ تُخْرَجْ إلاّ إلى مايُشاكِلُ ذلك مِن السَّبَبِ المؤدِّي .

وهي تَعْمَلُ على وَجْهَيْنِ: معنى : إلى أَنْ ، ومعنى : كَيَ ، وعلى الوَجْهَيْنِ جميعاً ؛ فالفِعْلُ الذي بَعْدَها على الاسْتِقْبَالِ [١] .

وتُلْغَى على وَجْهَيْنِ : السَّبَبِ المُتَّصِلِ ، والسَّبَبِ المُنْقَطِعِ [٢] ، وعلى الوَجْهَيْنِ جميعاً فالفِعْلُ على معنى الحالِ ، والأوَّلُ أدَّى إلى الثَّاني لامحالةَ [٣] .

ولايجوزُ إضمارُ أَنْ [بَعْدَ : إلى][٤] مِنْ قِبَلِ أنَّها للغايةِ في المكان[٥] ، كما أنَّ

---

(١) انظر الحديث عن وجهي النصب في : الكتاب ٣ / ١٦ - ١٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، الجمل ١٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٩ب - ٢٠٠أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٣ - ١٠٨٤ ، اللباب ٢ / ٤٤ ، شرح المفصل ٧ / ٣٠ - ٣١ .

(٢) يُقصد بالسبب المتصل أنْ يكون ماقبل حتّى ومابعدها قد وقعا فيما مضى ، وبالسبب المنقطع أن يكون ماقبل حتى قد وقع ، ومابعدها يقع الآن . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ - ٢٣ .

(٣) قال الفارسي : « الفعلُ في وَجْهي الرَّفع في حتّى للحال ، وله ارتفعَ ، إلا أنَّ السَّبَب في الوجه الأوّل مُتَّصلٌ بالمسبَّب ، وبينهما في الثاني مهلةٌ ، والفصلُ بين الرَّفْعِ والنَّصب بعد حتّى أنَّ الفعْلَ إذا رُفع بعدها فالكلام جملتان ، وإذا نُصب فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، وكان موضعُ حتّى وماتعملُ فيه نصباً كما أنَّ موضع بزيدٍ بعد مَرَرْتُ موضعُ نصب .... وإذا رفعت الفعلَ بعد حتّى لم يكن لحتّى موضعٌ .... » . التعليقة ٢ / ١٣٦ - ١٣٧ .

وانظر : الكتاب ٣ / ١٧-١٨ ، المقتضب ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ١٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠أ ، التبصرة ١ / ٤٢١ ، المستوفى ٢ / ٦١ . وانظر موازنة الفراء بين الرفع والنصب بعد حتى في : معاني القرآن ١ / ١٣٢ - ١٣٨ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) إلى تكون للغاية في الزمان والمكان . انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٤١ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٩ ، المغني ١ / ٧٤ .

(مِنْ) لابتداءِ الغايةِ في المكانِ [١]، وليس كذلك : حتَّى ؛ لأنَّها للغايةِ في المعاني ، كالغايةِ في التَّعْظيمِ ، والغاية في التَّحْقيرِ [٢]، فَوَضْعُهما مُخْتلفٌ ، وإنَّما جَمَعَهما معنى الغايةِ ، فَجَرَتْ (إلى) على مُقابلةِ : مِنْ [٣]، واتَّسَعَ في حتَّى إضمارُ : أَنْ ؛ لأنَّها للمعاني التي هي أَوْسَعُ من المكانِ [٤].

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ، بالنَّصب على معنى : إلى أنْ أَدْخُلَها ، فالسَّيْرُ مُتَّصلٌ إلى أنْ يَقَعَ الدُّخولُ ، فإنْ قُلْتَ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ، بمعنى : كي أَدْخُلَها ؛ صَلَحَ أَنْ يكونَ مُنْقطعاً [٥].

ولايجوزُ النَّصْبُ على معنى : سِرْتُ فأنا أَدْخُلُها الآن ما أُمْنَعُ ؛ لأنَّها هاهنا للحالِ [٦].

والنَّاصِبُ في الفِعْلِ هو الجارُّ في الاسْمِ ؛ لأنَّها تَجُرُّ في الاسْمِ بحقِّ الأَصْلِ ،

---

(١) مِنْ لاتكون لابتداء الغاية إلا في المكان عند جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون مجيئها لابتداء الغاية في الزمان . انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣٠ - ١٣٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٤١ .

(٢) إنما تلزم حتّى الجارة الغايةَ في التعظيم والتحقير ونحوهما إذا كان مابعدها جزءاً مما قبلها ، وكان الأمر منتهياً بما بعدها ، نحو : ضربت القوم حتى زيدٍ ، إذا كان زيدٌ مضروباً . أما إذا لم يكن مابعدها جزءاً مما قبلها فهي للغاية في الزمان والمكان ، كقوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ القدر : ٥ ، وحكى الفراء : أضمنه حتّى الأربعاءِ أو الخميس . انظر : معاني القرآن ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، الأصول ١ / ٤٢٤ ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٦ ، البسيط ٢ / ٩٠١ .
ولعلّ مراد الشارح أنَّ إلى تكون للغاية في الزمان والمكان ، ولاتكون في غيرهما ، أما حتّى فتكون للغاية فيهما وفي غيرهما ، ولكنه انشغل ببيان العلّة عن تصحيح المسألة .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٧٨٩ .

(٤) قال السيرافي : « ولم يذكروا بعد حتّى أنْ كما ذكروها بعد إلى ؛ لأنَّ إلى لاتدخُلُ إلا على الأسماء ، ولايبطُلُ الخفضُ بها .... وحتّى يبطُلُ عملُها في أحوالٍ فتدخلُ على الأسماء بمعنى حروف العطف .... وتدخُلُ على الأفعال فتنصبُها على غير وجه الغاية ، وتدخُلُ عليها العواملُ ولاتعملُ شيئاً ، وتكون كحروف الابتداء نحو الواو والفاء ، فلما كانت كذلك ألزموا إلى : أنْ ، لتَظْهَرَ اسميَّةُ مادخلتْ عليه وقوَّةُ لزومِها الخفض » . شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠أ . وانظر : اللُّباب ٢ / ٤٦ .

(٥) يريدُ بالانقطاع أن يكون السَّيرُ قد وقع والدخولُ لم يقع . انظر : الكتاب ٣ / ١٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، التبصرة ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، شرح المفصل ٧ / ٣٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، الجمل ١٩١ ، المستوفى ٢ / ٦١ .

وتَنْصِبُ الفِعْلَ بإضمارِ (أَنْ) على تقديرِ المَصْدَرِ [١].

وتقولُ : كَلَّمْتُه حتّى يَأْمُرَ لي بشيءٍ ، على معنى : كَيْ يَأْمُرَ لي بشيءٍ ؛ لأنَّ الأَمْرَ لك بشيءٍ هاهنا غَرَضٌ ، فهي على معنى : كَيْ [٢].

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، فيجوزُ على وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما أَنَّ السَّيْرَ مُتَّصِلٌ بالدُّخولِ ، والآخَرُ أنَّه مُنْقَطِعٌ منه ، وفي كلا الوَجْهَيْنِ يكونُ سبباً مؤدِّياً إلى الدُّخولِ [٣].

وإنَّما جازَ في حتَّى الإعمالُ والإلغاءُ ؛ لأنَّها تارةً تَدْخُلُ على معنى المُفْرَدِ ، وتارةً تَدْخُلُ على معنى الجملةِ ، فإذا دَخَلَتْ على معنى المفردِ ؛ /١٠٣ب عَمِلَتْ بحقِّ الأَصْلِ ، أو إضمار : أَنْ ، وإذا دَخَلَتْ على معنى الجملةِ أُلْغِيتْ ، وكُلُّ ذلك مِنْ غَيْرِ شَرِكَةِ المُفْرَدِ مع الأوَّلِ [٤].

وإنّما جازَ: سِرْتُ مُنْذُ سَنَةٍ حتّى أَدْخُلُها الآنَ ما أُمْنَعُ ، وإن انْقَطَعَ سيرُك بتوقُّفِ مُدَّةٍ من الزَّمانِ في بَعْضِ البُلْدانِ ، فهو سَبَبٌ للدُّخولِ بِتَقْرِيبِه مِنْه إلى ذلك البَلَدِ.

---

(١) ماذهب إليه الشارح هو مذهب البصريين ، وذهب الكسائي إلى أنَّ حتى تنصب الفعلَ بنفسها ، وأنَّ الاسم إذا جُرّ بعدها فبإضمار إلى ، وذهب الفراء إلى أنَّ حتّى من عوامل الأفعال ، وتخرج عنه إلى الجر لنيابتها مناب إلى ، وذهب ثعلبٌ إلى أنها تنصب بنفسها لقيامها مقام أنْ . انظر : الكتاب ٣ / ١٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، ١٣٦-١٣٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، الأصول ٢ / ١٥١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٩٠ أ ، ١٩٨ أ - ١٩٩ ب ، التعليقة ٢ / ١٣٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٠ ، البسيط ٢ / ٩٠١ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٣ .

(٢) كون حتّى في المثال بمعنى كي مذهب جمهور النحويين ، وذهب الشلوبين إلى أنّها للغاية ، ولاتخرج عنها ، وأوّلَ المثال على : كلّمته وأكلّمه إلى أنْ يأمر ... ، وحذف : وأكلّمه ؛ للدلالة عليه .
انظر : الكتاب ٣ / ١٧ ، المقتضب ٢ / ٣٧ ، التعليقة ٢ / ١٣٦ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٤ ، شرح المفصل ٧ / ٣٠ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٦ - ٨٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٣ .

(٣) في الوجه الأول - وهو الاتصال - يجب الرفع ، وفي الوجه الثاني - وهو الانقطاع - إن كان مابعد حتى لم يقع فالنصب على معنى كي ، وإنْ كان يقع الآن فالرفع . انظر : الكتاب ٣ / ١٧-١٨ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٨٦ ، الأصول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) يشير الشارح - هنا - إلى أقسام حتّى : الجارة ، والابتدائية ، والعاطفة ، فالجارّة ينصب الفعل بعدها ، والابتدائية يرفع بعدها ، والعاطفة لاتعطف إلا الأسماء الظاهرة . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠ ب ، ٢٠٤ب ، التعليقة ٢ / ١٣٦ - ١٣٨ ، التبصرة ١ / ٤١٩ - ٤٢٤ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٥ ، البسيط ٢ / ٩٠١ - ٩١٠ ، المغني ١ / ١٢٢ - ١٣١ .

وتقولُ : لَقَدْ رأى منّي عاماً أوَّلَ شيئاً حتّى لا أَسْتَطيعُ أنْ أُكَلِّمَه العامَ بشيءٍ ، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنَّ الأَوَّلَ أدَّى إلى الثّاني ، وهو حالٌ [١] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

فواعَجَباً حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني ∴ كأنَّ أَباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ [٢]

فهذا شاهِدٌ في الرَّفْعِ ؛ لأنَّها تَصيرُ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ حَرفاً مِنْ حُروفِ الابتداءِ ، ويوضِّحُ ذلك : حتَّى إنَّه يَفْعَلُ ، فلولا أنَّه مَوْضِعُ ابتداءٍ ؛ لَمْ تَصِحَّ فيه : إنَّ ؛ لأنَّها لاتَقَعُ إلا مَوْقِعَ ابتداءٍ [٣] .

وتقولُ : قد نازَعْتُه في الأَمْرِ حتّى إنَّه يَهْرُبُ مِنّي ، وتقولُ : شَرِبَتْ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَه ، ولو قُلْتَ : شَرِبَتْ حتّى إنَّ البعيرَ يَجيءُ يَجُرُّ بَطْنَه ؛ جاز [٤] .

وقال حسَّانٌ :

يُغْشَونَ حتّى لاتَهِرُّ كلابُهُمْ ∴ لايَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقْبِلِ [٥]

فهذا لِكَثْرَةِ غِشْيانِ الأَضْياف قد أَنِسَتْ بها الكِلابُ ؛ فهي لاتَهِرُّ [٦] .

وتقولُ : مَرِضَ حتّى يَمُرُّ به الطّائرُ فَيَرْحَمُهُ ، وتحقيقُ ذلك : مَرِضَ حتّى يَرْحَمُه الطّائرُ في حالِ مرورِه به [٧] .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَعْلَمُ اللّهُ أنّي كالٌّ ، وتحقيقُ ذلك : سِرْتُ حتَّى أَكِلَّ فيما يَعْلَمُ اللّهُ ، فقَدَّمَ ذِكْرَ : يَعْلَمُ ، كما قَدَّمَ ذِكْرَ : يَمُرُّ به الطّائرُ ، على الاتِّساعِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٠ ب .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٨٢١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ - ١٩ ، التعليقة ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ١٨ ، الحجة ٢ / ٣٠٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٩ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٢٢ .

(٦) أي : لاتهرّ الآن . انظر : التبصرة ١ / ٤٢٢ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ .

(٧) إنما أوّله هذا التأويل ؛ لأنّ الرّفع يشترط له أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، والمرض ليس سبباً لمرور الطائر ، وإنما هو سببٌ للرّحمة . وانظر المثال في : الكتاب ٣ / ٢٩ ، المقتضب ٢ / ٣٩ .

وقال عَلْقَمَةُ بنُ عَبَدَةَ :

تُرادَى على دِمْنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ . فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ [١]

فهذا شاهدٌ يُبِيْنُ عن اتِّصالِ الثّاني بالأوَّلِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ في حتّى كما هو في الفاءِ ، وإنْ كانَ في الفاءِ أَبْيَنَ ؛ لأنَّها الأَصْلُ فيه [٢] .

وتقولُ : ضُرِبَ أمْسِ حتّى لايَسْتَطِيعُ أنْ يَتَحَرَّكَ اليومَ ، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنَّ ضَرْبَه أَدَّى إلى أَنْ لايَسْتطيعَ أنْ يَتَحَرَّكَ اليوم [٣] .

/ ١٠٤أ ويجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها فيما مضى ، فيكونُ على تقديرِ الحالِ ، كأنَّك قُلْتَ : حتّى أَدْخُلُها في الحالِ الماضيةِ ، فَيَجْري مَجْرى : سِرْتُ حتّى دَخَلْتُ [٤] .

وتقولُ : مَرِضَ حتَّى لايَرْجُونَه ، بالرَّفْعِ ؛ لأنَّ المَرَضَ أَدّى إلى انْتِفاءِ الرَّجاءِ [٥] .

يَتْلُوه - إنْ شاءَ اللَّهُ - بابُ حتَّى التي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٨٢٣ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ .

(٤) في هذا الوجه الدخولُ مُتَّصلٌ بالسَّير ؛ قد مضيا جميعاً ، والرفع على حكاية الحال الماضية . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، الجمل ١٩١ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٦ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، المغني ١ / ١٢٦ .

(٥) ذكر سيبويه والمبرد هذا المثال للوجه الثّاني من وجهي الرفع ، وهو أنْ يكون السبب قد وقع ، والمسبَّب يقع الآن ، ويطلق على هذا الوجه : الانفصال . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، المقتضب ٢ / ٣٩ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، الجمل ١٩١ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣١ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ .

الجُزْءُ الثّالثُ والثّلاثونَ منْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بن عيسى النَّحويِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرّحمنِ الرَّحيمِ

بابُ حَتَّى التي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حتّى التي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حتّى التي يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَها ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَرْتَفِعَ الفِعْلُ بَعْدَها في غيرِ الواجبِ مِن النَّفْيِ والاستفهامِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّه لايكونُ هناك فِعْلٌ هو سَبَبٌ للفِعْلِ الذي بَعْدَها ؟ .

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتى أَدْخُلُها ، وقَدْ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وإنّي سِرْتُ حتى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ على الحالِ ، وبالنَّصْبِ على الاستقبالِ ؟[4] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ الرَّفع فيما اتَّصل بالأوّلِ كاتِّصاله بالفاء وما انتصب لأنّه غايةٌ . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : مايحتمل الرفعَ على الاتصال ، والنصبَ على الغاية ، والحكمُ إذا صُدِّرت الجملة برأى أو أرى أو كان والكلامُ قبل حتّى مستغنٍ ، ومَذْهبُ مَنْ جعل امتناع القلب - وهو نقل صدر الجملة إلى مابعد حتّى ومدخولها - ضابطاً للنصب ، والحكمُ إذا صُدِّرت الجملة بإنما ، أو النفي المنقوض بإلا ، أو رُبّما ، أو طالما ، أو كثر ما ، أو ما أَفْعَلَ ، أو قلّما ، والحكم إذا كان ماقبل حتى لم يستغنِ ، وحكمُ عطف الأفعال بحتّى ، وتفسير الاتّصال في الباب ، ووقوع المضارع في موقع الماضي ، وحكمُ النصب بعد حتى إذا كان الكلام غير واجب ، والحكم إذا صُدِّرت الجملة باستفهامٍ .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في آخر الباب ، فقال : « واعلم أنّ الفعلَ إذا كان غير واجبٍ لم يكن إلا النَّصب ؛ مِنْ قِبَلِ أنّه إذا لم يكن واجباً رَجَعَتْ حتّى إلى أنْ وكي ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تصر إذْ في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذن أظنّك ، وأظنُّ غيرُ واقعٍ في حال حديثك » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « تقولُ : سرتُ حتّى أدخلُها ، وقد سرتُ حتّى أدخلُها ، سواءً ، وكذلك : إنّي سرتُ حتّى أدخلُها ، فيما زعم الخليل ، فإنْ جعلتَ الدُّخولَ في كلٍّ ذا غايةً نصبتَ» . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

وماحُكْمُ : رأيتُ عبدَاللّه سارَ حتّى يَدْخُلُها ، وأُرى زيداً سار حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ في : أُرى زيداً سارَ حتى يَدْخُلُها ؟ [١] .

وماوَجْهُ قولِ بعضِ النَّحويينَ : لايكونُ في ذا إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ ليس بِمُتَيَقِّنٍ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا لم يَتَيَقَّنْ وقوعَ الفِعْلِ الذي يكونُ سَبَباً للفِعْلِ بَعْدَ حتّى فهو بمنزلةِ النَّفْيِ في أنَّه ليس هناك فِعْلٌ يكونُ سبباً ؟ .

ولِمَ جازَ على مَذْهَبِ سيبويه ؟ وهل ذلك لأنَّ الغالبَ كاللاّزمِ [٣] ، فإذا غَلَبَ عليه أنَّ هناك سبباً فهو كلُزومِ السَّببِ ؟ .

وهل يَلْزَمُ المخالفَ في هذا / ١٠٤ب أنْ يَنْصِبَ في قوله : سارَ زيدٌ حتّى يَدْخُلُها فيما بَلَغَني ولا أَدْري ، وسارَ زيدٌ حتَّى يَدْخُلُها أُرى ؟ ولِمَ أَلْزَمه سيبويه هذا مع أنَّ له أنْ يَنْفَصِلَ منه بأنَّه ذَكَرَ : لا أَدْري ، وأُرى ، في مَوْضِعِ الاسْتدراكِ بَعْدَما مضى صَدْرُ كلامه على اليقين ؟ [٤] .

وماحُكْمُ : كُنْتُ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ؟ [٥] .

وماوَجْهُ امْتناعِ بعضِ النَّحويينَ مِن الرَّفْعِ في هذا ؛ لأنَّه لايجوزُ القَلْبُ [٦] ؟ وهل وجه ذلك أنَّها إذا ارْتَفَعَ الفِعْلُ بَعْدَها ؛ فهي حَرْفٌ من حروفِ الابتداءِ ، وذلك يَقْتَضي

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : رأيتُ عبدَاللّه سار حتى يدخلُها ، وأُرى زيداً سار حتّى يدخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٢) هذا المذهب نقله سيبويه عن بعض النحويين ولم يسمّه . انظر : الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ (هارون) .

(٣) ب : كاللام .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومَنْ زَعَمَ أنَّ النَّصْبَ يكون في ذا لأنَّ المتكلّمَ غيرُ متيقّنٍ فإنَّه يدخُلُ عليه : سار زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري ، ويدخلُ عليه : عبدُاللّه سار حتّى يدخلُها أُرى ، فإنْ قال : فإنّي لم أُعمل أُرى ؛ فهو يزعم أنَّه ينصب بأُرى الفعْلَ » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢٠ - ٢١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : كنتُ سرتُ حتّى أدخلُها ، إذا لم تَجعل الدخولَ غايةً » . الكتاب ١ / ٤١٤ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

(٦) هذا السُّؤال عن قول سيبويه : « وليس بين كنتُ سرتُ ، وبين سرتُ مرَّةً في الزَّمان الأوّلِ حتّى أدخلُها ؛ شيءٌ ، وإنّما ذا قولٌ كان النَّحويُّون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيفٍ ، يقولون : إذا لم يجز القلبُ نصبنا » . الكتاب ١ / ٤١٤ - ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

لها جـوازَ الابْتِداءِ بها في قولـك : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وحتى أَدْخُلُها سِرْتُ ، وإذا ذَكَرْتَ : كُنْتُ ؛ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُقَدَّمَ : سِرْتُ ، فـلا يجـوزُ : كُنْتُ حـتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ؟.

ولِمَ أَلْزَمَهُمْ سـيـبـويه امـتـناعَ الرَّفْعِ في : قَدْ سِرْتُ حـتّى أَدْخُلُها ؟ وهل ذلك [لأنَّه][1] لايجوزُ : قَدْ حتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ؟ [2].

وهل لَهُمْ أَنْ يَنْفَصِلوا مِنْ هذا بأنَّ (قَدْ) زِيادةٌ في الفِعْلِ بمنزلةِ الزِّيادةِ في حَشْوِ الكلمةِ مِنْ نحوِ ألف : ضارِبٍ ، وواوِ : ضَرُوبٍ ، ونحوِ ذلك ؟.

وماجوابُهم[3] عَنْ هذا السُّؤالِ إذا حُقِّقَ على هذه الجِهَةِ ؟ وهل هو أنَّه يجـوزُ : كُنْتُ حـتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ؛ لأنَّه قَدْ عَمِلَ في مـوضِعِه : سِرْتُ ، وصـار يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ بينَ كُنْتُ ، وسِرْتُ ، ولو قال : كُنْتُ سِرْتُ زيدٌ معي في مسيري كُلِّه ، على استئنافِ الكلامِ في زَيْدٍ ؛ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُقَدَّمَ ؟.

وماحُكْمُ : إنّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وماسِرْتُ إلا قليلاً حـتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ صار مع التَّقليلِ الرَّفْعُ ، والتَّقْليلُ بمنزلةِ مالا يُعْتَدُّ بِه ؟ [4].

وماحُكْمُ : رُبَّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، وطالما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ الرَّفْعُ مع امتناعِ القَلْبِ ؟ وهل ذلك لأنَّه عارِضٌ بدخولِ (ما) المقتضيةِ لِذِكْرِ الفِعْلِ في هذا الموضعِ من : رُبَّما ، وطالما ، وكَثُر ما ، فـلا يُخْرِجُه ذلك أنْ يكون حـرفـاً مِنْ حُـروفِ الابتـداءِ ، كمـا تقـولُ : رُبّمـا سِرْتُ فأنـا أَدْخُـلُ ، وطالما / ١٠٥ أ سِرْتُ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فيدخلُ عليهم : قد سرتُ حتى أدخلُها ؛ أنْ ينصبوا ، وليس في الدنيا عربيٌّ يرفعُ : سِرتُ حـتى أدخلُها ، إلا وهو يرفعُ إذا قـال : قـد سـرتُ » . الكتـاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

(٣) الضمير يعود إلى الآخذين بالقلب ، وأضاف المصدر إلى المفعول .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلُها ، وحتّى أدخلَها ، إنْ جلعتَ الدخولَ غايةً ، وكذلك : ماسرتُ إلاّ قليلاً حتى أدخلُها ، إنْ شئتَ رفعتَ ، وإنْ شئت نصبتَ ؛ لأنَّ معنى هذا معنى : سرتُ قليلاً حتّى أدخلُها ، فإنْ جعلتَ الدُّخولَ غايةً نصبتَ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١ (هارون) .

فأَدْخُلُ ، وكَثُرَ ماسِرْتُ فأنا أَدْخُلُ ما أُمنَعُ ؟ [١] .

ولِمَ جاز الرَّفْعُ مع أنَّه غيرُ سيرٍ واحدٍ لايَتحَصَّلُ منه سَبَبٌ ؟ وهل ذلك لأنَّه يَتحَصَّلُ في الجملةِ أنَّه أَحَد ضُروبِ السَّيرِ الذي وَقَعَ ، فهو بمنزلةِ : سِرْتُ غيرَ مرّةٍ حتَّى أَدْخُلُها ؟ [٢] .

وماحُكْمُ : ما أَحْسَنَ ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُها [٣] ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ في التَّعَجُّبِ ، وليس الغَرَضُ فيه تَثْبيتَ فعْلٍ ذُكِرَ ، وإنَّما الغَرَضُ فيه التَّعَجُّبُ ؟ وهل ذلك لأنَّ سِرْتُ يَدُلُّ على وقوعِ السَّيرِ المُتَعَجَّبِ منه ؟ .

وماحُكْمُ : قلَّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ مع أنَّ (قلّما) يُسْتَعْمَلُ على معنى النَّفي ؟ وهل ذلك لأنَّ فيه اشتراكاً [٤] ، فإذا ذُهِبَ به مذهبُ النَّفي لم يَجُزْ ، وإذا ذُهِبَ به مَذْهَبُ إثباتِ القليلِ جاز ، وكذلك : أَقَلَّ ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؟ [٥] .

ولِمَ جازَ مثلُ هذا في : قلَّما ، ولم يَجُزْ في : كَثُرَ ماسِرْتُ ؟ .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومِمّا يكون فيه الرَّفعُ شيءٌ ينصبه بعضُ النّاسِ لقُبح القلب ، وذلك : ربَّما سرتُ حتّى أدخلُها ، وطالما سرتُ حتّى أدخلُها ، وكَثُرَ ماسرتُ حتّى أدخلُها ، ونحو هذا » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢١-٢٢ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإن احتجُّوا بأنَّه غيرُ سيرٍ واحدٍ ، فيكيف يقولون إذا قلت : سرتُ غيرَ مرَّةٍ حتّى أدخلُها ، وسألنا مَنْ يرفعُ في قوله : سرتُ حتّى أدخلُها ، فرفع في ربّما ، ولكنَّهم اعتزموا على النَّصب في ذا كما اعتزموا عليه في قَدْ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما أَحْسَنَ ماسرتُ حتّى أدخلُها » . الكتاب ١ / ٤٠٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٤) ب : إشراكاً .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول .... قلَّما سرتُ حتّى أدخلُها ، إذا أردت أنْ تخبرَ أنَّك سرت قليلاً وعنيتَ سيراً واحداً ، وإنْ شئت نصبتَ على الغاية ، وتقول : قلّما سرتُ [حتّى أدخلُها] ، إذا عنيتَ سيراً واحداً ، أو عنيتَ غيرَ سيرٍ ؛ لأنَّك قد تنفي الكثير من السَّير الواحد كما تنفيه من غير سير ، وتقولُ : قلَّما سرتُ حتّى أدخلَها ، إذا عنيتَ غير سيرٍ ، وكذلك : أقلَّ ماسرتُ حتّى أدخلَها ؛ منْ قِبَلِ أنَّ قلَّما نفيٌ لقوله : كَثُر ما ، كما أنَّ ماسرتُ نفيٌ لقوله : سرتُ ؛ ألا ترى أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : قلَّما سرتُ فأدخلُها ، كما يقبحُ في : ماسرتُ ، إذا أردتَ معنى : فإذا أنا أدخلُ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

ومابين المعقوفتين ليس في نسخة السيرافي .

ومادليلُه من قولِهم : [قلّما] [١] سِرْتُ فأَدْخُلَها ، وامتناعِ : كَثُرَ ماسرتُ فأدْخُلَها ؟ [٢].

ولِمَ جازَ : إنّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، على قُبْحٍ ؛ لاحتقارِ السَّيرِ ؟[٣] .

وماحُكْمُ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ لايجوزُ بالرَّفْعِ[٤] ؟ ولِمَ أجازَهُ الأَخْفَشُ مع إقرارِه أنَّ العَرَبَ لَمْ تَرْفَعْ غيرَ الواجبِ في بابِ حتّى[٥] ؟ وهل ذلك لما بيَّنا قَبْلُ مِنْ أَنَّ الرَّفْعَ لابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ الفعْلُ الأوَّلُ فيه سَبَباً أدَّى إلى الثّاني ؛ لأنَّها لمّا أُخْرِجَتْ عن الغايةِ في المكانِ ؛ أُخْرِجَتْ إلى السَّبَبِ الذي مُنتهاه المُسبَّبُ ، وليس في النَّفيِ سَبَبٌ يكونُ الثّاني منتهاه ؟.

وماحُكْمُ : كان سيري حتّى أَدْخُلَها ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه الرَّفْعُ ؟ وهل ذلك لأنَّ كانَ تَحْصُلُ بِغَيرِ خَبَرٍ ، وإذا نَصَبْتَ فلها خَبرٌ بمنزلةِ : كان سيري إلى أنْ أَدْخُلَها ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : قلّما سرتُ فأدخلَها ، فتنصبُ بالفاء هاهنا ، كما تنصبُ في مَا ، ولايكونُ : كثر ماسرتُ فأدخلَها ؛ لأنّه واجبٌ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلَها ، إذا كُنْتَ محتقراً لسيرك الذي أدّى إلى الدُّخولِ ، ويقبحُ : إنّما سرتُ حتّى أدخلُها ؛ لأنّه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السَّير كما يكون في النّصب ، يعني إذا احتقر السَّير ؛ لأنّك لاتجعلُه سيراً يؤدي الدُّخولَ ، وأنت تستصغره ، وهذا قولُ الخليل » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٢-٢٣ (هارون) .

(٤) هذه المسألة يدُلُّ عليها قول سيبويه : « واعلم أنّ الفعلَ إذا كان غير واجبٍ لم يكن إلا النَّصبُ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) ، وقد تقدَّمت في أول الباب .

(٥) قال الأخفش : « ماسرتُ حتّى أدخلُها ، معنى الرَّفع فيه صحيحٌ ، إلا أنَّ العربَ لم ترفع غير الواجب في باب حتّى ؛ ألا ترى أنّك لو قلتَ : ماسرتُ فأدخلُها ؛ أي ماكان سيرٌ ولادخولٌ ، أو قلت : ماسرتُ فإذا أنا داخلٌ الآنَ لا أُمْنَعُ ؛ كان هذا حسناً ، وإنْ لم تجعله غايةً ولم تحتقر رفعتَ » . تعليقات الأخفش على الكتاب ٣ / ٢٣ هـ ١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .
ولايعارض هذا المذهبَ قولُ الأخفش في معاني القرآن ١ / ١٢٨ : « وإذا كان غايةً لسيرٍ نصبته ، وكذلك مالم يجب ممّا يَقَعُ عليه حتّى ، نحو : ﴿ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [الكهف ٦٠] » .
ذلك أنّ مراده بما لم يجب - فيما يظهر - مالم يقع ؛ أي ماكان مستقبلاً ، على أنّه لو أراد به غير المثبت لم ينقض كلامه السابق ؛ لأنّه هناك أراد القياس ، وفي معاني القرآن أراد السماع .

والرَّفْعُ بمنزلة : كان سيري فإذا أنا أَدْخُلُها ، وهذا لايجوزُ ؟ [١] .

وماحُكْمُ : كان سيري سيراً مُتْعِباً [٢] حتّى أَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ؟ [٣] .

وماحُكْمُ (حتّى) في إشراكها [٤] الفعْلَ الذي بَعْدَها ماقَبْلَها كما تُشْرِكُ الفاءُ ؟ ولِمَ وَجَبَ : لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ ، ولَمْ يَجُزْ : لَمْ أَجِئْ حتَّى أَقُلْ ؛ إذْ كانَتْ / ١٠٥ب تَعْطِفُ الاسْمَ على الاسْمِ ؟ فَلِمَ جازَ أنْ تَعْطِفَ اسْماً على اسْمٍ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ تَعْطِفَ فِعْلاً على فِعْلٍ [٥] ؟ وهل ذلك لأنَّها تَعْطِفُ في تعظيمٍ أو تحقيرٍ ، ولاتَعْطِفُ في غير ذلك ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً حتّى عمراً ؛ لَمْ يَجُزْ ؟ .

وهل يَلْزَمُ مِن العَطْفِ امْتناعُ : كان سيري أَمْسِ شديداً حتَّى أَدْخُلُ ، كما [٦] يَمْتَنِعُ : فَأَدْخُلُ ، على العَطْفِ ؟ [٧] .

وهل يجوزُ : كانَ سيري أَمْسِ حتّى أَدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ؟ [٨] .

ولِمَ جازَ أَنْ يَقَعَ (يَفْعَلُ) في مَوْضِعِ (فَعَلَ) في بعضِ الكلامِ [٩] ؟ وهل ذلك لأنَّه

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : كان سيري أمسِ حتّى أدخلَها ، ليس إلا ؛ لأنَّك لو قلت : كان سيري أمسِ فإذا أنا أدخلُها ؛ لم يجز ؛ لأنَّك لم تجعل لكانَ خبراً » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٢) ب : متبعاً .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : كان سيري أمس سيراً مُتْعباً حتّى أدخلُها ؛ لأنَّك تقول هاهنا : فأدخلُها ، وفإذا أنا أدخلُها ؛ لأنَّك جئت لكان بخبرٍ ، وهو قولُك : سيراً مُتْعِباً » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٤) ب : اشتراكها .

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ مابعد حتّى لايشْرَكُ الفعلَ الذي قبلَ حتّى في موضعه كشركة الفِعْلِ الآخِرِ الأوّلَ إذا قلت : لم أجئ فأقُلْ » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٦) ب : ذا .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كان ذلك لاستحال : كان سيري أمسِ شديداً حتّى أدخلُ ، ولكنّها تجيءُ كما تجيء مابعد إذَا ، وبعد حروف الابتداء » . الكتاب ١ / ٤١٥ (بولاق) ، ٣ / ٢٣ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلت : كان سيري أمسِ حتى أدخُلها ، تجعلُ أَمْسِ مستقراً ؛ جاز الرّفعُ ؛ لأنَّه استغنى ، فصار كسرْتُ ، لو قلتَ : فأدخلُها ؛ حَسُنَ ، ولايحسنُ : كان سيري فأدخلُ ، إلا أنْ تجيءَ بخبرٍ لكانَ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

(٩) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد تقع (نَفْعَلُ) في موضعِ (فَعَلْنا) في بعضِ المواضعِ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ (هارون) .

قَدْ يكونُ فِعْلٌ يتطاولُ ، فَيَصْلُحُ فيه : يَفْعَلُ ؛ لِيَدُلَّ على ماوَقَعَ منه ، ومالَمْ يَقَعْ ، ويَصْلُحُ فيه : فَعَلَ ؛ لِيَدُلَّ على ماوَقَعَ منه نحو : يَجْعَلُ اللّهُ اللَّيْلَ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْباناً ، وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسباناً ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ رَجُلٍ من بني سَلُولٍ [1] :

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ∴ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنيني [2] ؟

ولِمَ جازَ (أَمُرُّ) في مَوْضعِ : مَرَرْتُ ؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى : إِنَّ مِنْ شَأْني المرورَ في الماضي والمُسْتَقْبلِ ؟.

وماحُكْمُ : أيُّهُمْ سارَ حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ، ولَمْ يَجُزْ : أَسَارَ زيدٌ حتّى يَدْخُلُها ؟ وهل ذلك لأنَّ : أيُّهم سارَ ، فيه ادِّعاءُ وقوعِ سيرٍ ، وكذلك : أَيْنَ الذي سارَ حتّى يَدْخُلُها ؟ [3].

---

(١) كذا ورد في الكتاب ٣ / ٢٤ ، الخزانة ١ / ٣٥٨ . وعُزي البيت إلى شاعرين حنفيَّين :

أ - عزاه الأصمعيُّ إلى شَمِرِ بنِ الحارث الحنفيّ ، شاعرٌ جاهليٌّ ، كان مع الحارث الأعرج بن أبي شمر الغساني يومَ حليمة ، والغساسنة أخواله . وقيل : إنه قتل المنذر بن ماء السماء غيلةً في ذلك اليوم . انظر لترجمته : المناقب المزيدية ١ / ١٢٤ - ١٢٥ . والبيت له في : الأصمعيات ١٢٦ .

ب - وعزاه البحتري إلى عُميرةَ بنِ جابر الحنفيّ . انظر : الحماسة ١٧١ .

(٢) من الكامل ، من أبيات أوّلُها :

لو كُنْتُ في رَيْمانَ لستُ ببارِحٍ ∴ أبداً وسُدَّ خصاصُهُ بالطِّينِ

رَيْمان : مخلافٌ باليمن ، وقيل قصرٌ ، وخصاصة : خَلَلُه . انظر : معجم البلدان ٣ / ١١٤ ، اللسان ٧ / ٢٥ (خصص) ، ورواية الأصمعيات : ولقد مررتُ .... ، ولاشاهد فيها هنا .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، الأضداد لقطرب ١١٦ ، الأصمعيات ١٢٦ ، الأضداد للسجستاني ٢١٥ ، الكامل ٣ / ٨٠ ، حماسة البحتري ١٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ ، الأغفال ١ / ٣٢٣ ، التمام ٢٨ ، الخصائص ٣ / ٣٣٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٥٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٥٨ ، التصريح ٢ / ١١١ ، عَقْد الخلاص ٢٥٢ ، الخزانة ١ / ٣٥٧ - ٣٥٩ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : أيُّهم سار حتّى يدخلُها ؛ لأنَّك قد زعمتَ أنَّه كان سيرٌ ودخولٌ ، وإنّما سألتَ عن الفاعل ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : أين الذي سار حتّى يدخلُها ، وقد دخلَها ؛ لكان حسناً . ولجاز هذا الذي يكونُ لما قد وقع ؛ لأنّ الفِعْلَ ثَمَّ واقعٌ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٤ - ٢٥ (هارون) .

ولِمَ جازَ : ماسِرْتُ حتّى دَخَلْتُ ، ولَمْ يَجُزْ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّها خارِجةٌ عن الموضعِ الذي تكونُ فيه ناصبةً للفعْلِ إلى الرَّفْعِ ، فلم تَخْرُجْ عنه وبَعْدَها الفعْلُ المضارعُ إلا إلى مايُشاكِلُ الأَصْلَ ، وهي هاهنا إذا دَخَلَتْ على الفعْلِ الماضي على خلافِ تلكَ الجهةِ ، وإنّما دَخَلَت على ماضٍ مع ماضٍ ، فصارتْ بمنزلةِ : ماسِرْتُ فَدَخَلْتُ ، فإذا دَخَلَتْ على ماقَدْ أُمِنَ أَنْ تَعْمَلَ فيه ؛ خَرَجَتْ عَنْ حدِّ أَخواتِها ، وصارَتْ على حُكْمٍ آخَرَ ، وهو دُخولُها على الماضي ، فهي - إذا نَقَلَت الفعْلَ نَقْلَيْنِ : إلى الاستقبالِ والغايةِ - ناصبةٌ ؛ لأنَّها على قياسِ [٢] أخواتِها مِنْ حُروفِ النَّصْبِ ، وإذا كان الفعْلُ المضارعُ بَعْدَها للحالِ ؛ صارتْ بمنزلةِ (إذَنْ) إذا كان الفعْلُ بَعْدَها للحالِ ، وإذا دَخَلَتْ على / ١٠٦ أ الماضي ؛ فليس يُحْتاجُ مَعَها إلى أنْ يكونَ الأوَّلُ سَبَباً للثّاني ؛ لأنّها قَدْ خَرَجَتْ عن حدِّ الغايةِ التي هي بمعنى : إلى أَنْ ، وعن المضارعِ الذي تَصْلُحُ فيه الغايةُ ؛ ألا ترى أنَّه يجوزُ : وَقَفْتُ حتّى طَلَعَت الشَّمْسُ ، ولايجوزُ : وقَفْتُ حتّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ ؟ .

الجـوابُ :

الذي يجوز في حتّى التي يَرْتَفِعُ الفعْلُ بَعْدَها إجراؤها على الحالِ والسَّبَبِ المؤدِّي إلى الفعْلِ الذي بَعْدَها [٣] ؛ لأنَّها إذا كانَتْ للحالِ ؛ لم يَجُزْ أَنْ تَنْصِبَ [٤] ؛ لخُروجِها عن حدِّ أَخواتِها في النَّصْبِ كخُروجِ : إذَنْ [٥] ، وإذا كانَتْ للسَّبَبِ المؤدِّي

---

(١) هذه المسألة يُشعر بها قول سيبويه : « ألا ترى أنَّه لو كان قال : قلّما سرتُ فأدخلُها ، أو حتّى أدخلُها ، وهو يريدُ أنْ يجعلَها واجبةً خارجةً من معنى قلّما ؛ لم يستقم إلا أنْ تقول : قلّما سرتُ فدخلتُ ، وحتّى دخلتُ ، كما تقول : ماسرتُ حتى دخلتُ ، فإنما ترفع بحتّى في الواجب ، ويكونُ مابعدها مبتدأً منفصلاً من الأول ، كان مع الأوّل فيما مضى أو الآنَ » . الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٢) ب : غير قياس .

(٣) تقدّم الحديث عن شروط الرفع بعد حتى في ص : ٨٢٤هـ ٤ .

(٤) إضافة النصب إلى حتّى تجوُّزٌ في العبارة ، وقد تكرر عند الشارح . انظر ماتقدم في ص : ٧٧٦ هـ ٥ .

(٥) إنما خرجت لأنّ نواصب المضارع لاتعمل إلا في المستقبل . انظر ماتقدّم في ص : ٧٧٨ .

إلى الثَّاني ؛ صَلَحَ فيها الرَّفْعُ ؛ لِلْفَرْقِ بينَ تقديرِ الغايةِ بمعنى : إلى أَنْ ، وبينَ ماهو للحالِ .

ولايجوزُ الرَّفْعُ بها في غيرِ الواجبِ مِن النَّفْيِ والاستفهامِ أو غيرِهما [١] ، ومعنى الواجبِ : الدَّالُّ على الواقعِ في ماضٍ ، أو حاضرٍ ، أو مُستقبلٍ .

وتقولُ : أُرى زيداً سار حتّى يَدْخُلُها ، فيجوزُ بالرَّفْعِ ، والنَّصْبِ [٢] ، ومِن النَّحويينَ مَنْ لايُجيزُ الرَّفْعَ في هذا ؛ لأنّ المُتكلِّمَ لَمّا لَمْ يَكُنْ مُتيقِّناً ، صار بمنزلةِ النَّفي [٣] ، وسيبويه يُجيزُه [٤] ؛ لأنَّ الغالبَ كاللاّزمِ في سائرِ أبوابِ العربيةِ ، فلمّا غَلَبَ عليه أنَّ السَّيرَ قَدْ وَقَعَ ؛ صار بمنزلةِ الواقعِ لامحالةَ .

وتقولُ : كُنْتُ سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ، فيجوزُ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ [٥] ، وبعضُ النَّحويينَ لايُجيزُ الرَّفْعَ ؛ لامتناعِ القَلْبِ مِنْ جهةِ أنَّها حَرْفٌ مِنْ حُروفِ الابتداءِ ، فإذا لم يَجُزْ القَلْبُ ؛ خَرَجَتْ عَنْ حروفِ الابتداءِ ، فيُجيزُ [٦] : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ؛ لأنَّه يجوزُ : حتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ، ولايجيزُه في : كُنْتُ [٧] .

والصّوابُ جوازُ الرَّفْعِ على مَذْهَبِ سيبويه ؛ لأنَّه يجوزُ : كُنْتُ حتّى أَدْخُلُها سِرْتُ ؛ إذْ هُوَ في موضعِ الحالِ التي يَعْمَلُ فيها : سِرْت [٨] ، بمنزلةِ قولك : كُنْتُ

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، الجمل ١٩٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٢٢ ، اللباب ٢ / ٤٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ .

(٢) انظر جواز الرفع والنصب بعد أفعال القلوب في : الكتاب ٣ / ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٣) هذا المذهب أورده سيبويه ، ولم يعزه . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٤) أدخل سيبويه على صاحب هذا المذهب : سار زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري ، وعبدُالله سار حتى يدخلُها أرى . قال الفارسي : « أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقُّنٍ ، فقد بان أنّ النّصب ليس يكون فيما بعد حتّى من أجل زوالِ التيقُّنِ ؛ إذ قد رفعوا مابعدها حيثُ لم يتيقَّنوا » . التعليقة ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٢ ب .

(٥) إنما جاز الرّفع ؛ لأن ماقبل حتى مستغنٍ . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ أ .

(٦) ب : فيجوز .

(٧) انظر هذا المذهب في : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ أ ، التعليقة ٢ / ١٤٠ .

(٨) ب : سرت حتّى .

سِرْتُ وأنا مُصاحبٌ لزيدٍ [١].

وتقولُ : إنَّما سِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ، وإن احْتَقَرْتَ سَيْرَك ، فإنَّه قَدْ وَقَعَ منه مايُؤَدِّي الدُّخولَ [٢].

وتقولُ : كَثُرَ ماسِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ ، ومِنْ النَّحويينَ / ١٠٦ب مَنْ لايُجيزُ إلا النَّصْبَ ؛ لأنَّه على معنى ضُروبٍ مِن السَّيرِ ، فلا يَتَحَصَّلُ السَّيرُ الذي هو سَبَبٌ [٣].

والصَّوابُ جوازُه على مَذْهَبِ سيبويه ؛ لأنَّ أَحَدَ تلك الأَضْرُبِ من السَّيْرِ هو المؤدِّي إلى الدُّخولِ ، وإنْ لم يُعْرَف بعَيْنِه .

وتقولُ : قلَّما سِرْتُ حتّى أَدْخُلَها ، إذا ذَهَبْتَ بقلَّما مَذْهَبَ النَّفْيِ ؛ فليس إلا النَّصْبُ بمنزلةِ : ماسِرْتُ فأَدْخُلَها ، وهو مَذْهَبٌ للعربِ مَعْروفٌ ، ويَدُلُّ عليه قولُهم : قلَّما سِرْتُ فأَدْخُلَها ، فَيُنْصَبُ بالفاء على جوابِ النَّفي ، ولايجوزُ: سِرْتُ فأَدْخُلَها .

ولَهُمْ فيه مَذْهَبٌ آخَرُ على نقيضِ: كَثُرَ ماسِرْتُ ، فيُثْبِتُ إذا قال : قلَّما سِرْتُ ، سيراً قليلاً على النَّقيضِ ، فعلى هذا المَذْهَبِ يجوزُ : قلَّما سِرْتُ فأَدْخُلُها [٤] ،

---

(١) توجيه الشارح مستقيمٌ إذا جعلت كانَ تامة تستغني بمرفوعها ، أما إذا جُعلت ناقصة ففيما ذكره نظرٌ ؛ ذلك أنّ حتّى إذا رُفع الفعل بعدها فهي حرفُ ابتداء ، وتأخير سرتُ في المثالِ وجعل جملة أدخلُها حالاً من فاعله ؛ يلزم منه خُلوُّ الكلام من خبر كان.
على أنَّ سيبويه احتجَّ على من جعل القلب ضابطاً لجواز الرفع بقول العرب : قد سرتُ حتّى أدخلُها ، بالرفع ، والقلب فيه غير جائزٍ ، لايقال : سرت حتّى أدخلُها قد . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣أ، التعليقة ٢ / ١٤٠ .

(٢) ذكر سيبويه في هذا المثال وجهين : أحدهما أنْ تكون إنّما للقصر فهذا يجوز فيه الرفع والنَّصب من غير قبح . والوجه الآخر أن تكون للتحقير ، وجعل الرفع في هذا الوجه قبيحاً ، « لأنَّك لاتجعلُه سيراً يؤدِّي الدخولَ وأنت تستصغره » . وظاهر كلام الشارح جواز الرفع من غير قبحٍ . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ ، ٢٢-٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣أ - ب ، التعليقة ٢ / ١٤٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٣) الذي ذكره سيبويه أنّ من النَّحويين مَنْ لم يجز الرَّفع بعد كَثُر ما ونحوها ؛ لقبح القلب ، إذ لايحسُنُ : سرتُ حتى أدخُلُها كثُر ما ، ثم ذكر أنَّهم إنْ احتجوا لوجوب النصب بغير القلب - وهو ماذكره الشارح من أنّ ماقبل حتّى أكْثَرُ من سيرٍ واحدٍ - رُدَّ عليهم بجواز : سرتُ غيرَ مرّةٍ حتى أدخلُها ، بالرفع ، والقلب فيه جائزٌ ، ومعناه معنى : كثر ماسرت . انظر : الكتاب ٣ / ٢١ - ٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ أ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٦ .

(٤) كذا في النسختين ، ولعل الأولى : قلَّما سرتُ حتّى أدْخلُها .

بالرَّفْعِ [١].

والأخْفَشُ يُجيزُ : ماسِرْتُ حتّى أدْخُلُها ، بالرَّفْعِ مِنْ طريقِ القياسِ ، مع اعترافِه أنَّ العَرَبَ لم تَتَكَلَّمْ بالرَّفْعِ إلا في الواجبِ ، فقاسَها على الفاءِ [٢].

وليس يَصِحُّ هذا القياسُ ؛ للعِلَّةِ التي بيَّنا مِنْ أنَّ حتّى إذا دَخَلَتْ على المضارعِ ؛ فلها وجهانِ :

أحدُهما : أنْ تكونَ غايةً ، بمنزلةِ : إلى أنْ ، أو كي .

والآخَرُ : أنْ تكونَ على شِبْهِ الغايةِ من السَّبَبِ المؤدِّي إلى المُسبَّبِ [٣].

وليس كذلك الفاءُ ؛ لأنَّه ليس فيها مايَقْتَضي أنْ يكونَ الفعْلُ الأوَّلُ سبباً للثّاني في غيرِ الجزاءِ ؛ فلهذا جازَ : ماسِرْتُ فأنا أَدْخُلُ ماأُمْنَعُ ، ولم يَجُزْ : ماسِرْتُ حتّى أَدْخُلُ ماأُمْنَعُ ؛ لِلْفَرْقِ الذي بَيَّنا .

وتقولُ : كان سيري حتّى أَدْخُلَها ، ولايجوزُ بالرَّفْعِ ؛ لأنَّه يَبْقى (كانَ) بغيرِ خبرٍ [٤].

ويجوزُ : كان سيري سيراً مُتْعِباً حتّى أدْخلُها ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ [٥]، وكذلك :

---

(١) هذان الوجهان في قلّما ذكرهما الفارسي ، والرضيُّ ، بَيْد أنَّ الأخير ضعَّف الوجه الثاني ؛ لأنَّ الأغلب في كلامهم إجراء قلَّما مجرى النفي الصِّرف .

أمَّا سيبويه فذكر في قلّما وجهين : الأول أن يراد بها أنَّك سرت سيراً قليلاً ، فهذا يجوز فيه رفعُ الفعل بعد حتى ؛ لأن السير القليل قد يؤدِّي إلى الدُّخول ، والوجه الثاني أنْ يُرادَ غيرُ سيرٍ ، فتكونَ نفي : كَثُرَ ما ؛ وهذا يجب فيه النَّصب ؛ لأنَّ نفيَ غير سيرٍ لايُوجب الدُّخولَ .

ويحسن التنبيه على أنَّ أبا حيّان عزا إلى سيبويه منع الرفع بعد قلّما من غير تفصيلٍ .

انظر : الكتاب ٣ / ٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٣ ب ، التعليقة ٢ / ١٤١ - ١٤٢ ، الشعر ١ / ٩٥ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٨٣٤ هـ ٥ .

وقد علّق السيرافي على مذهب الأخفش بأنّ مرادَه أنْ يكونَ أصل الكلام إيجاباً ، ثم دخلت أداة النَّفي على الكلام بأسره ، وفسَّرها أبو حيّان بقوله : « فكأنك قلت : ماوقع السَّيرُ الذي كان سبباً لدخول المدينة » .

الارتشاف ٢ / ٤٠٤ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ ب ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٦ .

(٣) انظر ماتقدَّم في ص : ٨٢٤ هـ ٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٤ ، المغني ١ / ١٢٧ .

(٥) إنما جاز الرفع ؛ لأنّ كانَ جيء لها بخبرٍ قبل حتّى . انظر : الكتاب ٣ / ٢٣ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ ب ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ .

كان سيري أَمْسِ حتّى أَدْخُلُها ، بالرَّفْعِ إذا جَعَلْتَ أَمْسِ خَبَرَ : كانَ ، ولَمْ تَجْعَلْه مِنْ صِلَةِ : سيري ، وإنْ جَعَلْتَه مِنْ صِلَةِ : سَيْري ؛ لَمْ يَجُزْ [١] .

ولايجوزُ في حتّى أنْ تَعْطِفَ فِعْلاً على فِعْلٍ ، لو قُلْتَ : لَمْ أَجِئْ حتَّى أَقُلْ ؛ لَمْ يَجُزْ ، ويجوزُ : لَمْ أَجِئْ فَأَقُلْ ؛ لأنَّها في العَطْفِ لاتكونُ إلا لتحقيرٍ أَوْ تَعْظيمٍ يَخْرُجُ مِنْ جُمْلَةِ المذكورِ [٢] ، كقولك : قَدِمَ النَّاسُ / ١٠٧أ حتّى المشاةُ والصِّبيانُ ، وخَرَجَ النَّاسُ حتَّى الأميرُ ، ولو قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيداً حتّى عَمْراً ؛ لم يَجُزْ [٣] .

وقال رَجُلٌ من بني سَلولٍ :

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لايَعْنيني [٤]

فَجَعَلَ (أَمُرُّ) في موضعِ : مَرَرْتُ ؛ لأنَّ المعنى : مِنْ شَأْني المرورُ في الماضي والمستقبلِ ، فجازَ لهذه العلَّةِ [٥] ، وهذا المَوْضِعُ أَوْلى بِمَرَرْتُ [٦] ؛ لمشاكَلةِ : فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ .

وتقولُ : أَيُّهم سار حتّى يَدْخُلُها ؟ بالرَّفْعِ ؛ لأنَّ فيه ادِّعاءَ وقوعِ سيرٍ [٧] ، وكذلك : أَيْنَ سار حتّى يَدْخُلُها ؟ ومتى سار حتّى يَدْخُلُها ؟ .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ أ - ب ، التعليقة ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٨ - ١٠٨٩ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، المغني ١ / ١٢٧ .

(٢) يريد الشارح أنّ المعطوف يخرج من جملة المعطوف عليه بالتصريح بذكره لغرضٍ ، وليس مراده أن المعطوف بحتى لايدخل في حكم ماقبلها ؛ لأنَّ حتّى العاطفة تفيد الاشتراك في الحكم . انظر : الأصول ١ / ٤٢٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٩ ، وانظر الحديث عن امتناع عطف الأفعال بحتّى في : الكتاب ٣ / ٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٣ .

(٣) انظر شروط العطف بحتّى في : المغني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٤) تقدَّم تخريجه في ص : ٨٣٦ .

(٥) قال السيرافي : « إنّما يُستعملُ ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعلُ خُلقاً وطبعاً ، ولايُنكر منه في المضيِّ والاستقبال ، ولايكونُ لفعلٍ فَعَلَه مرّةً من الدَّهر » . شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٢٤ ، الخصائص ٣ / ٣٣١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٥ .

(٦) تقدم أن (مررت) رواية الأصمعي . انظر ص : ٨٣٦ هـ ٢ .

(٧) قال الفارسي : « الفعلُ هاهنا موجبٌ غيرُ مُستفهمٍ عنه ، وإنما الاستفهام عن فاعل الفعل لاعن الفعلِ » . التعليقة ٢ / ١٤٤ .
وانظر : الكتاب ٣ / ٢٤ - ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٣ ، المغني ١ / ١٢٦ .

ولايجوزُ : أَسار حتّى يَدْخُلُها ؟ لأنَّه ليس فيه ادِّعاءُ وقوعِ سيرٍ [١] .

وتقولُ : ماسِرْتُ حتّى دَخَلْتُ ، فيجوزُ في الماضي أنْ لايكونَ الفِعْلُ الأوَّلُ سبباً للثّاني ؛ لأنَّه لَمْ يَخْرُجْ عَنْ [غايةٍ][٢] إلى مايُشاكِلُها ، فَيَجِبَ له معنى السَّبَبِ ، فصار بمنزلة : ماسِرْتُ فَدَخَلْتُ [٣] ؛ ولذلك[٤] جاز : وَقَفْتُ حتّى طَلَعَت الشَّمْسُ ، ولَمْ يَجُزْ : وَقَفْتُ حتّى تَطْلُعُ الشَمْسُ ، بالرَّفْعِ [٥] ؛ لأنَّ (تَطْلُعُ) نُقِلَ عن : إلى أنْ تَطْلُعَ ، فلم يُنْقَلْ عن الغايةِ إلا إلى مُنتهىً مُسَبَّبٍ كالغايةِ في المكانِ [٦] ، وليسَ كذلك الماضي .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٥ أ ، المقتصد ٢ / ١٠٨٧ ، شرح المفصل ٧ / ٣٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٧٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٣ .
وذكر الفارسي أنّ الأخفش أجاز الرفع . انظر : التعليقة ٢ / ١٤٦ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) انظر : التعليقة ٢ / ١٤٥ .

(٤) ب : وكذلك .

(٥) أجاز الكوفيون الرفع في نحو هذا المثال مما اختلف فيه فاعل ماقبل حتى وفاعل مابعدها . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٦) يريد أن الفعل المضارع إذا رُفع فقد نُقِل عن الغاية إلى أن يكون مسبَّباً ، وليس الوقوف سبباً لطلوع الشمس .

بابُ حتَّى التي يكونُ العملُ فيها مِن اثْنَيْنِ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حتّى التي يكونُ العَمَلُ فيها مِن اثْنَيْنِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حتّى التي يكونُ العَمَلُ فيها مِن اثْنَيْنِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ العَمَلُ مِنْ اثْنَيْنِ في حتّى كالعَمَلِ من واحدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ الغالبَ في العَمَلِ من اثْنَيْنِ أنْ لايكونَ فِعْلُ أَحَدِهما سَبَباً مُؤدِّياً إلى فِعْلِ الآخَرِ كما يكونُ في فِعْلِ الواحدِ ؟[٣] .

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ[٤] ؟ ولِمَ كانَ الأظْهَرُ في هذا النَّصْبَ حتّى يقومَ دليلٌ بأنَّ سيرَكَ أدّى إلى دُخولِ زيدٍ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؟ ولِمَ لايجوزُ بالرَّفْعِ أَصْلاً ؟ وهل ذلك لأنَّ السَّبَبَ لايجوزُ أنْ يكونَ سواءً وجودُه / ١٠٧ ب وعَدَمُه في أنَّ المُسبَّبَ يُوجَدُ لامحالةَ ؟[٥] .

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتَّى يَدْخُلُها ثَقَلي[٦] ، وسِرْتُ حتّى يَدْخُلُها بَدَني ؟ ولِمَ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكونُ العملُ فيه من اثنين . انظر : الكتاب ١ / ٤١٦ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم الفعل المضارع بعد حتّى إذا كان فاعلُه غيرَ فاعلِ ماقبلها ، وفرَّع عليه مسائل منها : أنْ يقع بعد حتّى فعلان متعاطفان أحدُهما فاعلُه فاعلُ ماقبلَها ، والآخَرُ فاعلُه غيرُه ممّا يَحتمل أنْ يكونَ مُسبَّباً لما قبل حتّى ، ومالايحتمل ذلك . ومنها إعادة حتّى مع المعطوف إذا كان فاعل المعطوف عليه غيرَ فاعل ماقبلها .

(٣) ب : كما يكون في فعل الآخر كما يكون في فعل الواحد .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه بعد ترجمة الباب : « وذلك قولك : سِرْتُ حتى يَدْخُلَها زيدٌ ، إذا كان دخولُ زيدٍ لم يؤدِّه سيرُك ، ولم يكن سببَه » . الكتاب ١ / ٤١٦ - ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فيصيرُ هذا كقولك : سرتُ حتّى تطلُعَ الشمسُ ؛ لأنَّ سيرَك لايكون سبباً لطلوع الشَّمسِ ولايؤدِّيه » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٦) الثَّقَل : متاع المسافر وحشمُه . انظر : اللسان ١١ / ٨٧ (ثقل) .

كانَ الوجهُ في هذا الرَّفْعَ ؟ [١].

وما الفرقُ بين قراءةِ مُجاهدٍ [٢]: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾[٣] بالرَّفْعِ، وبينَ قراءةِ غيرِه بالنَّصْبِ ؟ وهل النَّصْبُ على الغايةِ مِنْ غيرِ سَبَبٍ ، والرَّفْعُ على أنَّ الزَّلْزَلةَ هي سببُ قولِ الرَّسولِ ؟ [٤].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ وأَدْخُلَها[٥] ؟ ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ في : وأَدْخُلَها ، إذا كان سيرُك قد أدَّى إلى دخولِك ؟ وهل ذلك لأنَّه لايصحُّ [٦]العطفُ بمرفوعٍ على منصوبٍ لاموضعَ له سوى النَّصْبِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ويدخُلُها زيدٌ ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بالرَّفْعِ إذا رَفَعْتَ الأوَّلَ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايُعْطَفُ مَنْصوبٌ على مرفوعٍ ؟ [٧].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولكنَّك لو قلتَ : سرتُ حتّى يدخلُها ثَقَلي ، وسرتُ حتّى يدخلُها بَدَني ، لرفعتَ لأنَّك جعلتَ دخولَ ثَقَلِك يؤدِّيه سيرُك ، وبدنُك لم يكُنْ دخولُه إلا بسيرك » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون).

(٢) مجاهد « ٢١-١٠٤ هـ » .
ابن جَبْر المكّي ، المخزوميّ بالولاء ، يكنى أبا الحجاج ، قرأ على عبدالله بن السائب ، وعرض القرآن على ابن عباسٍ رضي الله عنه - ثلاثين عرضةً ، وكان فقيهاً ، ثقة ، كثير الحديث ، يقال : إنَّه مات ساجداً .
انظر : الطبقات الكبرى ٥ / ٤٦٦- ٤٦٧ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨ - ٤٠ ، غاية النهاية ٢ / ٤١-٤٢ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا .... وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ البقرة : ٢١٤.
والرَّفعُ قرأ به نافعٌ ، أيضاً . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، السبعة ١٨١ ، علل القراءات ١ / ٧٧.

(٤) ذكر سيبويه وجه الرفع فقال : « وقد يجوزُ أنْ تقولَ : سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ ، إذا كان أدّاه سيرُك ، ومثلُ ذلك قراءة أهل الحجاز : ﴿ وزُلْزِلُوا حتّى يقولُ الرسولُ ﴾ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٦ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : سرتُ حتّى يدخلَها زيدٌ وأَدْخُلَها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ (هارون) .

(٦) ب : يصلح .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول .... سرتُ حتّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ ، إذا جعلتَ دخولَ زيدٍ من سببِ سيرك ، وهو الذي أدّاه ، ولابُدَّ من أنْ تجعلَه هاهنا في تلك الحال ؛ لأنَّ رفعَ الأوّلِ لايكونُ إلا وسبب / =

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى يَدْخُلَها زيدٌ ، وسرتُ حتّى أَدْخُلُها وحتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ [١] ؟ ولِمَ جازَ نَصْبُ الثّاني مع إعادةِ حتّى ، ولَمْ يَجُزْ مع تركِ إعادتِها بالحَمْلِ على التّأْويلِ ؟ وهل ذلك لأنّها ليستْ في تأويلِ النّاصبةِ ؛ إذ المعنى مختلفٌ ، وكذلك التّقديرُ مُختلفٌ أيضاً ؟.

وهل يجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وتَطْلُعُ الشَّمْسُ [٢] ؟ ولِمَ لايجوزُ على مذهبِ مَنْ قال : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ المعنى والتَّقديرَ مُختلفٌ في حتّى ؟

وماوَجْهُ قولِ الأَخْفَشِ : إنَّ حتّى التي تَرْفَعُ مابَعْدَها ليستْ حتّى التي تَنْصِبُ مابَعْدَها [٤] ؟ وما الصَّوابُ فيه ؟ وهل وَجْهُهُ أنَّه رأى الأحكام تَخْتَلِفُ فيها ، والصَّوابُ أنْ تكونَ واحدةً ، وإن اخْتَلَفَت الأَحْكامُ ؛ لأنَّها تَرْجِعُ إلى تقديراتٍ مختلفةٍ ، وليس كذلك كُلُّ حرفٍ ؛ لأنَّ لامَ الإضافةِ لايجوزُ أنْ تكونَ هي لامَ الابتداءِ ؛ لأنَّ اختلافَ

/ = دخوله سيرُه ، وإذا كانت هذه حالَ الأوّلِ لم يكُنْ بدٌّ للآخرِ من أنْ يتبعَه ؛ لأنَّك تعطفُه على دخولك في حتّى ، وذلك أنَّه يجوز أنْ تقولَ : سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ ، إذا كان سيرُك يؤدّي دخولَه كما تقول : سرتُ حتّى يدخلُها ثَقَلي » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٥ - ٢٦ (هارون) .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : سرتُ حتّى أدخلُها وحتّى يدخلَها زيدٌ ، لأنَّك لو قلت : سرتُ حتّى أدخلُها وحتّى تطلُعَ الشمسُ ؛ كان جيداً ، وصارت إعادتُك حتّى كإعادتك له في : تباً له وويلٌ له ، ومَنْ عمراً ومَنْ أخو زيدٍ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلمْ أنّه لايجوزُ : سرتُ حتّى أدخلُها وتَطْلُعُ الشمسُ ، يقول : إذا رفعتَ طلوع الشمس لم يجز ، وإنْ نصبتَ وقد رفعتَ فهو محالٌ حتّى تنصب فعلَك منْ قَبْلِ العطف ، فهذا محالٌ أن ترفع ، ولم يكن الرَّفعُ لأنَّ طلوع الشمس لايكون أن يؤدّيه سيرُك ، فترفعَ تطلُعَ وقد حُلْتَ بينه وبين الناصبة» . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٦ - ٢٧ (هارون) .

ومن قوله : « يقول : إذا رفعت » إلى قوله : « من قبل العطف » . لم يرد في : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ ب ، فلعله تعليقة أقحمت في النّص .

(٣) انظر هذا القول في : الكتاب ٢ / ٥٤ ، المقتضب ٤ / ١٦٤ ، الأصول ٢ / ٢٩٨ ، ٣٠٨ .

ومراد الشارح بالمذهب هنا أنَّ المعطوفَ يغتفر فيه مالايغتفر في المعطوف عليه ، وهو مبنيٌّ على أصلٍ أعمّ ، وهو : يُغْتفر في الثواني مالايغتفر في الأوائل .

انظر : التبصرة ١ / ١٤٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٤٣٨ - ٤٤٤ .

(٤) قال الأخفش : « أنا أَزْعُمُ أنّ حتى هذه هي التي ترفعُ مابعدها ليست حتّى التي تنصب مابعد ها » . تعليقات الأخفش بهامش الكتاب ٣ / ٢٧ هـ ١ ، وذكر السيرافي أنّ هذه التعليقة وردت في نسخة مَبْرَمان وغيرها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ أ - ب ، وانظر : التعليقة ٢ / ١٤٨ .

الأَحْكامِ لايَتوَجَّهُ إلا على اختلافِ الوَضْعِ على تقديرِ حرفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وليس كذلك حتّى ؛ لأنَّ اختلافَ الأحكامِ على جهةِ اختلافِ التَّفْريعِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ إلى يومِ الجُمُعةِ وحتَّى أَدْخُلُها[1] ؟ ولِمَ جاز مع أنَّ الثّاني لايُشاكِلُ الأَوَّلَ ؟ وهل ذلك لأنَّه على عَطْفِ /١٠٨أ جُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ باختلافِ المعنى ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ امرئ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهم . . وحتَّى الجيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسانِ[2] ؟

وهل ذلك شاهدٌ في رَفْعِ الفِعْلِ بعد حتّى مع العَطْفِ على حتّى التي نُصِبَ[3] الفِعْلُ بَعْدَها ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ وسار حتّى يَدْخُلُها ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ مَعَ انْفصالِ سيرِكَ من

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويحسُنُ أن تقول : سرتُ حتّى تطلعَ الشمس وحتّى أدخلُها ، كما يجوزُ أنْ تقولَ : سرتُ إلى يومِ الجمعةِ وحتّى أدخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٢) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ وعِرْفانِ . . ورَسْمٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنْذُ أزمانِ

وقبل الشاهد :

ومَجْرٍ كغُلاّنِ الأُنَيْعِمِ بالغِ . . ديارَ العَدوِّ ذي زُهاءٍ وأرْكانِ

المَجْر : الجيش الكثير ، والغُلاّن : جمع غالّ وهو الوادي الكثير الشجر ، والأُنيعم : جبلٌ ببطن عاقلٍ بين اليمامة والمدينة قرب الرَّسّ من بلاد القصيم ، وذو زهاء : أي هو يُحزر حَزْراً ولايمكن ضبط عدده . وقوله : وحتى الجيادُ مايُقدن بأرسانٍ : يعني أنّ الخيل كلّت ، فطُرحت أرسانُها على أعناقها ، وتُركت تمشي ، ولم يحتاجوا إلى قَوْدها ؛ لأنّها قد ذهب نشاطُها ، فإذا خُلّيت لم تذهب يميناً ولاشمالاً . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٠ - ٦١ ، معجم البلدان ١ / ٢٧١ .

وانظر : ديوانه ٩٣ ، الكتاب ٣ / ٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٣ ، فعلت وأفعلت للسجستاني ١٠١ ، المقتضب ٢ / ٣٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٠ ، الجمل ١٨٣ ، التعليقة ٢ / ١٤٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٦٠ - ٦١ ، التبصرة ١ / ٤٢٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٧ ، الحلل ٨٦ - ٨٨ ، المصباح ٢ / ٥٠١ - ٥٠٣ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢١ - ٣٢٣ ، البسيط ٢ / ٩٠٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٧١ أ ، شرح أبيات المغني ٣ / ١٠٨ - ١١٢ .

(٣) ب : تنصب .

سيرِه ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : سِرْنا حتّى نَدْخُلُها ؟ [١].

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَسْمَعَ الأَذانَ [٢] ؟ ولِمَ لايجوز بالرَّفْعِ ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلةِ : سِرْتُ حتّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ ، فذِكْرُ السَّمْعِ - هاهنا - ليس مُعْتَمدَ الكلامِ ؟.

وماحُكْمُ : سِرْتُ حتّى أَكِلُّ ؟ ولِمَ جاز بالرَّفْعِ ، ولَمْ يَجُزْ : سِرْتُ حتّى أُصْبِحَ ، إلا بالنَّصْبِ ؟ [٣].

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في حتّى التي العَمَلُ فيها مِن اثْنَيْنِ إجراؤها على أنَّ الأوَّلَ إذا لم يَصْلُحْ أَنْ يكونَ سبباً أدَّى إلى الثَّاني ؛ امْتَنَعَ الرَّفْعُ مِن الثّاني ، كقولك : وَقَفْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، لايجـــوزُ مِثْلُ هذا إلا بالنَّصْبِ ؛ لأنَّ وقـــوفَك لايُؤدِّي إلى طُلوعِ الشَّمْسِ ؛ لأنَّه سواءٌ كانَ أو لم يَكُنْ فالشَّمْسُ تَطْلُعُ في وَقْتِها [٤].

فلا يجوزُ في مِثْلِ هذا الرَّفْعُ ؛ لأنَّه لايكونُ الرَّفْعُ إلا والفعْلُ الأوَّلُ أدَّى إلى وقوعِ الثّاني ؛ لِتكونَ على قياسِ أَصْلِها في الغايةِ ، والذي يَجْمَعُهُما [٥] المُنْتَهى ، إلا أنَّ الغايةَ مُنْتهىً مُجَرَّدٌ مِنْ معنى المُسَبَّبِ كتجريدِ : وَقَفْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، فمُنْتهى وقوفِك طلوعُ الشَّمسِ ، وليس بسببٍ له ، فهذا غايةٌ ومُنْتَهىً مُجَرَّدٌ ، فأمّا : سِرْتُ

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : سرتُ وسار حتّى ندخلُها ، كأنَّك قلت : سرنا حتّى ندخلُها » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : سرتُ حتّى أسمع الأذانَ ، هذا وجهُه وحدُّه النَّصبُ ؛ لأنّ سيرك ليس يؤدِّي سمعَك الأذان ، إنّما يؤدِّيه الصُّبْحُ » . الكتاب ١ / ٤١٧ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنّك تقولُ : سرتُ حتّى أكلُّ ؛ لأنّ الكَلال يؤدّيه سيرُك ، وتقول : سرتُ حتّى أُصْبِحَ ؛ لأنَّ الإصباحَ لايؤدِّيه سيرُك ، إنّما هي غايةُ طلوعِ الشمس » . الكتاب ١ / ٤١٧ - ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٧ (هارون) .

(٤) ماذكره الشارح هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون الرفع . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤ ، المقتضب ٢ / ٤١ ، الأصول ٢ / ١٥٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٥ .

(٥) ب : يجملها .

حتّى أَدْخُلُها ماأُمْنَعُ ؛ فهو مُنْتَهى سيرك ، الأوَّلُ سَبَبٌ للثّاني ، والمعنى معنى الحالِ ، فلمّا أُخْرِجَتْ إلى معنى الحالِ ؛ لم يكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُشاكَلَ بها معنى الغايةِ التي هي على تقديرِ : إلى أنْ .

وإنّما جرى هذا فيما كانَ العَمَلُ فيه مِن اثْنَيْنِ ؛ لأنَّ الأَغْلَبَ عليه أنْ لايكونَ أَحَدُ العَمَلَيْنِ سَبَباً للآخَرِ إذا كانَ مِن اثْنَيْنِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يدخلَها زيدٌ ، بالنَّصْبِ ؛ لأنَّ الأَظْهَرَ أنْ لايكونَ سيرُك / ١٠٨ ب سَبَباً لدخولِ زيدٍ ، فإنْ كان سَبَباً له بأنَّك حَمَلْتَه حتى دَخَلَ ، أو سَأَلْتَه في ذلك ، أو ماجرى هذا المَجرى ممّا يُؤَدِّي فيه السَّيرُ الذي كانَ منْكَ إلى دخولِ زيدٍ ؛ جاز الرَّفْعُ [١] ، كأنَّك سَأَلْتَه حتّى سارَ مَعَكَ ، فصارَ بمنزلة : سِرْنا حتّى نَدْخُلَها .

فأمّا : سِرْتُ حتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ فليس فيه إلا النَّصْبُ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلُها ثَقَلي ، وسِرْتُ حتّى يَدْخُلُها بَدَني ، فالرَّفْعُ في هذا أَحْسَنُ [٢] .

وقَرَأَ مُجاهدٌ : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ [وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟] ﴾ بالرَّفْعِ على أنَّ الزَّلْزَلَةَ سَبَبٌ أدّى إلى قولِ الرَّسُولِ] [٣] .

وأمّا قراءةُ النَّاسِ بالنَّصْبِ ؛ فعلى معنى الغاية ، كأنَّه قيلَ : وزُلْزِلُوا إلى أنْ يقولَ الرَّسُولُ ، فهو مُنْتَهى الزَّلْزَلَة على معنى الغايةِ المُجَرَّدة من تَضَمُّنِ السَّبَبِ ، وإنْ كان في حقيقةِ معناهُ قَدْ كانَت الزَّلْزَلةُ سبباً لقولِ الرَّسولِ [٤] .

---

(١) ذكر سيبويه هذين الوجهين . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) ذكر سيبويه في هذين المثالين الرفع ، ولم يتعرَّض للنّصب ؛ لأنَّه كان يتحدَّث عن أحد شروط الرفع وهو أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، ثم جاء بالمثالين وبيَّن أنّ ذلك الشَّرط يتحقَّق فيهما ، ولم ينص على جواز النصب ؛ لأنَّ الشَّرط ليس له . انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ .
وترجيح الشارح للرفع فيه نظرٌ ؛ لأنَّ النَّصب واجبٌ إذا كان الفعل مستقبلاً ، والرفع واجبٌ إنْ كان الفعل للحال ، والمثالان يحتملان الوجهين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر توجيه القراءتين في : معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، المقتضب ٢ / ٤٢ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦ ، إعراب القرآن ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، الحجة ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، شرح الهداية ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، كشف المشكلات ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، المحرر الوجيز ٢ / ١٥٦ ، وضح البرهان ١ / ٢٠٤ ، الموضح ١ / ٣٢٤ ، البيان ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، التبيان ١ / ١٧٢ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى يَدْخُلَها زيدٌ وأَدْخُلَها [١] ، لايجوزُ في الثَّاني إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّه معطوفٌ على مَنْصوبٍ ليس له مَوْضِعٌ غيرُ النَّصْبِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها ويَدْخلُها زيدٌ ، فلا يَصْلُحُ في الثَّاني النَّصْبُ [٢] بالحَمْلِ على التَّأْويلِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مرفوعٌ لاتأويلَ له إلا بالرَّفْعِ .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتَّى يَدْخُلَها زيدٌ ، فهذا يجوزُ إذا ذُكرت (حتّى) ثانيةً ؛ لأنَّها تكونُ على تقديرِ الغايةِ ، وتكونُ الأولى على تقديرِ حرفِ الابتداءِ [٣] .

وتقولُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وحتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، كلُّ هذا يجوزُ إذا ذُكِرَتْ حتّى ثانيةً ؛ لأنَّ التَّقْديرَ يَصِحُّ في أنْ تكونَ الأولى حرفاً من حروفِ الابتداءِ ، [والثانيةُ غايةٌ [٣] ، ولايَصِحُّ أنْ تكونَ حرفاً من حروف الابتداء][٤] ، وهي غايةٌ في حالٍ واحدةٍ .

ولايجوزُ : سِرْتُ حتّى أَدْخُلُها وتَطْلُعُ الشَّمس[٥] ، على مذهبِ مَنْ قال : ربّ رجلٍ وأخيه [٦] ؛ لأنَّ التقديرَ في هذا : رُبَّ رَجُلٍ وأخٍ له ، ولايَصِحُّ التَّقديرُ في حتّى / ١٠٩أ على أنْ تكونَ حرفاً من حروفِ الابتداءِ ، وهي مع ذلك غايةٌ على تقديرِ : إلى أَنْ .

والأَخفشُ يَذْهَبُ إلى أنَّ حتّى التي تَرفَعُ مابَعْدَها ليستْ حتّى التي تَنْصِبُ مابعدها [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ .

(٢) في أ ، ب : إلا النَّصْب ، والصّواب ما أثبته اعتماداً على ماذكره في مسائل الباب ، وعلى مافي الكتاب ٣ / ٢٥ - ٢٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ ب ، التعليقة ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) ساقطٌ من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٦ب ، التعليقة ٢ / ١٤٨ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٨٤٥ هـ ٣ .

(٧) انظر ماتقدم في ص : ٨٤٥ هـ ٤ .

ووجهُ قولِه في ذلك أنَّها - وإنْ كانَت الصِّيغةُ واحدةً - فمنزلتُها كمنزلةِ لامِ الابتداءِ ولامِ الإضافةِ في اخْتلافِ المعاني والأَحْكامِ ، وذلك يُوجِبُ أنَّ لامَ الابتداءِ غيرُ لامِ الإضافةِ ، وإنْ كانَت الصُّورةُ واحدةً .

والصَّوابُ مذهبُ سيبويهِ في أنَّها واحدةٌ [١] ؛ لأنَّ اخْتلافَ الأَحْكامِ والمعاني إذا لم يَتوجَّهْ إلا على اخْتلافِ وضعِ الحرفِ ؛ صار بمنزلةِ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في الصُّورةِ ؛ فلهذا كانَتْ لامُ الابتداءِ غيرَ لامِ الإضافةِ ، وليس كذلك حتّى في حروفِ الابتداءِ وحروفِ الغايةِ ؛ لأنَّها إنّما تَخْتَلِفُ الأَحْكامُ فيها والمعاني بِحَسَبِ مايَصْحَبُها مِنْ : أَنْ ، أو تجريدِها مِنْ هذا الحرفِ ، وذلك لايُخْرِجُها مِنْ أنْ يكونَ أَصْلُ وضْعِها على حدٍّ واحدٍ ، فتكونُ حرفاً واحداً ليس بمنزلةِ لامِ الابْتداءِ ولامِ الإضافةِ ، ولكنْ بمنزلةِ الحرفِ الذي تَصْحَبُه : أَنْ ، فَيُنْصَبُ به ، ويُجَرَّدُ من : أنْ ، فلا يُنْصَبُ به ، وذلك كحروفِ العَطْفِ في : الواوِ ، والفاءِ ، وأَوْ .

وتقولُ : سِرْتُ إلى يومِ الجُمُعةِ وحتّى أَدْخُلُها [٢] ، فَتَعْطِفُ بحرفِ الابتداءِ على حرفِ الغايةِ [٣] ، وإنْ خَرَجَ عن المُشاكلةِ ؛ لأنَّه عَطْفُ جملةٍ على جملةٍ باختلافِ المعنى .

وقال امرؤُ القيسِ :

سَرَيْتُ بهم حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهم . وحتَّى الجيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسَانِ [٤]

---

(١) يرى الفارسيّ أن ليس هنا خلافٌ بين سيبويه والأخفش ؛ إذ يقول بعد أن أورد قول الأخفش : « وهكذا قولُ الخليل وسيبويه : إنَّ التي يُنصب بعدها الفعلُ هي التي تخفض الاسم ، والتي يُرفعُ الفعلُ بعدها هي بمنزلة حرفٍ من حروف الابتداء » . التعليقة ٢ / ١٤٨ ، وقد أشار سيبويه إلى هذا في : الكتاب ٣ / ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ .

فالشارح قد فهم من كلام الأخفش أنَّ حتى الابتدائية في أصل الوضع غير الجارة ، فهما حرفان مختلفان ابتداءً . والفارسي فهم أنّ الابتدائية غير الجارة في الحكم والمعنى .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٢٧ .

(٣) يريد أنّ حتّى الابتدائية عُطفت على إلى .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٨٤٦ .

فهذا شاهدٌ في أنَّه يَصْلُحُ أنْ يُعْطَفَ بها[١] وهي حرفٌ مِنْ حروفِ الابتداءِ عليها وهي حرفٌ على معنى الغاية[٢].

وذَكَرَ سيبويه أنَّ هذه التي يُبْتدأُ بَعْدَها الاسْمُ هي التي يُرْفَعُ بَعْدَها الفِعْلُ[٣]، وذلك يَدُلُّ على أنَّها في الموضعَيْنِ حرفٌ من حروفِ الابتداءِ.

وتقولُ: سِرْتُ وسار حتّى نَدْخُلُها، فظاهرُ هذا التَّفصيلِ يَقتَضي أنَّ الفِعْلَيْنِ لم يَجْتَمِعا في معنى السَّبَبِ، ولكن قد أجازَ / ١٠٩ب سيبويهِ الرَّفْعَ على أنَّه فُصِّلَ للتَّأكيدِ، ومعناه: [سرنا][٤] حتّى ندخلُها، فهذا لايمتنع[٥].

وتقولُ: سِرْتُ حتّى أَسْمَعَ الأَذانَ، فوجَّهَهُ سيبويه على النَّصْبِ، ولم يُسَوِّغْ في مثلِ هذا الرَّفْعَ[٦]، ووجه ذلك أنَّه كلامٌ مبنيٌّ على الغَرَضِ؛ إذ الغرضُ في هذا: سِرْتُ حتّى يُؤَذِّنَ النَّاسُ، وإنّما دَخَلَ (أَسْمَع) على ضربٍ مِنْ ضروبِ التَّأْكيدِ، وليس يَمْتَنِعُ لو كان غَرَضُه أنْ يَسْمَعَ الأَذانَ، لا الأذانُ يُرْفَعُ؛ لأنَّه يصيرُ سيرُه أدَّى إلى سماعِه الأذانَ هناك، ولو لَمْ يَسِرْ لَمْ يَسْمَع الأذانَ في ذلك الموضعِ، وهذا شبيهٌ باللُّغْزِ لخروجِه عَنْ أَغْراضِ النَّاسِ في غالبِ الأَمْرِ.

وتقولُ: سِرْتُ حتّى أَكِلُّ؛ لأنَّ سيرَك أدَّى إلى الكَلالِ.

وسِرْتُ حتَّى أُصْبِحَ، لايجوزُ إلا بالنَّصْبِ؛ لأنَّ سيرَكَ لايُؤَدِّي إلى الصُّبْحِ، إنَّما يؤدِّي إليه طُلوعُ الفَجْرِ[٧].

---

(١) أي: يصلح أن تكونَ معطوفةً.
(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/٢٠٦ ب.
(٣) انظر: الكتاب ٣/١٨.
(٤) تكملة يقتضيها السياق.
(٥) انظر: الكتاب ٣/٢٧.
(٦) انظر: الكتاب ٣/٢٧.
(٧) انظر: المصدر السابق.

بابُ الفـــــاءِ [١]

الغرضُ فيـه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الفاءِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الفاءِ من الإعمالِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَنْتَصِبَ الفعْلُ بَعْدَها في الواجبِ ؟ وهل ذلك لأنَّ غيرَ الواجبِ مُفَرَّعٌ على الواجبِ ، فهو أحقُّ بالتَّفريعِ الذي يَقَعُ فيها على تقديرِ إضمارِ : أَنْ ؛ لأنَّه يُشْعِرُ بذلك المَوْقِعِ الذي هو أَحَقُّ به ؟ .

ولِمَ جـــاز أنْ تَخْرُجَ عن العَطْفِ إلى نَصْبِ الفعْلِ بإضـــمـــارِ : أَنْ ؟ وهل ذلك للتَّصَرُّفِ في وجـــوهِ العَطْفِ بعَطْفِ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ ، واسْمٍ على اسْمٍ ، وفِعْلٍ على فِعْلٍ ، وجُمْلَةٍ على جُمْلَةٍ ، واسْمٍ مُقَدَّرٍ على اسْمٍ مُقَدَّرٍ وهو الذي يَقَعُ في هذا البابِ ؟ .

وماحُكْمُ : لاتَأْتيني فَتُحَدِّثَني [٣] ؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ فيه على وَجْهَيْنِ : لاتأتيني مُحدِّثاً ، ولاتَأْتيني فكيفَ تُحَدِّثُني ؟ [٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٢) تحدّث سيبويه في الباب عن أحكام الفعل بعد الفاء : النَّصب على إضمار أنْ ، والعطف ، والاستئناف . وفصَّل الحديث عن إضمار أن ، وممّا ذكره مواضع الإضمار ، وعلة وجوبه ، وشواهده ، وتأويل الكلام معه ، والتنظير له بالعطف على التوهُّم ، وغير ذلك .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « تقولُ : لاتأتيني فتُحدِّثَني ، لم تُرد أنْ تُدخل الآخر فيما دَخَلَ فيه الأوّلُ ، فتقولَ : لاتأتيني ولاتُحَدِّثَني ، ولكنَّك لمّا حوّلتَ المعنى عن ذلك تحوَّلَ إلى الاسم ، كأنَّك قُلْتَ : ليس يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ ، فلمّا أردت ذلك استحال أنْ تَضُمَّ الفعلَ إلى الاسم ، فأضمروا أنْ ؛ لأنَّ أنْ مع الفعلِ بمنزلة الاسم ، فلمّا نووا أنْ يكونَ الأوّلُ بمنزلة قولهم : لم يكن إتيانٌ ، استحالوا أن يضمُّوا الفعلَ إليه ، فلمّا أضمروا أنْ حَسُنَ ؛ لأنَّه مع الفعلِ بمنزلة الاسم » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٤) ذكر سيبويه هذين المعنيين في مواضع من الباب ، منها قوله : « فالنَّصْبُ على وجهين من المعاني : أحدهما : ماتأتيني فكيف تحدِّثُني ، أي : لو أتيتني لحدّثتني ، وأمّا الآخَرُ : فما تأتيني أبداً إلا لم تُحدِّثني ؛ أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ولاحديثٌ منك » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .
وقوله : « فالنَّصْبُ هاهنا كالنَّصب في : ماتأتيني فتحدِّثَني ، إذا أردت معنى : ماتأتيني محدِّثاً » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ (هارون) .

ومِنْ أَيْنَ خَرَجَ العَطْفُ بالفاءِ إلى معنى الحالِ ؟ وهل ذلك لأنَّه في الجوابِ مُعلَّقٌ بِسَبَبِه ، كما هو في الحالِ مُعلَّقٌ بالفعْلِ الذي هو بِمَنْزِلة الوقتِ له ، فإذا نُفِيَ / ١١٠أ سَبَبُه ، انْتفى بانْتفائه ، كما أنَّه إذا نُفِي الفِعْلُ ؛ نُفِي أنْ يكونَ هناك وَقْتٌ وَقَعَ فيه ، أو حالٌ وَقَعَ فيها ؟.

وما الفَرْقُ بينَ المَعْنَيَيْنِ؟ وهل أَحَدُهما على نَفْي الإتيان رأْساً ، وليس كذلك الآخَرُ ؛ لأنَّه إنَّما يَنْفي إتياناً وَقَعَ في حالِ حديثٍ ، أو إتياناً هو سَبَبٌ للحديث ؟ [١].

ولِمَ لايجوزُ أنْ [٢] تَظْهَرَ (أَنْ) مع الفاءِ [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّ المصدرَ الأوَّلَ مدلولٌ عليه غيرُ مُصَرَّحٍ [٤] به ، فَيَجِبُ أنْ يكونَ الثَّاني على قياسِه ؟.

ولِمَ جاز مَعَ إضمارِ(أَنْ) تَضَمُّنُ معانٍ لاتكونُ في التَّمثيلِ بإظهارِ : أَنْ [٣] ؟ وهل ذاك لأنَّها لَمَّا اخْتُزِلَتْ تَضَمَّنَتْ الفاءُ معنى الجوابِ ؛ للصَّرْفِ عَنِ العَطْفِ إلى وجهٍ آخَرَ ، ولولا ذلك لكانَ العَطْفُ أَحقَّ بها أَنْ تجريَ على لَفْظِ الفِعْلِ ؟.

ومانظيرُ إضمارِ (أَنْ) مِنْ غيرِ أنْ يجوزَ إظهارُها في : لايكونُ ، وأخواتِها في بابِ الاستثناءِ ؟ [٥].

ولِمَ لايجوزُ : لَمْ آتِكَ فحديثٌ ، إذ التَّقديرُ عليه ؟ [٦].

---

(١) هذا الفرق يُشعر به كلام سيبويه السابق في ص : ٨٥٢ هـ ٤.

(٢) معاد في : أ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأَنْ لاتَظْهَرُ هاهنا ؛ لأنَّه يقعُ فيها معانٍ لاتكونُ في التمثيل ، كما لايقعُ معنى الاستثناء في لايكُوْنُ ونحوِها إلا أنْ تُضْمر ، ولولا أنَّك إذا قلت : لم آتك ، صار كأنَّك قلت : لم يكن إتيانٌ ؛ لم يَجُز : فأُحَدِّثَك ، كأنَّك قلت في التمثيل : فحديثٌ ، وهذا تمثيلٌ ولايُتكلَّمُ به بعد : لم آتك ، لاتقول : لم آتك فحديثٌ . فكذلك لاتقعُ هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار أنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٤) أ ، ب : مطرح .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولايجوزُ إظهارُ أَنْ ، كما لايجوزُ إظهارُ المضمرِ في : لايكونُ ، ونحوها » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لاتقول : لم آتك فحديثٌ » . وقوله : « فإذا قلتَ : لم آتكَ ، صار كأنَّك قلت : لم يكن إتيانٌ . ولم يجز أنْ تقولُ : فحديثٌ ؛ لأنَّ هذا لو كان جائزاً لأظهرتَ أنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٨ (هارون) .

وما الشَّاهدُ في قولِ الفَرَزْدقِ [١] :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ∴ ولاناعبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها [٢] ؟

ولِمَ اسْتَشْهَدَ على مايجوزُ ويَحْسُنُ في الكلامِ بما لايجوزُ إلا في الضَّرورةِ [٣] ؟ وهل ذلك لأنَّهما قد اجْتَمعا في الحَمْلِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، وإنْ كان أَحَدُهما أَقْوى مِن الآخَرِ ، ففيه بيانٌ للحَمْلِ بالعَطْفِ على مُقَدَّرٍ ؟

وقولِ الفَرَزْدقِ :

ومازُرْتُ سَلْمى أَنْ تكونَ حَبيبةً ∴ إليَّ ولادَيْنٍ بها أَنا طالِبُهْ [٤]

---

(١) عُزي البيت في الكتاب المطبوع ، وفي شرح الرماني أيضاً إلى شاعرين :
أ - فعزي في ذا الموضع إلى الفرزدق ، وهو مفردٌ في ديوانه ١ / ١٢٣ . وانظر : الكتاب ٣ / ٢٩ .
ب - وعزي قبلاً إلى الأخوص الرياحي ، وقد يُصحّف إلى الأحوص بالمهملة ، وهو زيد بن عمرو بن قيس بن عتّاب اليربوعي ، شاعرٌ مخضرمٌ . انظر لترجمته : الإصابة ١ / ٥٨٣ ، الخزانة ٤ / ١٦٣ - ١٦٥ ، والبيت له في : الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، شرح الرماني ١ / ٥٢ ب ، ٥٣ أ .
وفي نسخة السيرافي عُزي البيت في المواضع كلها إلى الأخوص . انظر : شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، ٣ / ٢٠٧ب .
وهو الراجح ، ويشهد له ماذكر في مناسبة هذا الشعر . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٥٠ ، فرحة الأديب ٣٣ ، لباب الألباب ٩٢ب ، الخزانة ٤ / ١٥٩ - ١٦١ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة عدتُها ستةٌ وعشرون بيتاً ، قالها الأخوص اليربوعي في قتال كان بين قومه وبني دارم ، وقد بقي منها أبياتٌ أوَّلُها :

ليس بيربوعٍ إلى العقلِ حاجةٌ ∴ سوى دَنَسٍ يَسْوَدُّ منه ثيابُها

وروى سيبويه الشاهد في موضعٍ آخر : ولاناعباً ، ولاشاهد فيه هنا . انظر : الكتاب ١ / ١٦٥ . مشائيم : جمع مشؤوم ، وأراد بهم بني دارم . والنَّعيب : صوت الغُراب . انظر : الخزانة ٤ / ١٦٠ - ١٦١ .
انظر : ديوان الفرزدق ١ / ١٢٣ ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٣ / ٢٩ ، إصلاح المنطق ١٥١ ، البيان والتبيين ٢ / ٢٦١ ، الحيوان ٣ / ٤٣١ ، شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، ٣ / ٢٠٧ ب ، التكملة ٤٨٢ ، شرح أبيات الإصلاح ٣١٩ - ٣٢٠ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٧٤ - ٧٦ ، الخصائص ٢ / ٣٥٤ ، رسالة الغفران ٣٣٦ ، فرحة الأديب ٣٢ - ٣٤ ، تثقيف اللسان ٢٤٠ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦ ، أمالي السهيلي ٨٥ ، لباب الألباب ٩٢ أ - ب ، ١٤٢ أ ، الخزانة ٤ / ١٥٨ - ١٦٣ .

(٣) يعني التنظير لإضمار أنْ بعد الفاء وهو حسنٌ في الكلام بالعطف على التوهّم ، وهو خاصٌ بالضرورة .

(٤) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

تقولُ ابنةُ الغوثيِّ مالك هاهُنا ∴ وأنت تميميٌّ مع الشّرقِ جانبُه

سلمى : أحد جبلي طيِّئ .
انظر : ديوانه ٩٣ ، الكتاب ٣ / ٢٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٨ ، / =

فَلِمَ جاز : ولادَيْنٍ ؟ [١].

وقولِ زُهَيرٍ [٢] :

بَدا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مامَضَى . ولاسابقٍ شَيْئاً إذا كان جائيا [٣] ؟

ومانظيرُ انْتصابِ الفِعْلِ بَعْدَ الفاءِ على وُجوهٍ مُخْتَلِفَةٍ مِن اليمينِ وغيرِها [٤] ؟.

ولِمَ قُدِّرَ : ماتأْتِيني فَتُحَدِّثَني ، على وَجْهَيْنِ : ماتَأْتِيني فكيف تُحَدِّثُني ، وماتَأْتِيني أَبَداً إلا لَمْ تُحَدِّثْني ؟ [٥].

/ = الإنصاف ١ / ٣٩٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٩ ب ، المغني ٢ / ٥٢٦ ، المقاصد النحوية ٢ / ٥٥٦ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٨٥ - ٨٨٦ ، شرح أبيات المغني ٧ / ١٣٦ - ١٣٨ .

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « جرَّه لأنه صار كأنَّه قال : لأنْ » . الكتاب ١ / ٤١٨ (بولاق) ، ٣ / ٢٩ (هارون) .

(٢) البيتُ يُعزى إلى ثلاثة شعراء :

أ - زهير بن أبي سلمى . انظر : شعره ١٦٩ ، الكتاب ١ / ١٦٥ .

ب - صِرْمة بن قيس بن مالك الأوسيّ « .... - نحو ٥ هـ » ، من بني النَّجار ، عُمِّر مائة وعشرين سنة ، أدرك الإسلام ، فأسلم عام الهجرة . انظر : المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصابة ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبيت له في : شعر زهير ١٦٧ ، الكتاب ١ / ٣٠٦ .

جـ - عبدالله بن رواحة ، رضي الله عنه . انظر : ديوانه ١٦٦ .

وقد صحَّح ابنُ خلف عزوَه إلى صِرْمة . انظر : لباب الألباب ٩٢ أ .

(٣) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

ألا ليتَ شِعْري هَلْ يرى النَّاسُ ماأرى . من الأَمْرِ ، أو يَبْدُو لَهُمْ مابدا ليا

ويروى الشاهد : ولاسابقاً ، ويروى أيضاً : ولاسابقي . ولاشاهد في الروايتين هنا للعطف على التوهم . انظر : الكتاب ١ / ١٦٥ ، شرح شعر زهير ٢٠٨ .

انظر : شعر زهير ١٦٩ ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢ / ١٥٥ ، ٣ / ٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤ / ١٦٠ ، الأصول ١ / ٢٥٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٠ ، الجمل ٨٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٨١ب ، التعليقة ٢ / ١٦٧ ، ٢٠٧ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٧١ - ٧٤ ، الخصائص ٢ / ٣٥٣ ، الخلل ١١٠ - ١١١ ، المفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١ / ١٩١ ، لباب الألباب ٩٢ أ ، التخمير ٣ / ٢٥٣ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٧ ب ، ٢٢٩ب ، الخزانة ٩ / ١٠٢ - ١٠٥ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ ماينتصبُ في باب الفاء قد ينتصبُ على غير معنى واحدٍ ، وكلُّ ذلك على إضمار أنْ ، إلا أنَّ المعاني مختلفةٌ ، كما أنّ : يَعْلَمُ اللَّهُ ، يرتفعُ كما يرتفعُ : يذهبُ زيدٌ ، وعَلِمَ اللَّهُ ، ينتصب كما ينتصبُ : ذَهَبَ زيدٌ ، وفيهما معنى اليمين » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ماتأتيني فتحدِّثَني ، فالنَّصبُ على وجهين من المعاني : أحدهما : ماتأتيني فكيف تحدِّثُني ؛ أي : لو أتيتني لحدَّثتني ، وأما الآخرُ : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدِّثْني ؛ أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ، ولاحديثٌ منك » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

ولِمَ جاز رَفْعُ الفِعْلِ الثَّاني في : ماتَأْتِيني فَتُحَدِّثُني ؟ وما الفرقُ بينَه / ١١٠ب وبينَ النَّصْبِ في المعنى ؟ ولِمَ لايكونُ الأوَّلُ سَبَباً للثَّاني في الرَّفْعِ ؟[١] .

وما الشَّاهِدُ في قولِه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[٢] ؟. وهل يجوزُ على معنى : لايُقْضى عَلَيْهِمْ بالموتِ فكيف يموتونَ ؟ وما الفرقُ بَيْنَه وبين الرَّفْعِ لو تُكُلِّمَ به ؟ وهل النَّصْبُ أَدَلُّ على المعنى ؛ لئلا يُوهِمَ : فَهُم يموتونَ ؟.

وما الشَّاهِدُ في : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٣] ؟ وهل هو على : ولايُؤْذَنُ لهم في النُّطْقِ ولايَعْتَذِرونَ ؛ لأنَّه قد حِيلَ بَيْنَهم وبينَ ذاك ؟ .

ولِمَ جاز : ماتأْتِيني فَتُحَدِّثُني ، بالرَّفْعِ على إيجابِ الحديثِ ؟[٤] .

وما الشَّاهِدُ في قولِ بَعْضِ الحارِثِيِّينَ[٥] :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنا بِيَقِينٍ . . فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْمِيلا[٦] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : «وإن شئت أشركت بين الأوَّلِ والآخِرِ فدخل الآخِرُ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ، فتقول : ماتأتيني فتحدِّثُني ، كأنك قلت : ماتأتيني وماتحدِّثني » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٠ (هارون) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ.... وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴾ فاطر : ٣٦ .

(٣) المرسلات : ٣٥ ، ٣٦ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئت رفعتَ على وجهٍ آخر ، كأنّك قلتَ : فأنت تحدِّثُنا » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٥) كذا في : الكتاب ٣ / ٣١ ، وعزاه الزمخشري إلى العَنْبريّ ، ولم يُسمّه . انظر : المفصل ٢٤٩ .
والعَنْبريّ نسبةٌ إلى العَنْبر ، وهو اسمٌ لبطنين من تميم . أحدهما : العنبر بن عمرو بن تميم بن أُد، والآخر : العنبر بن يربوع . انظر : النسب لأبي عُبيد ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، جمهرة أنساب العرب ٢٠٨ ، ٢٢٦ .

(٦) بيتٌ مفردٌ من الخفيف .
انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩١ ، النكت ١ / ٧١٢ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤١٩ ، المفصل ٢٤٩ ، الردّ على النحاة ١٢٧ ، المستوفى ٢ / ٦٥ ، التخمير ٣ / ٢٣٨ ، شرح المفصل ٧ / ٣٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣١ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ ، المقرب ١ / ٢٦٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢أ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٧ ، المغني ٢ / ٤٨٠ ، شرح شواهد المغني ٢ / ٨٧٢ ، الخزانة ٨ / ٥٣٨-٥٣٩ .

وماحُكْمُ : ماأَتَيْتَنا فَتُحدِّثَنا ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والرَّفْعِ على : أَنْتَ تُحدِّثُنا السَّاعةَ ، وجاز الرَّفْعُ على النَّفْيِ [1] ؟ ولِمَ اخْتِيرَ النَّصْبُ ؛ إذْ لم يُقَلْ : ما أَتَيْتَنا فَحَدَّثْتَنا ؟ [2].

ولِمَ لايجوزُ في : ما أَنْتَ مِنّا فَتَنْصُرَنا ، إلا النَّصْبُ ، أو الرَّفْعُ على الاستئناف ؟ [3].

وماحُكْمُ : ما تَأْتينا فَتَكَلَّمَ إلاّ بالجميلِ ؟ ولِمَ فسَّره على : إنَّكَ لَمْ تَأْتِنا إلا تَكَلَّمْتَ بالجميلِ ؟ ولِمَ جازَ بالرَّفْعِ ؟ [4].

وما الشَّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

وماقامَ منّا قائمٌ في نَدِيِّنا ∴ فَيَنْطِقَ إلاّ بالّتي هي أَعْرَفُ [5] ؟

ولِمَ خَرَجَ إلى إيجابِ النُّطْقِ بالّتي هي أَعْرَفُ ؟ .

وماحُكْمُ : لاتَأْتِينا فَتُحدِّثَنا إلا ازْدَدْنا فيك رَغْبةً ؟ ولِمَ فَسَّره على : ماتَأْتيني

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما أتيتنا فتحدِّثَنا ، فالنَّصْبُ فيه كالنَّصْب في الأوّلِ ، وإنْ شئت رفعتَ على : فأنت تحدِّثُنا الساعةَ ، والرَّفْعُ فيه يجوزُ على : ما » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنما اختير النَّصبُ لأنّ الوجهَ هاهنا وحَّد الكلام أنْ تقول : ما أتيتنا فحدَّثْتَنا ، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضَعُفَ أنْ يضمُّوا يَفْعَلُ إلى فَعَلْتَ ، فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أنْ يضمُّوه إلى الاسمِ في قولهم : ماأنت منّا فتنصرَنا ، ونحوه » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣١ (هارون) .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في النّص السابق .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقولُ : ما تأتينا فتكلَّمَ إلا بالجميلِ ، فالمعنى أنّك لم تأتنا إلا تكلَّمتَ بجميلٍ ، ونصبُه على إضمار أنْ كما كان نصبُ ماقبلَه على إضمارِ أنْ ، وتمثيلُه كتمثيل الأوّلِ وإنْ شئت رفعتَ على الشَّرْكة كأنّه قال : وماتكلّمُ إلا بالجميل » . الكتاب ١ / ٤١٩ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ (هارون) .

(٥) من البحر الطويل ، من قصيدة يفتخر فيها على جرير ، مطلعها :

عَزَفْتَ بأعشاشٍ وماكدْتَ تَعْزِفُ ∴ وأَنْكَرْتَ مِنْ حَدْراءَ ماكُنْتَ تَعْرِفُ

يقول : عَزَفْتَ نفسَك عمّا كُنْتَ فيه من باطلك . وحدراءُ : امرأةُ الفرزدق ، وهي ابنة زيقٍ . انظر : النقائض ٢ / ٥٤٨ .

انظر : ديوانه ٢ / ٥٦١ ، الكتاب ٣ / ٣٢ ، الأصول ٢ / ١٨٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، النكت ١ / ٧١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٢أ ، شرح ابن الناظم ٢٦٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٨ ، الملخص ١٣٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ٢٠٨ ، المقاصد النحوية ٤ / ٣٩٠ - ٣٩٢ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٩٩ ، الخزانة ٨ / ٥٤٠ - ٥٤٣ .

مُحَدِّثاً إلا ازْدَدْتُ فيك رَغْبةً ؟ [١] .

وماالشّاهدُ في قولِ اللَّعِيْنِ [٢] :

وماحَلَّ سَعْدِيٌّ غريباً ببَلْدَةٍ .·. فَيُنْسَبَ إلاّ الزِّبْرِقانُ له أبُ [٣] ؟

وهل هذا على إيجابِ أنْ يُنسَبَ الزِّبْرَقانُ إلى أنَّه أبٌ للغريبِ ؟ .

ومـاحُكْمُ : لايَسَعُني شيءٌ فَيَعْجزَ [عنك] [٤] ؟ وما الفَرْقُ بينَ الفاءِ فيه وبينَ الواوِ ؟ / ١١١أ ولِمَ لايجوزُ عَطْفُه على الأوَّلِ ؟ [٥] .

وماحُكْمُ : ما أَنْتَ منّا فَتُحدِّثَنا ؟ ولِمَ لايجوزُ الرَّفْعُ على نَفْيِ الحديثِ ؟ [٦] .

وما الشّاهدُ في قولِ الفَرَزْدَقِ :

ومأأَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها .·. ولامِنْ تَميمٍ في اللَّها والغلاصِمِ [٧] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : لاتأتينا فتُحدِّثَنا إلا ازددنا فيك رغبةً ، فالنَّصبُ هاهنا كالنَّصب في : ماتأتيني فتحدِّثَني ، إذا أردتَ معنى : ماتأتيني محدِّثاً ، وإنَّما أراد معنى : ما أتيتني محدِّثاً إلا ازددتُ فيك رغبةً» . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ (هارون) .

(٢) اللَّعين « .... - نحو ٧٥ هـ » .
مُنازلُ بن زَمَعَةَ ، من بني منْقَر ، من تميم ، وكُنيتُه أبو أُكيدر ، شاعرٌ إسلامي في الدولة الأموية ، اعترض لجريرٍ والفرزدق ، فلم يلتفتا إليه فسقط ، ولُقِّب باللَّعين - فيما قيل - لمّا سمعه عمر بن الخطاب - رضي اللَّهُ عنه - يُنشد شعراً ، والنّاسُ يُصلُّون ، فقال : مَنْ هذا اللَّعينُ ؟ فَعَلِقَ به الاسمُ . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٩٩ ، الخزانة ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٣) من البحر الطويل .
وغريباً : حالٌ من سَعديٍّ ، وإن كان نكرة ، والزِّبرقان هو حُصين بن بدر السَّعدي التميميّ ، من الصحابة - رضي الله عنهم - وهو سيِّد بني سعد وأشهرهم . انظر : الخزانة ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .
انظر : الكتاب ٣ / ٣٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٢٠٨ ب ، النكت ١ / ٤١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، شرح الكافية ٢ / ٢٤٨ ، الخزانة ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٨ / ٥٤٣ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : لايَسَعُني شيءٌ فيعجزَ عنك ؛ أي : لايَسَعُني شيءٌ فيكون عاجزاً عنك ، ولايسعني شيءٌ إلا لم يعجزْ عنك ، هذا معنى الكلام ، فإنْ حملتَه على الأوَّلِ قبُح المعنى ؛ لأنَّك لاتُريد أنْ تقول : إنّ الأشياء لاتسعُني ولاتعجزُ عنك ، فهذا لاينويه أحدٌ » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٢ - ٣٣ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتقول : ما أنتَ منّا فتحدِّثَنا ، لايكونُ الفعلُ محمولاً على (ما) ؛ لأنَّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال ، فلم يُشاكلْه » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣ (هارون) .

(٧) من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :
تَحِنُّ بزوراءِ المدينةِ ناقتي .·. حنينَ عَجولٍ تَبْتَغي البَوَّ رائمِ / =

ولِمَ جازَ فيه الرَّفْعُ على :

فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْميلا [١] .

ولَمْ يَجُزْ على النَّفْي ؟ [٢] .

وماحُكْمُ : أَلا ماءَ فَأَشْرَبَه ، وليتَه عِنْدَنا فَيُحَدِّثَنا ؟ [٣] .

وما الشّاهِدُ في قولِ أُمَيَّةَ بن أَبي الصَّلْتِ :

أَلا رَسُولَ لنا منّا فَيُخْبِرَنــا . . مابُعْدُ غايتِنا مِنْ رَأْسِ مُجْرانا ؟ [٤] .

ولِمَ لايجوزُ إلا بالنَّصْبِ ؟ [٥] .

/ = زوراء المدينة : موضعٌ عند سوق المدينة قُربَ المسجد ، وقيل : سوق المدينة ، والعَجُول من النساء والإبل : الواله التي فقدت ولدها ، والبوّ : جلد ولد الناقة يُحشى تبناً لتعطفَ عليه فتدرّ ، والرائم : العاطفة على ولدها ، واللّها : جمع لهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق ، والغلاصم : رأس الحلقوم ، واحدتها غَلْصَمة ، وقد استعار اللّها والغلاصم لأعالي القوم . انظر : معجم البلدان ٣ / ١٥٦ ، اللسان ١١ / ٤٢٧ (عجل) ، ١٢ / ٢٢٤ ، ٤٤١ (رأم) ، (غلصم) ، ١٤ / ١٠٠ (بوا) ، ١٥ / ٢٦٢ (لها) .

ورواية الشاهد في الديوان : .... في الرؤوس الأعاظم .

انظر : ديوانه ٢ / ٨٥٦ ، الكتاب ٣ / ٣٣ ، المقتضب ٢ / ١٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، المسائل المنثورة ١٤٤ ، التبصرة ١ / ٤٠١ ، دقائق التصريف ٣٦ ، النكت ١ / ٧١٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، الرد على النحاة ١٢٤ ، الهمع ٢ / ١٣ .

(١) عجز بيت من الخفيف ، تقدم تخريجه قريباً . انظر ص : ٨٥٦ هـ ٦ .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وإنْ شئتَ رفعتَ على قوله : فنُرجِّي ....» . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ألا ماءَ فأشْرَبَه ، وليتَه عندنا فيُحَدِّثَنا » . الكتاب ١ / ٤٢٠ (بولاق) ، ٣ / ٣٣ (هارون) .

(٤) من البحر البسيط ، من قصيدة مطلعها :

الحمدُ للّه مُمْسانا ومُصْبَحَنا . . بالخيرِ صبّحنا ربّي ومسّانا

الغاية : منتهى مايصيرون إليه ، والمُجرى : ابتداء عملهم وتكليفهم في الدنيا ، وهو مأخوذٌ من الموضع الذي يبتدئ الفرسُ الجريَ منه إذا سابقَ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ .

انظر : ديوانه ٥١٧ ، الكتاب ٣ / ٣٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ ، التبصرة ١ / ٤٠٢ ، دقائق التصريف ٣٦ ، النكت ١ / ٧١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٤٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣ أ ، ٢٤٦ أ ، الارتشاف ٢ / ٤١١ ، شرح الشذور ٣٠٩ ، المقاصد النحوية ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « لايكونُ في هذا إلا النَّصبُ ؛ لأنَّ الفعلَ لم تضمَّه إلى فعلٍ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

الجـــوابُ :

الـذي يجـوزُ في الفاءِ من الإعـمالِ نَصْبُ الفِعْلِ بَعْدَها في الجوابِ على إضمارِ : أَنْ [١] .

ولايجـوزُ ذلك في الواجبِ ؛ لأنَّه ضَرْبٌ من تفـريعِ العَطْفِ بعطفِ مُقَدَّرٍ على مُقَدَّرٍ يُؤْذِنُ به غيرُ الواجبِ بمشاكلته له بمعنى الفَرْعِ [٢] .

ويَدُلُّ على معنى الفَرْعِ فيه مُصاحبةُ الحَرْفِ له كَحَرْفِ النَّفْيِ وحَرْفِ الاستفهامِ ونحوِ ذلك من الحروفِ التي تكونُ في غيرِ الواجبِ . فالنَّصْبُ في الفاءِ على الجوابِ لِستَّةِ أشياءَ : الأَمْرِ ، والنَّهْيِ ، والاستخبارِ [٣] ، والعَرْضِ ، والتَّمنِّي ، والنَّفْيِ [٤] .

وتقولُ : ماتَأْتِيني فَتُحَدِّثَني ، بالنَّصْبِ على وَجْهَيْنِ :

أحـدُهـمـا : مـاتَأْتِيني فكيف تُحَدِّثُني ، وذلك أنَّك إذا نَفَيْتَ سَبَبَ الحـديثِ ؛ امْتَنَعَ وجودُ الحديثِ .

والوجهُ الآخَرُ : ماتَأْتِيني مُحَدِّثاً ، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه : ماتَأْتِيني إلاَّ لَمْ تُحَدِّثْني ، كـأنَّكَ قُلْتَ : مـايكـونُ إتيـانٌ هو سَبَبٌ للحـديثِ ، وإنْ كـانَ قَدْ يكونُ مِنْك إتيـانٌ كثيرٌ [٥] .

---

(١) إضمار أنْ بعد الفاء مذهبُ البصريين ، وفي المسألة مذاهب أُخَر منها : أنّ الناصب هو الفاء بنفسها ، وهو مذهبُ الكسائي والجرميّ ، ومنها أنَّ النَّصبَ بالخلاف ، وهو مذهب الفراء وبعض الكوفيين .
انظر : الكتاب ٣ / ٢٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٥٣ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٠ ب - ٢١١ ب ، التبصرة ١ / ٤٠١ ، الإنصاف ٢ / ٥٥٧ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٢) مراد الشارح أنَّ العطفَ في باب الفاءِ وغيرَ الواجب تشاكلا في الفرعية ؛ إذ العطفُ على مصدرٍ مُقَدَّرٍ فرعٌ عن العطف على المصرّح به ، وغير الواجب فرعٌ عن الواجب .

(٣) يُريد بالاستخبار الاستفهامَ . انظر : المجلد الأول ٢أ ، وانظر : الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٨ ، ٤٢٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ - ١٤ ، الإيضاح العضدي ٣٢١ ، سر الصناعة ٢ / ٢٧٠ ، التبصرة ١ / ٣٣٩ ، ٤٠١ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٠ - ١٠٦١ ، شرح المفصل ٧ / ٢٦ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٨ - ١٥٣ .

(٥) انظر في وجهي النصب : الكتاب ٣ / ٣٠ ، ٣٢ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، ١٥ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢أ ، التبصرة ١ / ٤٠١ - ٤٠٢ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ .

وإنّما تَوجَّهَ على هذا التَّأويلِ مِنْ أَجْلِ أنَّ النَّصْبَ يكونُ على معنى الجوابِ الذي الأوَّلُ فيه سَبَبٌ للثّاني ، فالنَّصْبُ على وَجْهَيْنِ .

ويجوزُ الرَّفْعُ فيه على وَجْهَيْنِ :

أحدُهما : نَفْيُ الحديثِ والإتيانِ جميعاً كما يَنْتفيانِ بالواوِ إذا قُلْتَ : ماتَأْتيْني وماتُحَدِّثُني .

والوجهُ الثّاني : على إيجابِ / ١١١ب الحديث ، كأنَّكَ قُلْتَ : مايكونُ منْكَ إتيانٌ في المُسْتَأْنَفِ فَأَنْتَ تُحَدِّثُني الآنَ [١] . فالنَّصْبُ على وَجْهَيْنِ ، والرَّفْعُ على وَجْهَيْنِ .

ولايجوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ) مع الفاءِ ؛ لأنَّه محمولٌ على مَصْدَرٍ مدلولٍ عليه لم يُصَرَّحْ بِذِكْرِه ، فكذلك يَجبُ أنْ لايُصَرَّحَ بِذِكْرِ : أَنْ ؛ لِيُشاكَلَ بالثّاني الأوَّلُ ، ويُؤْذِنَ ذلك بأنَّه محمولٌ على مَدْلُولٍ [٢] عليه لم يُذْكَرْ ، وكذلك لايُصَرَّحُ بِذِكْرِ المصْدَرِ ، لايجوز: ماتأتيني فحديثٌ [٣] .

ويَصْلُحُ مع إضْمارِ (أَنْ) تَضَمُّنُ معانٍ لاتكونُ [٤] فيها لو ظَهَرَتْ [٥] ؛ لأنَّ

---

(١) انظر في وجهي الرفع : الكتاب ٣ / ٣٠ - ٣١ ، المقتضب ٢ / ١٥ - ١٦ ، شرح المفصل ٧ / ٢٨ ، ٣٦ - ٣٧ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) معادٌ في : ب .

(٣) قال السيرافي : « فلمّا لم يمكن عطفه على ظاهر لفظه لئلا يبطل المعنى المقصود به ردّوه في التقدير إلى مالايُبطل معناه ، فجعلوا الأول في تقدير مصدرٍ وإنْ لم يكن لفظُه لفظَ المصدر الظاهر ، وجعلوا الثاني مقدراً بمصدرٍ ليس بظاهرٍ ؛ فلذلك قُدِّرت أَنْ فعملت ، ولم تظهر ، وكان التَّغييرُ والتقديرُ والعدولُ عن الظّاهر دلالةً على المعنى المقصود ، ولو ظهرت أنْ لكان المصدر قد ظهر ولم يظهر في المعطوف عليه ، وجُعل التغيير لهما كالمشاكلة بينهما ، واكتُفي بذلك » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ أ - ب ، وانظر : الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٧ .
وانظر تأويل ماقبل الفاء بمصدرٍ معطوفٍ عليه مابعدها في : الكتاب ٣ / ٢٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، الأصول ٢ / ١٥٤ ، التعليقة ٢ / ١٥٠ ، المقتصد ٢ / ١٠٦٢ ، شرح المفصل ٧ / ٢٧ .
وانظر نقد الرضي لهذا التأويل في : شرح الكافية ٢ / ٢٤٦ .

(٤) معادٌ في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٢٨ .

الصَّرْفَ عن العَطْفِ يُؤْذِنُ بالحَمْلِ على التَّأْويلِ ، ويُطَرِّقُ تَضْمينَ المعاني من جِهَةِ الجوابِ الذي يكونُ الأوَّلُ فيه سَبَباً للثّاني ، ومايُوْجِبُه تقديرُ السَّبَبِ مِنْ أنَّه إذا انْتَفَى انْتَفَى المُسَبَّبُ ، لامحالةَ [١] ، ومِنْ أنَّه إذا انْتَفى أنْ يكونَ الفِعْلُ سَبَباً لشيءٍ مع وجودِه ؛ لم يكن ذلك الشَّيءُ [٢] .

ونظيرُ إضمارِ (أنْ) التي لايَجُوزُ إظهارُها الإضْمارُ في :لايكونُ وأخواتِها في الاستثناءِ ، فهي في هذا على ذلك القياسِ [٣] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً .·. ولاناعبٍ إلا ببَيْنٍ غُرابُها [٤]

فَحَمَلَ الثَّاني بالعَطْفِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، فهذا (على قياسِ حَمْلِ الثَّاني) [٥] بالعَطْفِ في الفاءِ على مُقَدَّرٍ لم يُذْكَرْ ، وإنْ كانَ أَحَدُهما قويّاً يجوزُ في الكلامِ ؛ لأنَّ دلالةَ الفِعْلِ على المَصْدَرِ أقوى من دِلالةِ (ليس) على الباءِ في الخبرِ ؛ فلهذه العلَّةِ لم يَجُزْ إلاّ في الضَّرورةِ [٦] ، وجاز بالفاءِ في الكلامِ ، فالقياسُ إنّما هو الحُكْمُ اللَّطيفُ الذي يُفْهَمُ مِنْ أَحَدِ الشَّيْئَينِ فيه الآخَرُ ، وإن اخْتَلَفَتِ العِلَلُ ، وعلى ذلك أَنْشَدَ الأبياتَ الأُخَرَ [٧] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ فهذا نَصْبٌ على جوابِ النَّفْيِ ، كأنَّه [٨] قيل : لايُقْضَى عَلَيْهِمْ بالموتِ فَيَموتُوا [٩] ؛ لأنَّ مِنْ تَدْبيرِ اللَّهِ - جلَّ

---

(١) يشير الشارح إلى الوجه الأوَّل من وجهي النصب . انظر ص : ٨٦٠ .

(٢) وهذا إشارة إلى الوجه الثاني . انظر ص : ٨٦٠ .

(٣) انظر هذا التنظير في : الكتاب ٣ / ٢٨ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٥٠ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٤ .

(٥) معادٌ في : أ ، ب .

(٦) يعني العطف على التوهم . وانظر : التعليقة ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٧) يعني بيت الفرزدق وبيت زهير . انظر ص : ٨٥٤ ، ٨٥٥ .

(٨) معادٌ في : أ .

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧١ .

وعزَّ - فيما يكونُ مِنْ / ١١٢أ حوادثِ الأمورِ أنْ يُقَدِّمَ القضاءَ به ، فصار على معنى : لايُقْضَى عَلَيْهِمْ بالموتِ فكيف يموتون [١] ، ولايَصِحُّ الوجهُ الآخَرُ مِنْ جِهَةِ المعنى [٢] .

ولو رُفِعَ : فيموتون [٣] ؛ لاحْتَمَلَ في التَّأويلِ : فهم يموتونَ ، وهو خَطَأٌ في المعنى ، فالنَّصْبُ أَبْعَدُ من الغَلَطِ في التَّأويلِ [٤] .

وفي التَّنْزيلِ : ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ، وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ، فهذا بالرَّفْعِ عَطْفاً على الفِعْلِ المرفوعِ [٥] ، وليس فيه إبهامٌ يَقْتَضي الغَلَطَ في التَّأويلِ .

وقال بعضُ الحارثيِّيْنَ :

غَيْرَ أنَّا لَمْ تَأْتنا بيَقينٍ ... فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأْميلا [٦]

فهذا على الإيجابِ ، كأنَّه قالَ : فَنَحْنُ نُرَجِّي [٧] .

وتقولُ : ماأَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا ، فَيَحْسُنُ فيه النَّصْبُ والرَّفْعُ [٨] على : فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا الآنَ ، ويَضْعُفُ فيه الرَّفْعُ على نَفْيِ الفِعْلِ ؛ لأنَّ الذي قَبْلَه ماضٍ ، ولكنه يجوزُ ؛ لأنَّه

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ١٧ .

(٢) يعني : لايُقضى عليهم ميتين ، أو لا يقضى عليهم إلا لم يموتوا . انظر : ماتقدم في ص : ٨٦٠ .

(٣) الرفع قراءة الحسن . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٧٤ ، المحتسب ٢ / ٢٠١ .

(٤) تقدم أنّ الرفع بعد الفاء على أحد وجهين . العطف على الفعل السابق ، وهو جائزٌ في الآية ، فيكون المعنى : لايُقضى عليهم ولايموتون . انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٧٤ ، المحتسب ٢ / ٢٠٢ .
والآخر : الاستئناف ، وهو لايصحُّ في الآية كما ذكر الشارح .
ومراد الشارح - هنا - أنَّ الرفع لما احتمل هذا الوجهَ الفاسدَ كان أبعدَ من النَّصب ، وقد يُجاب عن هذا بأنَّ النَّصب يكون على وجهين أيضاً ، وأحدهما - كما ذكر الشارح قريباً - لايَصِحُّ في الآية .
وقد رجَّح ابن جني النصب من وجه آخر ، حيث يقول : « وقراءة العامّة في هذا أوضحُ وأشرح ، وذلك أنَّ فيها نفيَ سبب الموت ، وهو القضاء عليهم ، وإذا حُذف السَّبب فالمسبَّب أشدُّ انتفاءً » . المحتسب ٢ / ٢٠٢ .

(٥) قال الفراء : « نويتَ بالفاء أنْ يكونَ نسقاً على ماقبلها ، واختير ذلك ؛ لأنَّ الآيات بالنُّون ، فلو قيل : فيعتذروا ؛ لم يوافق الآيات ، وقد قال الله جلَّ وعزَّ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ بالنَّصب ، وكلٌّ صوابٌ » . معاني القرآن ٣ / ٢٢٦ . وانظر : إعراب القرآن ٥ / ١٢٢ ، التعليقة ٢ / ١٥٣ ، كشف المشكلات ٢ / ١٤٢١ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٨٨ ، التبيان ٢ / ١٢٦٥ ، الفريد ٤ / ٦٠٥ .

(٦) تقدم مخرجاً في ص : ٨٥٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣أ ، المستوفى ٢ / ٦٥ ، شرح المفصل ٧ / ٣٧ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ .

(٨) ب : الرفع والنصب .

عَطْفُ فعْلٍ على فعْلٍ [١]، ولو كانَ اسماً لم يَجُزْ ، كقولك : ما أَنْتَ منّا فَتَنْصُرنَا ، لايجوزُ بالرَّفْعِ على النَّفْيِ [٢].

وتقولُ : ماتَأْتِينا فَتَكَلَّمَ إلاّ بالجميلِ ، فهذا على إيجابِ التَّكَلُّمِ بالجميلِ ؛ لإدخالِ (إلاّ) بَعْدَ حَرفِ [٣] النَّفْيِ [٤].

ومثلُه قولُ الفَرَزْدَق :

وماقامَ منّا قائمٌ في نَدِيِّنا ∴ فَيَنْطِقَ إلاّ بالَّتي هي أَعْرَفُ [٥]

وتقولُ : لاتَأْتِينا فَتُحَدِّثَنا إلاّ ازْدَدْنا فيك رَغْبةً ، ولايَصْلُحُ على الوَجْهِ الآخَرِ مِنْ أَجْلِ : إلاّ [٦].

وقال اللَّعينُ :

وماحَلَّ سَعْديٌّ غريباً ببَلْدةٍ ∴ فَيُنْسَبَ إلا الزِّبرقانُ لـه أبُ [٧]

فهذا على وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهما : أنَّه إذا حَلَّ الغريبُ ببلدةٍ انْتَسَبَ إلى الزِّبرقان لشَرَفِه .

والوجهُ الآخَرُ : إذا حَلَّ غريباً ؛ كانَ الزِّبْرِقانُ له أباً ؛ لِحُنُوِّه عليه ، فهذا على المبالغةِ في تَعَطُّفِ الزِّبْرِقانِ عليه في [كُلِّ][٨] بلدةٍ [٩].

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ب - ٢١٣ أ .

(٢) يعني بالعطف على مادخل عليه النفي . انظر : الكتاب ٣ / ٣١ ، المقتضب ٢ / ١٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ ، شرح الجمل ٢ / ١٤٥ .

(٣) ب : حروف .

(٤) قال السيرافي : « وقوله : ماتأتينا فتكلّمَ إلا بالجميل ، ولاتأتينا فتُحدِّثَنا إلا ازددنا فيك رغبةً ، وكلُّ ماكان من هذا النَّحو ممّا فيه حرفُ الاستثناء إذا نصبتَ ، فهو على وجهٍ واحدٍ من وجهي النَّصب بعد الجَحْد كأنك قلت : ماتأتينا متكلِّماً إلا بالجميل ، ولاتأتينا محدِّثاً إلا ازددنا فيك رغبةً » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٢ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٧.

(٦) انظر ماتقدم في : هـ ٤ .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٨٥٧.

(٨) ساقط من : ب .

(٩) سياق البيت يقتضي أنَّ المعنى : إذا تغرَّب رجلٌ من بني سعد - وهم رهط الزِّبرقان بن بدر - فسئل عن نسبه ؛ ينتسبُ إلى الزِّبرقان لشرفه وشهرته . انظر : الخزانة ٣ / ٢٠٧ .
وعلى هذا فالوجه الثاني مما ذكره الشارح بعيدٌ .

وتقـولُ : لايَسعُني شيءٌ فَيَعْجزَ عنك ، فـهـذا على : لايَسعُني شيءٌ عـاجـزاً عنك ، ولايَصْلُحُ الوجهُ الآخَرُ ، ولا الرَّفْعُ / ١١٢ب ؛ لأنَّه لايَصِحُّ في المعنى ؛ إذْ هُو في المعنى : لايَسعُني شيءٌ أَصْلاً ، ولايَعْجِزُ عَنْكَ شيءٌ [١] .

وقال الفَرَزْدَقُ :

وماأَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها ∴ ولامِنْ تميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ [٢]

فـهـذا بالنَّصْبِ على جـوابِ النَّفْي ، ولايجـوزُ الرَّفْعُ على نَفْيِ الفِعْلِ [٣] ، ولكـنْ على قولِه :

... ... ∴ فَنُرَجِّي ونُكْـثِرُ التَّأْميـلا [٤]

وتقولُ : أَلا ماءَ فَأَشْرَبَه ، وليتَه عِنْدَنا فَيُحَدِّثَنا ، فهذا على جوابِ التَّمَنِّي [٥] .

وقال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

ألا رسولَ لنا منّا فَيُخْبِرَنـا ∴ مابُعْدُ غايتنا مِنْ رَأْسِ مُجْرانا [٦]

فهذا لايجوزُ فيه إلا النَّصْبُ ؛ لأنَّ الذي قَبْلَه اسْمٌ ، فَيُحْمَلُ على المَصْدَرِ بإضمارِ : أَنْ ، ولايَصْلُحُ فيه الرَّفْعُ على الإيجابِ ؛ لأنَّه داخلٌ في التَّمَنِّي [٧] .

---

(١) قال السيرافي : « وأما قولُه : لايَسعُني شيءٌ فيعجزَ عنك ، فليس إلا وجهٌ واحدٌ ، كأنَّك قلت : لايسعني شيءٌ إلا لم يعجزْ عنك ، ولايسعُني شيءٌ عاجزاً عنك ، ولو حملته على الوجه الآخر من النَّصب فَسَد الكلام ؛ لأنّ تقديره : لايسعُني شيءٌ فكيف يَعْجزُ عنك ذلك الشيءُ ، ومن المحال أنْ لايسعَه شيءٌ ، ومن المحال أنّ كلَّ مالا يسعُه لايعجزُ عن المخاطب ، والرَّفْعُ في الوجهين - أيضاً - فاسدٌ ؛ لأنَّه يؤول معناه إلى أنَّه لايَسَعُه شيءٌ » . شرح السيرافي ٣ / ٢١٣ أ . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٢ - ٣٣ ، الارتشاف ٢ / ٤١٢ .

(٢) تقدم مخرجاً في ص : ٨٥٨ .

(٣) إنما امتنع الرفع على العطف لأنّ المعطوف عليه اسمٌ . انظر ص : ٨٦٤ هـ ٢ .

(٤) عجز بيت تقدم تخريجه في ص : ٨٥٦ .
ومراد الشارح أنْ (تنبح) يجوز رفعه على الاستئناف . انظر : الكتاب ٣ / ٣٣ ، المقتضب ٢ / ١٦ .

(٥) يعني المثال الثاني ، أما الأول فالفاء فيه جوابٌ للعرض .

(٦) تقدّم تخريجه في ص : ٨٥٩ .

(٧) يعني أنّ وجهي الرفع لايصلُحان في البيت ، فالعطف لايصلحُ لأنّ ماقبل الفاء اسمٌ . والاستئناف - وهو ماسمّاه الرفعَ على الإيجاب - ممتنعٌ من جهة المعنى ؛ لأنَّ (يخبرنا) داخل في التمنّي . وانظر : الكتاب ٣ / ٣٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٦ .

[تمامُ][1] بابِ الفاءِ :

مسائلُ :

ما حُكْمُ : ألا تَقَعُ الماءَ فَتَسْبَحُ ؟ ولِمَ جازَ : فَتَسْبَحُ ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ؟ وما الفَرْقُ بينَهما في المعنى ؟ وهل ذلك على أنَّ أَحَدَهما الفِعْلُ الأَوَّلُ فيه سَبَبٌ في الثَّاني، وليس كذلك الآخَرُ ؟[2].

وماحُكْمُ : أَلَمْ تَأْتِنا فَتُحَدِّثَنا ؟ ولِمَ جاز بالنَّصْبِ والجَزْمِ[3] ؟ وما الفرقُ بينَهما في المعنى ؟ ولِمَ جازَ النَّصْبُ مع أنَّ الأوَّلَ على معنى الإيجابِ ؛ إذ النَّفْيُ الذي يَدْخُلُ[4] عليه حرفُ الاستفهامِ يَخْرُجُ إلى الإيجابِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الكلامَ جَرَى على مَجرى اللَّفْظِ من الاستفهامِ ؛ لأنَّه يَرْتَفِعُ على أَصْلِ الإيجابِ[5]، كأنَّه قَالَ : ألم يَكُنْ إتيانٌ هو سببٌ للحديث ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعِرِ[6] :

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : ألا تقعُ الماءَ فتسبَحُ ، إذا جعلت الآخرَ على الأوّل ، كأنَّك قلت : ألا تسبحُ ، وإنْ شئت نصبتَه على ما انتصب عليه ماقبله ، كأنّك قلت : ألا يكونُ وقوعٌ فأنْ تسبحَ ، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلَّم به ، والمعنى في النَّصب أنَّه يقول : إذا وقعتَ سبحتَ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وتقولُ : ألم تأتنا فَتُحَدِّثَنا ، إذا لم يكن على الأوّل ، وإنْ كان على الأوّل جزمتَ » . الكتاب ١ / ٤٢١ (بولاق) ، ٣ / ٣٤ (هارون) .

(٤) ب : لايدخلُ .

(٥) تقدم قريباً أنَّ الرفع على الإيجاب يُعنى به الاستئناف بعد الفاء ، ولم ينكشف لي وجه الاعتلال به لحمل الكلام على ظاهره من الاستفهام .
ولايبعد أنْ يكون مراده : أنَّ الكلام في النصب محمولٌ على ظاهره ؛ لأنَّه لو حُمل على حقيقته -وهي الإيجاب - لرفع الفعلُ ، وامتنع النصب .

(٦) القائل هو : البُرْجُ بنُ مُسْهِر بن الجُلاس الطائي ، شاعرٌ جاهليٌّ ، قيل : أدرك الإسلام ووفد على الرسول ، ﷺ ، من شعراء الحماسة . انظر : المؤتلف والمختلف ٧٥ ، شرح أبيات المغني ٢ / ٢٣٩ - ٢٤١ ، شعر طيِّئ ٢ / ٣٤٦ .